

٢١٦٤

شرح السراجيه ، للجرجاني ، علي بن محمد . ٨١٦ هـ
كتب سنة ١٠٤٥ هـ .

ش . ج

١١٩ ق ١٩ س ١٩ ر ٤٨ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ معتاد ، تليها فائده

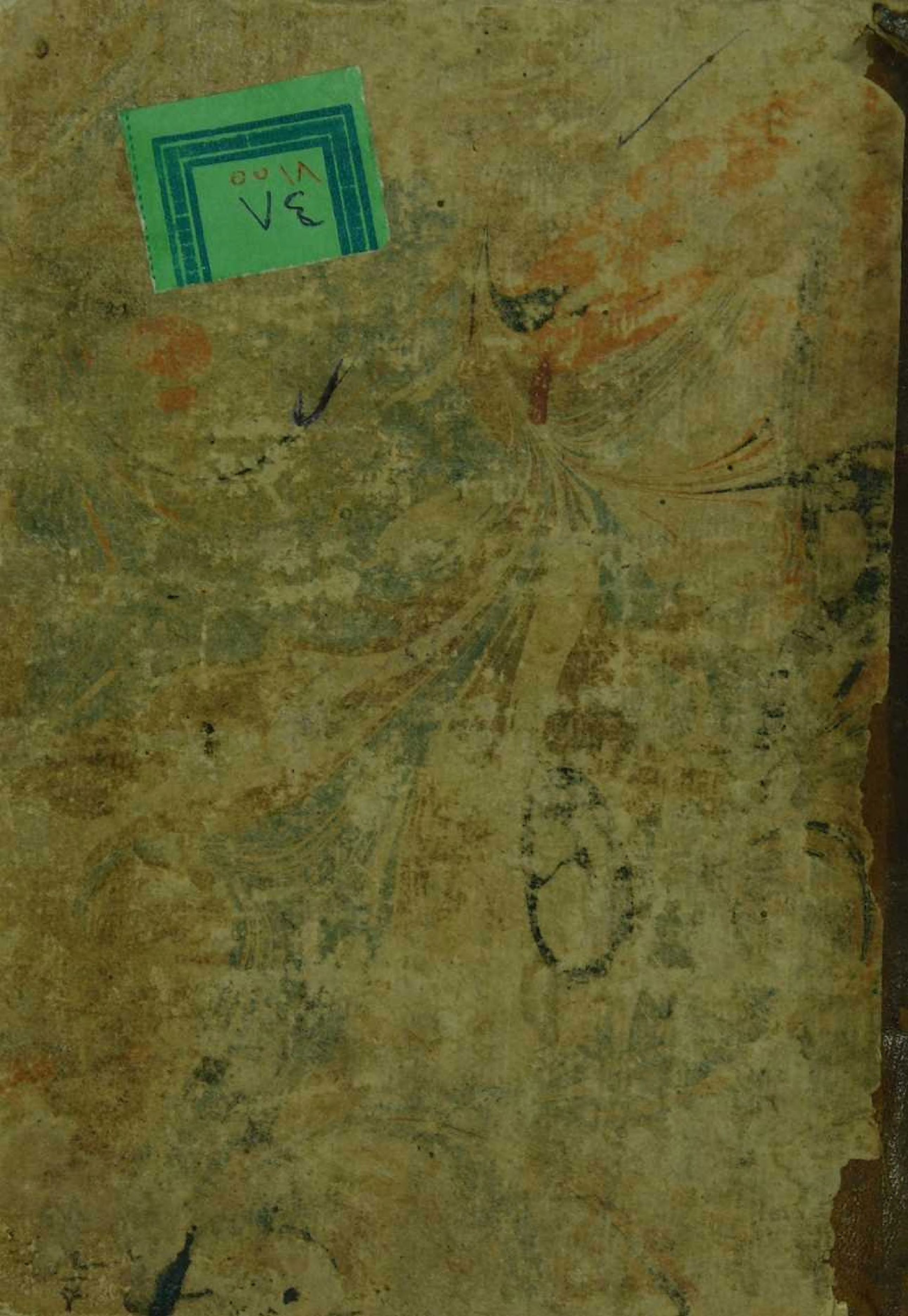
• طبع

٥٥١٨

الاعلام ١٥٩:٥ الازهرية ٦٩٥:٢

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي و اصوله .

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح
الفرائض السراجيه للسجاوندي



مكتبة جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

٤

١-٥-

٧

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٥٥١٨ - ف ١١٥٦
العنوان: شرح السراجيه
المؤلف: الجرجاني، علي بن محمد
تاريخ النسخ: ١٠٤٥ هـ
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ١١١
ملاحظات: -

وفي جوابها الامكام ومعه الى كتاب ادب القاضي من الوحيين ولو دفع
الوصي مال التبصر الى آخره فحده قضى عليه من غير يثبته انتهى
بهم عليه ديون الجماعة لو احدى عايدة ولا في عشرة ولا في عشر من تحبسه
صاحب الثمانية في الملزم خمسة ايام فلكل واحد من الباقي ان يخرج منه من
الملزم ليكتسب بقدر نصيبه كذا في جوابها الامكام في باب ادب القاضي

كتاب شرح السراجيه للعالم العلامة

الحبر البحر الزاخر الفهامه

السيد الشريف

رحمه الله تعالى
واسعه

طالع البحر
زاده الميرزا
بزرگ

احمد بن
شرف
عقود

من الجامع في مسائل المنية من كتاب ادب القاضي
وقف القاضي في يد القاضي والباقي عيبه ان الوقف مطلقا عليها
من اولاد الاخ من مات احد من وقف بطنين ولو اقاموا بطنين او في
وقف بطنين اخوان وقف الباقيين ولو اقاموا بطنين او في
من اولاد الاخ من مات احد من وقف بطنين ولو اقاموا بطنين او في
وقف بطنين اخوان وقف الباقيين ولو اقاموا بطنين او في

من الجامع في مسائل المنية من كتاب ادب القاضي
وقف القاضي في يد القاضي والباقي عيبه ان الوقف مطلقا عليها
من اولاد الاخ من مات احد من وقف بطنين ولو اقاموا بطنين او في
وقف بطنين اخوان وقف الباقيين ولو اقاموا بطنين او في
من اولاد الاخ من مات احد من وقف بطنين ولو اقاموا بطنين او في
وقف بطنين اخوان وقف الباقيين ولو اقاموا بطنين او في

من الجامع في مسائل المنية من كتاب ادب القاضي
وقف القاضي في يد القاضي والباقي عيبه ان الوقف مطلقا عليها
من اولاد الاخ من مات احد من وقف بطنين ولو اقاموا بطنين او في
وقف بطنين اخوان وقف الباقيين ولو اقاموا بطنين او في
من اولاد الاخ من مات احد من وقف بطنين ولو اقاموا بطنين او في
وقف بطنين اخوان وقف الباقيين ولو اقاموا بطنين او في

تسبب الرافضين من الله سبحانه ما يستحق من روج وهو يسالوا من القاضي ان يبعث امينا ليحضر
 ما لهما لان زوجهما متهمتان قال الزوج جميع ما في البيت لي لم يبع من القاضي له وكذا الوفاة الزوج فقال
 اوليا له مثل ذلك لان بد الميت انقطع في كذا الوفاة عن امرأة وصغار وسال الجيران فخر الباب
 للصغار وقالت جميع ما في البيت لي لم يبع من القاضي ولا يبع امنا في اشياء ذلك الا في رجل عوف عن
 صغار وليس يدعي احد شيئا في بيت فيبعث في ذلك امينا يحفظ للصغار كذا في باب منع القاضي
 من التصرف او خسر الباب من القضاء

منها كتاب الشرائع في فقه
 فقه تاجها كتابها
 تاجها كتابها
 تاجها كتابها

بسم الله الرحمن الرحيم: **وبه نستعين:**
 قال المولى الشيخ الامام سراج الملة والدين محمد بن عبد الرشيد
 السجواني نوري نور الله مرقده بعد ما يتبع بالبسملة الحمد لله
 العالمين حمد الشاكرين والصلوة على خير البرية محمد وال الاطيبين
 الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
 وعلوها الناس فانها نصف العلم هكذا رواية الفقهاء والفرائض
 جمع فريضة وهي ما قدر من السهام في الميراث وانما جعل العلم
 بها نصف العلم اما المختصا بها احدي حالتي الانسان وهي
 المات دون ساير العلوم الدينية فانما مختصة بالحياة واما
 لاختصاصها باحد سببي الملك اعني الضروري دون
 الاختياري كالشراء وقبول الهبة والوصية وغيرها واما
 للترغيب في تعلمها لكونها امور مهمة وفي رواية الدارمي
 والدارقطني تعلموا العلم وعلوها وتعلموا الفرائض وعلوها
 الناس وعلى هذه الرواية والفرائض اما محمولة على ما ذكره
 وتخصيصها بالذكر كما مر او على ما فرضه الله تعالى على عباده
 من التكاليف وخص ذكرها بعد التعميم لمزيد الاهتمام ولا يبعد
 ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجرى الاعلام

كالانصار

كالانصار فيقال في النسبة فرايض كما يقال انصاري وان كان
 قياسه في اصله فرضي **قال** علما ونازهم الله تتعلق بتركة
 الميت حقوق اربعة مرتبة اي مقدمة بعضها على بعض او لا
 يبدأ ويجهيزه وتكفيه بلا تذيير ولا تقيير وذلك اما
 باعتبار العدد فتكفين الرجل بالكثير من ثلثة اثواب وامرأة من
 خمسة اثواب تذيير وباقل مما ذكر تقيير واما باعتبار القيمة
 فاذا كان له ثوب يلبسه في حياته قيمته عشرة مثاقيل فكفن
 بما قيمته اقل او اكثر منها كان تقييرا او تذييرا واذا كان له
 ثوب يلبسه في الاعياد واخر يلبسه بين اقرانه و ثالث
 يلبسه في داره يكفن بالثاني لان الاول اعلى والثالث ادنى
 فالمتوسط اولى **وقال** بعض قدماء مشايخنا يكفن الرجل
 بما يلبسه في الجمع والاعباد والمرأة بما تلبسه في زيارة ابويها
 وكان الحسن البصري يقول يعتبر الكفن بما يلبسه في اكثر
 الاوقات واختاره الفقيه ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه
 دين مستغرق فللغنى ان يمنع الوارثة من تكفينه بما ذكر من
 العدد وهو كفن الستة بل يكفن يكفن الكفاية وهو للرجال
 ثوبان جديدان او غسيلان والمرأة ثلثة ونسك في ذلك
 بما ذكره لخصا من ان المدبون اذا كان له ثياب حسنة يمكن
 الاكتفاء بما دونهما ياعما القاضي وقضي الدين واشترى الباقي

توابعه يكفيه واذ لم يكن للميت تركه فلفته على من وجب عليه
تففته في حال حيوته **وقال** ابو يوسف رحمه الله كفن
المرأة على زوجها مطلقاً خلافاً للمحمد رحمه الله فان الزوجية
قد انقطعت بالموت قال الصدر الشهيد وقاضي خان
الفتوي على قول ابي يوسف رحمه الله واذ لم يكن له من يجب
عليه تففته او كان هو ايضاً فقيراً فلفته على بيت المال ان
وجد في بيت المال مال والا فعلى جميع المسلمين **واعلم** ان
الابتداء بالكفن ليس مطلقاً كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل
حق للغير يتعلق بعين من التركة فانه مقدم على تكفينه كالدين
المتعلق بالمرهون اذ لم يكن للميت شيء سواه فيقضي منه
دينه او لا وكذا الرش جناية العبد الذي جني في حياة مولاه
ولا مال له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات
المشتري عاجزاً عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا حقه
الديون ثم مات اطلقاً وليس له مال سواه وكذا في الدار
المستأجرة فانه اذا اعطي الاجرة او لا ثم مات الاجر صارت الدار
رهناً بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظر فرائضه
وانما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال قبل
صيرورته تركه ثم تقضي ديونه من جميع ما بقي من ماله
اي ثم يبداء بقضاء ديونه من جميع ماله الباقي بعد التجهيز

وبعد

وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضاء الديون مؤخرًا
عن الكفن لانه لباسه يعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته
الا يرى انه يقدم على دينه اذ لا يباع ما على المديون من ثيابه
مع قدرته على الكسب ومقدم ما على الوصية وان قدم ذكرها
عليه في نظر الآية لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال
رايت النبي عم يدا بالدين قبل الوصية ثم النكحة في تقديمها
اعنا تشييد الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشق اخراجها
على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفريط فيها بخلاف الدين
فان نفوسهم مطمئنة الى ادائه فقدم ذكرها حثاً على ادائها
معه وتيسيراً على اعنا مثله في وجوب الاداء والمساواة اليه
ولذلك جئ بيمينهما بكلمة التسوية وايضا ان كانت الوصية
بالتبرعات وليس في التركة وفاء بالكل فتقدم عليه لانه
قضاء الدين فرض عليه يجبر على ادائه في حال حيوته والوصية
المذكورة تطوع ولا شك ان القرض اقوى وان كانت بقرض من
فروض الله تعالى فان كانت فيما سوى التركة كالصلوة والصيام
وحجة الاسلام والتذرو الكفارة فدين العباد مقدم على هذه
الوصية ايضاً وان استويا في الفرضية لانه يجبر على اداء الدين
بالحبس ولا يجبر على اداء شيء من تلك الفروض فالدين اقوى
وان كانت بالتركة التي تساوي الدين في الاجار بالحبس على

وهو اوضح

الاداء فالدين المذكور اقوي لان القاقي اذا وجد من مال
المدينون ما يجانس الدين ياخذ به يلا رضاء ويدفعه الى
صاحبه وليس له ذلك في الزكوة وان طفر بجنسها وايضا
اذا اجتمع حق الله وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء
بما يقدم حق العباد لاختيارهم مع استغناء الله تعالى وكرمه
وتفصيل المقام ان الدين اذا كان للعباد فالباقي بعد تجميع
الميت ان وفي به فذاك وان لم ينف فان كان الغريم واحدا
يعطى له الباقي وما بقي له على الميت ان شاء عفى وان شاء تركه
الى دار الجزاء وان كان متعدد افان كان الكل دين الصحة اعني
ما كان ثابتا بالبينه او بالاقرار في زمان صحته او كان الكل دين
المرض اعني ما كان ثابتا باقراره في مرضه فانه يصرف الباقي اليهم
على حسب مقدار دينهم وان اجتمع الدينان معا يقدم دين
الصحة لكونه اقوي الا يرى انه محجور في مرض موته عن التبرع
بما زاد على الثلث ففي اقراره نوع ضعف واذا اقر في مرضه
بدين علم بشيئته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه
او استهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة اذ قد علم
وجوبه بغير اقراره فلذلك ساواه في الحكم وان كان الدين
من حقوق الله تعالى كما سبق من الفروض فان اوصى به الميت
وجب عندنا تنفيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان

وان لم يوص له لم يجب ثم نقول اذا فاته صلوات ووصي ان
يطعم عنه فعلى الوارث ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة
تصف صاع من يروى كذا الوارث عنه عند ابي حنيفة رح اذ قد
روى عنه ان الوارث فريضة وان فاته صوم رمضان لم يرض
او سقر وتكمن من قضائه بعد بزيه من المرض او اقامته
من السفر ولم يقض حتى مات ووصي بالاطعام فيجب على
الوارث ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من يروى
روى عنه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطبق
الصوم فلا شيء عليه وان اطاقه ولم يصوم فليقض عنه يعني
بالاطعام يدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنه موقفا
ومرفوعا لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فوجب
الحمل على الاطعام لان الغذية تقوم مقام الصوم في حق الشيخ
الفاني وكذا في حقه لا شتر اليها في وقوع اليأس عن اداء الصوم
وان كان الدين الزكوة ووصي بما يجب ادائها من ثلث ماله
وان كان الحج ووصي به يؤدى من ثلثه ايضا ولو حج عنه الوارث
بلا وصية يرضى من الله قبوله ثم تنفذ وصاياه بعد اهلها الثالث
من الاربعة اي يبداء بتنفيذ الوصية من ثلث ما بقي بعد الدين
لان ثلث اصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء الديون
قد صار مصروفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو

ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وايضا عما استغنى ثلث
 الاصل جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الوارثه بالوصية ومقتضي
 عبارة الكتاب تقدير الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي
 بعد الدين سواء كانت الوصية مطلقة او معينة وهو الصحيح
وقال شيخ الاسلام غوامر زاده رح ان كانت معينة كانت
 مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان يوصي بثلث ماله او بثلث
 كانت في معني الميراث لشيوع ما في التركة فيكون الموصي له شريكا
 للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقه في الميراث
 انه اذا اراد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا نقص نقص
 عنهما حتى اذا كان ماله حال الوصية الفأ مثلا ثم صار الفين فله
 ثلث الفين وان عكس فله ثلث الالف ثم يقسم الباقي بهذا رابع
 الاربعة وهو ان يقسم الباقي من ماله بعد التكفين والدين
 والوصية بين الوارثين **اي الذين ثبت** ارثهم بالكتاب كالمذكورين
 في الآية القرآنية والسنة من ذكر في الاحاديث نحو قوله
 اطعموا الجدة السدس واجماع الامة كالجد وابن الابن وسائر
 من علمت ويرثهم بالاجماع وقد يقال لم يرد بالاجماع الامة ماله
 المتناذر منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجتهد مجتهد منهم
 فيما لا قاطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه
 وارثا لذوي الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال انه اكتفي

بذكر

بذكر ما هو اقوي فيبدأ شرع الآن يبين اجمالا الترتيب بين
 الورثة اي يبدأ في تفسير هذا الباقي بين الورثة باصحاب
 الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله وسنة
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الاجماع كما ذكره السرخسي وتقدم على
 العصبة لقوله صلى الله عليه وآله في الحقوق الفرائض يا علي ما ابقته الفرائض
 فلا ولي رجل ذكر واذا قدرت لهم تلك السهام بلا تعرض
 لغيرهم لياخذوها من التركة ابتداء فان بقي شيء ياخذونه
 غيرهم وايضا تقدير العصبة بوجوب حرمان اصحاب الفرائض
 وهو بطر يبداء بالعصبات من جهة النسب فان العصبة
 النسبية اقوي من السببية يرشدك الى ذلك ان اصحاب
 الفروض النسبية اعني الزوجين والعصبة مطلقا كل من يأخذ
 من التركة ما ابقته الفرائض اي جنسها وعند الانفراد اي
 انفراده عن غيره في الوارثه كحز جميع المال لجمعة واحدة
 فلا يرد ان صاحب الفرض اذا خلا عن العصبة فقد تم جميع
 المال **لان استحقاؤه لبعضه**
 بالفرضية والباقي بالرد واعترض بان الاخوات عصبات
 مع البنات ولا يحزن جميع المال عند الانفراد لجمعة واحدة
 فلا يكون التعريف جامعاً واجيب بان المراد بالعصبة ههنا
 من هو عصبة بنفسه فلا يتناول من هو عصبة مع غيره او غيره

النسبية بطلان دون
 اصحاب الفروض

بالحقيقة من اصحاب الفرائض كما استقف عليه وخذته

انه اذا خص التعريف به كان المعقود من كلامه تقدمه على
العصبة السببية مع ان التقدم عليها ليس مختصا به بل يشاركه
فيه اخواه ترديد او بالعصبة من جهة السبب وهو مولي
العناقة اي المعقود ذكر اكان او مؤثافان من اعتق عبدا او امة
كان الولاء له ويرث به ويسمى ذلك ولادة العناقة والنعمة
ترعصنة اي يبداء عند عدم مولي العناقة بعصبة الذكور
ولا بد ههنا من قيد الذكور لما سياتي من قوله صلي ليس للنساء
من الولاء الا ما اعتقن الحديث ثم الرد اي يبداء بعد العصبة
السببية بالرد على ذوي الفروض النسبية لبقاء قرابته بعد
اخذ قرابته من ذوي الفروض النسبية لانه لا رد على الزوجين
كما مر اذا قرابة لهما بعد اخذ فرضيتهما بقدر حق فمهر اي
يعتبر فيه نسبة مقادير السهام بعضها الى بعض ويرد الباقي
عليهم بحسبها ثم ذوي الفروض النسبية بذوي الارحام وهم
الذين لهم قرابة وليسوا بعصبة ولا ذوي سهم وانما اخروا
عن الرد لان اصحاب الفرائض النسبية اقرب الى الميت واعلى
درجة منه ثم مولي المولات اي عند عدمه هو لاء المذكورين
يبداء في جميع الميراث بمولي المولات ان لم يوجد احد الزوجين
وان وجد يبداء ايضا لكن في الباقي من فرضه كذا ذكر في الفرائض

الارحام الى يدر عند عدم الزوجين

العثمانية وصورت مولي المولات شخص مجهول النسب قال
لاخرات مولاي ترثني اذا مت و تعقل عني اذا جئت و قال
الاخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل وارثا عاقلا
ويسمي ايضا مولي المولات و اذا كان الاخر ايضا مجهول النسب
وقال للاول مثل ذلك وقوله ورث كل منهما صاحبه وعقل
عنه والمجهول ان يرجع عن عقد المولات ما لم يعقل عنه
مولاه وكان ايراهيم الخفي يقول اذا اسلم الرجل على يدي حل
ثم والاه صلح **قال** شمس الائمة السخسي ليس الاسلام
على يده شرطا في صحة عقد المولات وانما ذكر فيه على سبيل العادة
وكان الشيعي يقول لا اولاد الاولاد العناقة وبه اخذ الشافعي
وهو مذهب نريد من ثابت وما ذهبت اليه مذهب عمر وعلي
واين مسعود وانما اخرنا مولا المولات عن ذوي الارحام
لقرابته ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه
باقراره من ذلك الغير اذ امانت المقر على اقراره يعني بهذا
المقر له موخر في الارث عن مولي المولات ومقدم على المولي
بجميع المال واعتبر فيه فيود ثلثة الاول ان يكون الاقرار
بنسبه من المقر متضمنا لاقراره بنسبه على غيره كما اذا اقر
لمجهول النسب يانه اخوه فانه يتضمن اقراره على ابيه يانه
ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لم يثبت به نسبه

من ذلك الغير كما اذا اراد صدقة ابوه في هذه النسب **الثالث**
ان يعوت المقر على اقراره على اقراره وفوايد القبول ظاهرة اما الاول
فلان اقراره لمجمله خسيه منه اذا لم يتضمن تحمیل نسبه على غيره
واشتمل على شرائط صحتة او جب ثبوت نسبه منه واندر اوجه
فيما مر ذكره من الورثة النسبية كان يقر له بانه ابنه واما الثاني
قلانه اذا صدقه ابوه في ذلك النسب يثبت باقراره على هذا
الوجه نسبه من ابيه ايضا وكان المجهول اذ لا المحقر وكذا الحال
اذا اقر بانه عمه وصدقه في ذلك جده فانه يكون عماله منسبا
فيما مضى ذكره **واما الثالث** فلانه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار
لا يعتد به قطعاً فلا يثبت به ارث اصلاً واذا اجتمعت هذه
الصفات في المقر له صار عندنا وارثاً في المرتبة المذكورة وذلك
لان المقر في هذه الصورة كان مقرراً بشيئين النسب واستحقاق
المال بالارث لكن اقراره بالنسب بطل لانه تحمیل نسبه على غيره
والاقرار على الغير دعوى فلا يسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحاً
لانه لا يعدوه الى غيره اذا لم يكن له وارث معروف **ثم الموصى له**
عازاد على الثلث اذا عدم من تقدم ذكره مريد ان يوصى له
بجميع فتملك له وصيته لان منعه عازاد على الثلث كان لاجل
الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عين له كمالاً واما
عند الشافعي فليس له ما عين كمال بل الثلث والباقي وهو الثلثان

بيت

بيت المال واما آخر ذلك عن المقر له بناءً على ان له نوع قرابة
بخلاف الموصى **ثم بيت المال** اي اذا لم يوجد احد من المذكورين
توضع التركة في بيت المال على انما مال ضايع فصارت لجميع
المسلمين فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناءً على
انهم اخوته الا يري ان الذي اذا لم يكن له وارث يوضع ماله
في بيت المال ولا ميراث للمسلم من الكافر ويشهد له ايضا انه
يستوي فيه المذكور والانثى من المسلمين في العطية من ذلك
المال ولا تسوية بينهما في الميراث وعند الشافعي ان بيت المال
ان كان مستظماً يقدم على ذوي الارحام والرد وان لم ينتظم
رداً ولا على ذوي القروض النسبية بنسبة فرايضهم شر
تصرف على ذوي الارحام ولا ميراث عند مبر اصلاً لمولى المولات
ولا للمقر له بالنسب على الغير ولا للموصى له بجميع المال كمال
بهناك عليه **فصل** المانع من الارث اربعة الاول الرق وافر
اي كاملاً كان كالقن او ناقصاً كالمكاتب والمدير وامر الولد وذلك
لان الرقيق مطلقاً لا يملك المال بساير اسباب الملك فلا يملكه
ايضاً بالارث ولان جميع ما في يده من المال فهو موله فلو وثناه
من اقر بانه لوقع الملك لسيده فيكون ثوبنا الاجنبي بلا سب
وانه باطل اجماعاً ومعنى البعض عند اي خيفة رج بمنزلة
المملوك ما بقي عليه من ماله في فكاك رقبته فلا يرث ولا يحجب

احداً عن ميراثه وعندهما هو من ميراث وتجب والميئلة
 مبنية على ان العتق يتجزئ عنده خلافاً لهما والثاني القتل الذي
 يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة اما القتل الذي يتعلق
 به وجوب القصاص فهو القتل عمداً او ذلك بان يتعمد ضربه
 بسلاح او بما يجري مجراه في تفريق الاجزاء كالحد من الخشب
 او الحجر وموجبه الاثر والقصاص ولا كفارة فيه وعند ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله اذا تعمد ضربه بما يقتل به غالباً وان لم يكن
 محدداً للحج عظيم فهو ايضاً عمداً **واما القتل** الذي يتعلق به وجوب
 الكفارة فهو ما شبهه عمداً كان يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً
 وموجبه على القولين معاً الدية على العاقلة والاثر والكفارة
 فلا تود فيه واما خطا كان رمي اليه فاصاب انساناً او انقلب
 في النور عليه فقتله او وطئه دابة وهو راكبها او سقط من
 سطح عليه او سقط حج من يده فمات وموجبه الكفارة والدية
 على العاقلة ولا اثر فيه فعندنا نحن المقاتل عن الميراث في هذه
 الصور كلها اذا لم يكن القتل بحق واما اذا قتل مورثه قصاصاً
 او حداً او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصله وكذا اذا قتل العادل
 مورثه الباطل وفي عكسه خلافاً لابي يوسف واذ كان القتل
 بالتسبب دون المباشرة كحافر البئر او واضع الحجر في غير ملكه
 ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال

اذ كان القاتل ميتاً او مجنوناً فلا حرم من عندنا بالقتل في هذه
 الصور ايضاً **فان قلت** اليس اذا قتل الاب ابنه عمداً لم يرث
 به القصاص والكفارة ايضاً مع انه محرم رافقاً **قلت**
 هو موجب في اصله القصاص الا انه يسقط بقوله واما القاتل
 الوالد بولده ولا السيد بعبيده لا يقال مقتضى قوله واما القاتل
 لا يرث ان يحرم مطلقاً كما ذهب اليه الشافعي فكيف اخرجت
 تلك الصور كلها الا ان نقول اما اخراج القاتل بحق فلان الحرم
 شرع عقوبة على القتل المخطور واما اخراج السبب فلانه
 ليس بقاتل حقيقة الا يرى انه لم يفعل ذلك في ملكه لم يؤخذ
 بشيء والقاتل يؤخذ بفعله سواء كان في او في غيره كالراعي
 وايضا القتل لا يترى الا بالمقتول وقد انعدم حال السبب فان
 حفره مثلاً اتصل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل قاتلاً
 عند الوقوع في البئر اذ ربما كان الحافر ميتاً او اذا لم يكن قاتلاً
 حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل اعني به حرمان الارث والكفارة
 واما وجوب الدية على العاقلة فلصيانة دماء المقتول عن العذر
 بخلاف المخطي فانه مباشر بفعله فيلزم الكفارة والحرم واما
 اخراج الصبي والمجنون فلان الحرم ان كما ذكرنا جزاء القتل
 المخطور وفعله مما لا يصلح ان يوصف بالحظر شرعاً اذ لا ينظر
 توجبه خطاب الشارع اليهما بخلاف المخطي فانه اهل لذلك وايضا

ملكه

الحرم ان باعتبار التقصير في التمسك ويتصور نسبة التقصير
الى المخطئ دون غيره **واعلم** ان دية المقتول خطأ كسابر امواله
حتى تقتضي منه اديونه وتنقد وصاياه ويرثها كل من يرث
سائر امواله وقال مالك رح لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع
الزوجية بالموت ولا وجوب الدية الا بعده ولنا انه صلى الله عليه وسلم
بنوى يرث امرأته اشهر الفياض من عقل زوجها وقال الزهري
كان قتل اشهر خطأ وكذا ثبت عندنا حق الزوجين في القصاص
لقوله عمر من ترك مالا او حقا فلو رثته ولا شك ان القصاص
حقه لانه يدل نفسه فيستحقه جميع الورثة بحسب ارثهم
كالدية وقال ابن ابي ليلى لا حق لهما في القصاص لانه لا يستحق بالعقد
الذي هو سبب استحقاقهما كما لا حق فيه للموصي له وهو مردود
وبان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القول باستحقاقه
بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف على قبوله
ويرد بوجهه هكذا ذكره الامام السرخسي في شرح كتاب الديات
والثالث اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا
المسلم من الكافر على قول علي رضي الله عنه وزيد بن ثابت وعامة
المحابة رضي الله عنهم وآلهم ذهب علماءنا والشافعي رح
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث اهل ملتين شتي والقياس ان يرث لقوله صلى الله عليه وسلم
سلم الاسلام يعلى ولا يعلى ومن اعلى ان يرث المسلم من الكافر

مطلب
لا يرث الزوجان من
الدية

ولا يرث

ولا يرث الكافر منه وآلهم ذهب معاذ بن جبل ومعاوية ابن
ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين
ومسروق رضي الله عنهم والجواب ان المذكور في هذا الحديث
نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على آخر
فانه يثبت ويعلى كالمولود من بين المسلم والكافر فانه يحكم
باسلام المولود وان المراد بالعلق بحسب المحبة او بالحسب القهر
والغلبة اي النضرة في العاقبة للمسلمين وامان المسلم يرث
عندنا من المرتد وعند الشافعي لا يرث المرتد احدى ولا يرثه
احد بل ماله في بيت المال مع انه لا يرث من المسلم فلا يرث
المسلم منه يستند الى مخالفة اسلامه وكذا قال ابو حنيفة انه
يرث منه ما كان له في زمان اسلامه ويكون ما كان له في
زمان رده فيا للمسلمين والوحيد على قولهما ان الجميع لو رثته
ان المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يجبر على العود الى الاسلام
فيعتبر حكم الاسلام في حقه لا فيما ينتفع هو به بل فيما ينتفع به
وارثه ثم ان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلف علمهم
لان الكفر ملالة واحدة كما ذكره المزني في مختصره عن الشافعي
وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا **وقال** ابن ابي ليلى اليهود والنصارى
يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهما وبين المجوس واستدل
بانما قد اتفقوا على النجس والافراد بنسبة موسي وانه زال

التورية فهما على ملة واحدة بخلاف المجوسي حيث ينكرون
 التوحيد ويثبتون الهين يزدان وأهمل من ولا يعترفون بنبي
 ولا كتاب من ترك فمهر اهل ملة اخرى وذهب بعض الفقهاء الى
 عدم التوارث بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم
 في عيسى ع و لا يجيل فهما اهل مملتين شتى كالمسلمين مع
 النصارى بخلاف اهل الاصواء فانهم معترفون بالانبا والكتب
 وتختلفون في تأويل الكتب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف
 الملة **والرابع اختلاف الدارين** اما حقيقة كالحري والذي
 فاذا مات الحري في دار الحرب وله اب او ابن ذي في دار
 الاسلام او مات الذي في دار الاسلام وله اب او ابن في
 دار الحرب لا يرث احدهما عن الآخر لان الذي من اهل دار
 الاسلام والحري في دار الحرب فهما وان اتحد املة واحدة
 لكن يتباين الدارين حقيقة ينقطع الولاية بينهما فتقطع
 الوى اثة المبنية على الولاية لان الوارث يخلف الموتى في
 ماله ملكا ويذكر أو تصرفا او حكما كالمستامن والذي والحريين
 من دارين مختلفين اما المثال الاول وهو ظاهر لان الحري
 اذا دخل في دار الاسلام يمان فهو والذي في دار واحدة
 حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستامن اهل دار
 الحرب حكما لا يري انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدامة
 التوارث منه وكذلك قال شمس الأئمة رحمه الله

والحري في دار الحرب وله اب او ابن في دار الاسلام او مات الذي في دار الاسلام وله اب او ابن في دار الحرب لا يرث احدهما عن الآخر لان الذي من اهل دار الاسلام والحري في دار الحرب فهما وان اتحد املة واحدة لكن يتباين الدارين حقيقة ينقطع الولاية بينهما فتقطع الوى اثة المبنية على الولاية لان الوارث يخلف الموتى في ماله ملكا ويذكر أو تصرفا او حكما كالمستامن والذي والحريين من دارين مختلفين اما المثال الاول وهو ظاهر لان الحري اذا دخل في دار الاسلام يمان فهو والذي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستامن اهل دار الحرب حكما لا يري انه يتمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدامة التوارث منه وكذلك قال شمس الأئمة رحمه الله

الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا توارث بينهما بل اذا مات المستامن
 يورثه لو رثته الذين في دار الحرب لان الحكم بالامان ياق في ماله
 حقه ومن جملة حقه ايصال ماله لو رثته فلا يصرف الى بيت المال
 كما اذا مات الذي له وارث له علي ما من **واما الثاني** فان حمل
 كما قيل على الحريين في داريهما المختلفين اتحد عليه انه من قبيل
 اختلاف الدارين حقيقة فكان حقه ان يقدم على قوله او حكما
 ويحتاج الى ان يحجب بان الكفر ملة واحدة فالكفار كلهم في دار
 واحدة حقيقة فالاختلاف بين دارهم انما هو بحسب الحكم
 دون الحقيقة مع انه يرد ان يكون الكفر ملة واحدة امر حلي
 لان الكفار على ملل شتى حقيقة وذلك لا يقضي كون دارهم
 واحدة حقيقة بل حكما **وان حمل** على ان الحريين من دارين
 مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستيمان متبهما في
 دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكما ليرتجى عليه
 ما ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى انه قال من دارين لاني
 دارين وان كان الاول يريه ان يقول او المستامنين بدلا والحريين
 المذكورين فكانه ترك هذا الاول في اشارة الى انه يمكن جعله
 مثلا للاختلافين والحاصل ان الحريين المذكورين ان كانا في
 داريهما كان الاختلاف في دار حقيقة وان كانا في دارنا
 كان الاختلاف حكما لانا نجعل كل واحد منهما كانه في داره

التي خرج منها الينا يا مان فلا يتوارثان في دار الاسلام الا اذا
صارا اهل الذمة وان كان الحربيان المستأمنان من دار واحدة
يثبت منهما التوارث الا يري ان المستأمنين اذا كانوا من دار
واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين
لم تقبل هكذا التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية
والدار انما تختلف باختلاف المنفعة اي العسكرو الملك لا انقطاع
العصمة فيما بينهم كان يكون مثلاً احد المالكين في الهند وله دار
ومنعة والاخر في الترك وله دار ومناعة اخرى وانقطعت
فيما بينهم حتي يسقط كل واحد منهما قتال الاخر واذا طفر رجل
من عسكرو احدهما برجل اخر من عسكرو الاخر فقتله فماتان
الداران مختلفان فينقطع باختلافهما الوارثة لانها تنبني
على العصمة والولاية فينقطعان اما اذا كان بينهما تناص وتعاون
على اعدائهما كانت الدار واحدة والوارثة ثابتة ليس اختلاف
الدار يمنع عن الارث عند الشافعي اصلاً وهو عندنا مانع فيما
بين الكفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين اهل البغي
واهل العدل وان اختلفت المنفعة والملك وذلك لان دار
الاسلام دار احكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف
المنفعة والملك لان حكم الاسلام يجمعهم واما دار الحرب دار قهر
وغلبة فياختلفت المنفعة والملك متباين الدار فيما بينهم

وتباينهما

وتباينهما ينقطع الولاية والتوارث وكذا اذا خرج هو الينا كما
مرو ولم يتعرض الشيخ فقها لا يستبهما تاريخ الموت كما في القرقي
وان كان ما بغا عن الميراث على الاصح لذكره اياه مفصلاً في اخر
الكتاب **باب** معرفة الفروض وتحقيقها الفروض المقدره
اي السهام المعينة في باب الميراث المذكورة في كتاب الله ستة
الاول النصف قد ذكره في ثلثة مواضع فقال ان كانت واحدة
اي البنت واحدة فلها النصف وقال الله وللمرء نصف ما ترك
ازواجكم وقال له اخت فلها نصف ما ترك والثاني نصف
النصف وهو الربع المذكور في موضعين حيث قال فلكم الربع
مما تركن وقال ولهن الربع مما تركن والثالث نصف نصف
النصف وهو الثمن قد ذكره مرة واحدة فقال فلهن الثمن والرابع
الثلثان وقد ذكره في موضعين فقال في حق البنات فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات فان كانتا
اثنتين فلهما الثلثان والخامس نصف الثلثين وهو الثلث الذي
ذكره في موضعين ايضاً **فقال** قلامه الثلث وقال وان كانوا
اي اولاد الام اكثر من ذلك فمهر شركاء في الثلث والسادس نصف
نصف الثلثين وهو السدس المذكور في ثلثة مواضع حيث قال
ولا يويه لكل واحد منهما السدس وقال فان كان له اخوة قلامه
السدس وقال في حق ولد الام وله اخ او اخت فلكل واحد منهما

فرضه اعني السدس والباقي للابن لقوله عم الحقوا القراض
 يا اهلما فما ابقتة فلاولي رجل ذكر واولي الرجل من العصيات
 هو الابن وان كانت معه بنت فله السدس والبنات نصف
 بالفرض وما بقي فللاب لانه اولى رجل ذكر من العصيات عند
 عدم الابن وابنته والنصيب المحض عند عدم الوار وولد
 الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
 ابواه فللامه الثلث اذ يفهم منه ان الباقي للاب فيكون
 عصبة والجدا الصحيح هو الذي لا تدخل في نسبه الميت
 الميت امر كلاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث
 بل في جميع احكام الميراث الا في اربع مسائل وسند لها ان شاء
 الله الاول ان امر الاب لا ترث معه وترث مع الجدا والثانية
 ان الميت اذا ترك الابوين واحد الزوجين فللام الثلث ما بقي
 بعد نصيب احدا الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام الثلث
 جميع المال الا عند ابي يوسف فان لها الثلث الباقي ايضا والثالثة
 ان بني الاعيان والعلات كلهم يسقطون مع الاب اجماعا
 ولا يسقطون مع الجدا الا عند ابي حنيفة والرابعة ان ابا المفق
 مع ابنته يأخذ سدس الولاء عند ابي يوسف وليس للجدا ذلك
 بل الولاء كله للابن والافرق بينهما عند سائر الائمة اذ لا يأخذان
 شيئا من الولاء واذا جعلت المسئلة الثانية مسيلتين كما في عبارة

وذلك
صم

ابى حنيفة والذين
الحال عند جميع

الكتاب فالاولي ان يقال الا في خمس مسائل ومسايلك تنمة
 الكلام ويسقط الجدا بالاب لان الاب اصل في قرابة الجدا الى
 الميت واعترض على هذا التعليل يانه يلزم منه سقوط
 اولاد الام بالام لانها اصل في قرابة اولادها وقد يدفع باعتبار
 انضمام العصوية التي ترجع بزيادة القرب والجدا الصحيح هو
 الذي لا يدخل في نسبه الى الميت امر كلاب وان علا وما
 اراد ان يذكر الاخ لام في فصل الرجال وكانت الامة لا امر
 مساوية له في الاحكام غير الكلام كيد لا يحتاج الى ذكر ما في فصل
 النساء **فقالت** واما اولاد الام فاحوال ثلث السدس
 للواحدة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
 وله اخ او اخت فكل واحد منهما السدس والمراد منه اولاد
 الام اجماعا ويدل عليه قراءة ابي ولة اخ او اخت من الام
 والثلث للابنتين فصاعد لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك
 فهم شركاء في الثلث ذكرهم وانا فهم في القسمة والاستحقاق
 سواء اما في القسمة فلان الانثى منهم تأخذ مثل ما يأخذ الذكر
 كما يدل عليه جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق
 فلان الواحد منهم ذكر اكان او مؤنثا يستحق السدس واذا
 تعددوا ذكورا او اثنا او مختلفين استحقوا الثلث والنحي
 عليك ان الاستحقاق يعبر الواحد والمتعدد بخلاف القسمة

و يسقطون بالولد و ولد الابن وان سفل و بالاب والجدة بالاتفاق
لا يهر من قبيل الكلاله كما علم من الآية وقد اشترط في اريثها
عدم الولد والوالد اجماعا لقوله تعالى قل الله يفتكر في الكلاله
ان امرأه ملك ليس له ولد وله اخت وقوله عدم الكلاله من
ليس له ولد ولا والدين ولد الابن داخل في الولد لقوله
تعالى يا بني ادم والجدة داخل في الوالد لقوله تعالى كما اخرج
ابو بكر من الجنة فلا ارث لاولاد الام مع هؤلاء ثم لفظ الكلاله
في الاصل يعني الاعياء وذهاب القوة لقوله قاليت لا ارثي
لها من كلاله ثم استعيرت لقراءة من عدم الولد والوالد كما
كالة ضعيفة بالقياس الى قراءة الولاد ويطلق ايضا على من لم
يخلف ولدا ولا والدا وعلى من ليس بولد ولا والدين المختلفين
واما الزوج فالحالان النصف عند عدم الولد و ولد الابن وان
سفل اي عند عدمهما معا ولذلك عطف بالواو والربع مع الولد
او ولدا لابن وان سفل اي يكفي وجود احدهما في ذلك ومن
ثم عطف ياو وكلتا الحالتين صرح بهما في نظر القرآن كما مر في
ذكر السهام **فصل الثاني** في الزوجات حالان الربع للواحدة
فصاعدا عند عدم الولد و ولد الابن وان سفل والثلث مع الولد
او ولدا لابن وان سفل وقد صرح بهما بين الحالتين ايضا في
نظر المذكر هناك وقد روي بين نصيبي الزوجتين ان المذكر

الاولى

منها

منها ضعف حظ الانثى على المقديرين واما البنات الصليات فلهن الثلث
النصف للواحدة وهذه مصحح بما في الآية والثلثان للثنتين
فصاعدا والمخصوص عليه في القرآن صريحنا اذا كانت النساء
فوق اثنتين فلمهن الثلثان واما الاثنان فحكمهما عند ابن عباس
حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصحابة حكم الجماعة وعلى
قولهم بوجوه ثلثة الاول انه تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين
واذا في مراتب الاختلاط ابن بنت فللابن ح الثلثان بالاتفاق
فينصرف بهذه الاشارة ان البنين لهما الثلثان في الجملة وليس
ذلك الا في حالة انفرادهما عن الابن فلا حاجة الى بيان حالهما
بل الى بيان حال ما فوقهما فلذلك قيل فان كن نساء فوق اثنتين
اي فان كن جماعات بالغات ما يلغ من العدد فلمهن ما للثنتين
اعني الثلثين لا يتجاوزنه الثاني ان البنيتين أمس رحما من
الاثنين اللتين يحزن ان الثلثين فهما اولى بذلك الا ان الثالث
ان اللفظ اذا كانت مع اخيهما وجب لهما الثلث فبالاولى ان يجب
لهما ذلك اذا كانت مع اخت اخرى وكذلك للاخري يجب مع
اخيها مثل ما كان يجب لهما لو انفردت مع اخيهما فوجب لهما الثلثان
ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو يعصمهن لقوله تعالى
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه لما لم يبين
نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل على انه يعصمهن وان

المال يقسم بينهما وبين الابن على ما ذكرنا من القسمة بطريق
 العصبية وبنات الابن كبنات الصلب في ثبوت الاحوال الثلث
 ولهن احوال ثلث اخرى فلذلك قال ولهن احوال ست
 النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا عند عدم بنات
 الصلب فهاتان الحالتان من الثلث الاول يشترط فيها عدم
 الصليات لان النص ورد فيها صريحا فاذا اُعد من قامت بنات
 الابن مقامهن ولهن السدس مع الواحدة الصلية تكمة للثنتين
 هذه حالة اولي من الثلث الاخرى والدليل عليها ان حق البنات
 الثلثان وقد اخذت الواحدة الصلية النصف لقوة القرابة
 فبقي سدس من حق البنات فياخذ بنت الابن واحدة كانت
 او متعددة وما بقي من التركة فلاولي عصبية فبنات الابن
 من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات ان كان معهن ابن
 الابن وان كان معهن ذكر اسفل منهن دية قلهن فرضهن
 كبنات صلب مع ابن الابن ولايرث مع الصليتين عند عامة
 الصحابة اذ لم يبق معهما شيء من حق البنات خلافا لابن عباس
 رضي الله عنه اذ حكمه عنده حكم الواحدة وهذه حالة ثالثة
 من الثلث الاخرى الا ان يكون بخدا يمن او اسفل منهن غلام
 فيعصبنه وح يكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهذه
 حالة ثالثة من الثلث الاول فان بنات الابن اذا كان بخدا يمن

ويصيرن معهن من
 العصبية

٣
 ١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

غلام

غلام سواء كان اخا لهن او اسفلا او ابن عمهن فانه يعصبن
 كما ان الابن الصلي يعصب البنات الصليات وذلك لان الذكر
 من اولاد الابن يعصب الاناث اللاتي في دية حته اذ لم يكن
 له بنت ولد صلي بالاتفاق في استحقاق جميع المال فكذا يعصبا
 في استحقاق الباقي من الثلثين مع الصليتين واليه ذهب
 عامة الصحابة وعليه جمهور العلماء وقال ابن مسعود
 لا يعصبنه بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته اذ لم يعل
 الباقي ههنا بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لزيادة حق البنات على الثلثين
 وقد قال النبي عمر لا يراد حق البنات على الثلثين وايضا لانثي
 انما نصير عصبية بالذكر اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد
 كالبنات والاهوات واما اذا لم تكن كذلك فلا نصير به عصبية
 كبنات الاخوة والاعمام مع بينهم واجيب عن الاول بان
 استحقاق الصليتين بالفرض واستحقاق بنات الابن بالصليب
 وهما سببان مختلفان فلا يضمر احد الحقين الى الاخر فلا زيادة
 على الثلثين **وعن الثاني** بان بنت الابن صاحبة فرض عند
 الانفراد عن الانفراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليتين
 ههنا الا يري انما اخذ النصف عند عدم الصليات بخلاف
 بنات الاخ والعم اذ لا فرض لهما عند انفرادهما عن بنيهما فلا
 يصير عصبية به هذا كله اذا كان الغلام بخدا يمن واما اذا

كان اسفل منهن فالحكم كذلك ايضا عندنا في ظاهر الرواية وقال
 بعض المتأخرين لا يعصيهن بل الباقي للعلام خاصة لان
 الذكر انما يعصب من في درجته لا من هو اعلى منه فان ابن
 الابن لا يعصب البنات الصليباة و ايضا لو عصب الذكر من
 هو اعلى منه لصار محرم ما لان في ارض العصبية يُقدّم الاقرب
 على الابعد ذكر اكان الاقرب او انثى الا يري ان الاخت لما
 صارت عصبية مع البنت قدمت على ابن الاخ و اذا صار
 محرم ما لم يعصب احدا ولنا ان هذه الانثى لو كانت في درجة
 الذكر لصارت به عصبية و اذا كانت اقرب منه كانت
 بذلك اولى وكيف لا ومن في درجة العلام مضافا لانات
 يستحق شيئا والقول بان الاقرب من البنات محرم مع
 استحقاق الأبعد منهن من يشبه المحال ويسقطن اي يتات
 الابن بالابن بخلاف بنات الصلب فمعه ثلثة الاحوال
 الثلثة الاخرى وبها تم الاحوال الست لبنات الابن و لو
 ترك الميت ثلث بنات ابن يعصيهن اسفل من بعض
 وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل
 من بعض وترك ايضا ثلث بنات ابن ابن اخر
 بعضهن اسفل من بعض بهذه الصورة



العليا من الفريق الاول لا يوازىها احد لا ينتميا الى الميت
 بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك الوسطي
 من الفريق الاول نوازىها العليا من الفريق الثاني لان كلاهما
 يدلي الى الميت بواسطة السفلي من الفريق الاول يوازىها

الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث اذ كل واحدة
منهن تدلي الى الميت بثلاث وسابط السفلي من الفريق الثاني
يواريها الوسطى من الفريق الثالث لان كل منهما اليه باربع وسابط
السفلي من الفريق الثالث لا يوازيها احد لانهما تدلي بوساطة خمس
وليس في هذه البنات من هو كذلك واذ عرفت هذا فقول
للعليا من الفريق الاول النصف لانها قامت مقام بنت الصلب
عند عدمها والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وهي
العليا من الفريق الثاني السدس تكملة للثلاثين وذلك لان
العليا من الفريق الاول لما قامت مقام الصلبة قام من دونها
بدرجة واحدة مقام بنت الابن ولا شيء للسفليات وهي
الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلثان لتلك
الثلث فلم يبق للباقيات فرض وليس لهن عصبية قطعا فلا يرثن
من التركة اصلا الا ان يكون معهن اي مع السفليات غلام يعصب
اي يعصب منهن من كانت تحدايه ومن كانت فوقه كما سبق
تقريره على قول عامة الصحابة ويجهل العلماء من لم تكن ذات
سهم فاما تأخذ سهمها ولا نصير عصبية وهي العليا من الاول
التي اخذت النصف والوسطى منهن مع العليا من الفريق الثاني
حيث اخذت السدس وهذا قيد معتبر فمن كانت فوقه دون
من كانت تحدايه فانه يعصبها مطلقا ويسقط من دونه اي

من دون ذلك الغلام في الدرجة من السفليات فان كان
الغلام مع السفلي من الفريق الاول اخذت العليا منهن النصف
واخذت الوسطى منهن مع العليا من الفريق الثاني السدس
ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الاول
والوسطى من الثاني والعليا من الثالث وسفلاه وان كان
الغلام مع السفلي من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين
سفلي الاول والوسطى الثاني وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه
اسماعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث وان كان
الغلام مع السفلي من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام
وبين السفليات الست اذ انا هذا ما صرح به في الكتاب وان
فرض الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين
اخيه للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفليات وهي ثمان
وان فرض مع وسطى الاول فاماخذ العليا الاول النصف والباقي
للغلام مع من يوازيه وهي وسطى الاول وعليا الثاني للذكر
مثل حظ الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني واما
تفصيل المسائل في جميع هذه الصور فعلى ما سيجي به فيما بعد فلا حاجة
الي ابراده ههنا واعلم ان العلويات من بنات الابن في اي درجة
كانت متى اخذت الثلثين بالفرضية ثم اختلط الذكور بالاناث
فعلى قول عامة الصحابة يعصب الذكر الاناث على التفصيل المذكور

الذكر مثل حظ الانثيين
اخماس ونفقت سفلي
الثاني ووسطى الثالث

وعند ابن مسعود رضي الله عنه يكون الباقي من الثلثين
 للذكور وحدهم كما مر بالعصوية وان اخذة اهل بيته منهم
 النصف ثم اختلط الذكور بالاناث كما مر فان كان عدد الذكور
 اكثر من عدد الاناث او مساويا له كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين بالاتفاق وان كان عدد الاناث اكثر فعند العامة كذلك
 وعند ابن مسعود رضي الله عنه للاناث ح السدس فانه كان
 ينظر الى ما هو اقرب بنات الابن من المقاسمة والسدس فيعطيها
 ما هو اقل احتراز اعني الزيادة على الثلثين في حق البنات **واعلم**
 ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب يستحي
 مسألة التشيب لانها لا تقتضيها وحسبها مستحي في الخواطر وتتميل
 الاذان الى استماعها واما للاخوات لابي وام فاحوالهن ذكر المص
 ههنا اربعة منها واما الخامسة ليدكرها مع سابعة احوال
 الاخوات لابي روم للاختصار النصف للواحدة لقوله تعالى
 وله اخت فلها نصف ما ترك والثلثان للاتيئين فصاعدا فقله
 تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان والمراد الاخوات لا يعام
 اولاب لان الاخوات لامر قد علم حالها في اية الموارث كما مر واذا
 استحققت الاثنان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما له اظهر وقد
 يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقهما ليعلم من
 حال الاختين حال البنتين ومن حال البنات حال الاخوات بطريق

اخر

التشيب في اللغة
 اي قارب النار

وان شئنا ان نذكر ما في الفصيلة من

الاولوية ومع الاخ لابي وام للذكر مثل حظ الانثيين يصرن
 عصية لاستواءهم في القرابة الى الميت قال الله تعالى وان كانوا
 اخوة رجالا ولاولساء فللذكر مثل حظ الانثيين فلم يقدر نصيب
 الاخوة فدل ذلك على ان هن قد صرن عصيات معهن وقد
 خالف بعض العلماء فيما اذا خلف الميت بنتا واخا واخا لابي
 وام فقال الباقي بعد نصيب البنت للاخ دون الاخت
 استدلالا بقوله ومما بقته القرابن فلاولي رجل ذكر ورد
 يا عمر اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن علي ان الباقي من نصيبها
 بين ولدي الابن للذكر مثل حظ الانثيين واجمعوا ايضا في بنت
 وعمر وعمة علي ان الباقي للعمر وحده واختلفوا في الاخ والاخت
 مع البنت فنقول به الحاقها بابن الابن وبنت الابن او لي من
 الحاقها بالعمر والعمة الا يري انهم كما اجمعوا على انه اذا لم يكن
 مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين كذلك اجمعوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت
 كان المال بينهما كذلك بخلاف العمر والعمة فانه اذا لم يكن معهما
 بنت كان المال كله للعمر وحده فكذلك الحال في الباقي بعد نصيب
 البنت **كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار** وهن الباقي اي النصف
 او الثلث مع البنات او مع بنات الابن لقوله ومما جعلنا الاخوات
 مع البنات عصية ذنوب اكثر الصهاية الى نصيب الاخوات

في حال
 الاختلاف
 كما لم يقدر
 نصيب الاخوة

قوله
مع البنات وهو جمهور العلماء وقال ابن عباس لا تعصب لمن
مع البنات وحكم فيما اذا اجتمعت بنت واخت وان النصف
للبنات ولا شيء للاخت **فقال له ان عمر رضي الله عنه كان يقول**
لاخت ما بقي فغضب وقال انتم اعلم ام الله يريد انه تعالى
قال ان امرأته ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك
فقد جعل الولد حاجبا للاخت ولفظ الولد يتناول الذكر
والانثى كما في حجب الامر من الثلث الى السدس وحجب من ^{الزوج} النصف
الى الربع وحجب الزوجة من الربع الى الثمن فلا ميراث
لاخت مع الولد ذكر اكان او انثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي
من الانثى بالعصوية ولا عصوية للاخت بنفسها وانما نصير
عصبة بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليست للبنات
عصوية فكيف نصير الاخت معها عصبة **والجواب** ان المراد
بالولد ههنا هو الذكر يدل قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن
لها ولي اي ابن بالاتفاق لان الاخ يرث مع الابنة وقد تأيد
ذلك بالسنة حيث روي عن مزيل ابن شريك ان رجلا
سأل ابا موسى الاشعري عن خلف بنت ابن واخاف قال
للبنات النصف والباقي للاخت ثم قال للسائل سئل عن ذلك
ابن مسعود رضي الله عنه واخبرني عما يجب به فلما سئل
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنات بالنصف ولبنات الابن

بالسنة

بالسدس تكملة للثلثين ولاخت بالباقي فلما اخبر السائل ابا موسى
الاشعري بذلك قال لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر
فيكم فذل ذلك علي انه جعل الاخت مع البنات عصبة وللأخت
لاي كالأخوات لا ي و امر ولهن احوال سبع النصف للواحدة
والثلثان للاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لا ي و امر
وذلك لما ذكرنا من النصوص في الاخوات لا ي و امر على ما اشير
اليه هناك ولهن السدس مع الاخت لا ي و امر تكملة للثلثين
فان حق الاخوات الثلثان وقد اخذت الاخت لا ي و امر النصف
فبقي منه سدس فيعطى للاخوات لا ي حتى يكمل حق الاخوات
ولا يرضن مع الاختين لا ي و امر لانه قد كمل لهما حق الاخوات
اعني الثلثين فلم يبق للاخوات لا ي شيء الا ان يكون معهن
اخ لا ي فيعصبنه و ح يكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين وذلك لان ميراث الاخوة والاخوات لا ي و امر
اجري مجرى ميراث الاولاد الصلبة وميراث الاخوة والاخوات
لا ي اجري مجرى ميراث اولاد الاين ذكرى وميراث ذكرى وميراث انثى
كانا لهم والسادسة ان يصرن عصبة مع البنات او مع بنات
الاين كما ذكرنا من قوله دم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة
وهو قول اكثر الصحابة والعلماء خلافا لابن عباس كما مر
وانما صرح بلفظ السادسة دون غيرها لئلا يتقهر ان قوله

الا ان يكون مع من اخ لاي من تنمة الرابعة لكونه استثناء
 منها فلا يكون حالة خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال
 بنات الابن فاكفي هناك بشهادة المعنى فقط وبنو الاعيان
 اي الاخوة والاحوات لاي وامر بنو العلات اي الاخوة
 والاحوات لاي كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل
 وبالا ب بالاتفاق والجدة عند اي حنيفة رج ما ذكره هاهنا
 من حكم السقوط مشتمل على الخامسة للاخوات لاي وامر علي
 السابعة للاخوات لاي اما سقوط الاخوة بالابن فيقوله تعالى
 وهو يرثها ان لم يكن لها ولد اي ابن كما مر واما سقوط
 الاخوات به فيقوله تعالى ليس له ولد وله اخت فلها
 نصف ما ترك والمراد الابن كما سبق واما سقوط طهر بان الابن
 فلدخوله تحت الابن وقيامه مقامه عند عدمه واما سقوط طهر
 بالاب فلا نفهم كلاله وتوريث الكلاله مشروطة بعدم الولد
 والوالد كما عرفت واما سقوط طهر بالجدة عند اي حنيفة رج فلما
 سياتي في باب مقاسمة الجدة ان شاء الله تعالى وهذه المسئلة
 من المسائل التي استشهدا في اول الباب من كون الجدة طهر كالاب
 فان ابا يوسف ومحمد لم يجعلاه مسقطا كالاب لولاء الاخوة والاحوات
 ويسقط بنو العلات ايضا بالاخ لاي وامر ذلك لما عرفت
 من ان ميراث الاخوة والاحوات لاي وامر جي يجرى ميراث

الاولاد الصلبة وان ميراث الاخوة والاحوات لاي ميراث
 اولاد الابن ذكرهم كذكرهم وانما نفهم كانا نفهم ولا يجب اولاد
 الابن بالابن كذلك يجب اولاد العلات بالاخ لاي وامر فان قلت
 ما ذكره ههنا مشتمل على حالة ثامنة للاخوات من جهة الاب
 وهي سقوط طهر بالاخ المذكور فكيف قال احوالهن سبع قلت
 هذا من تنمة السابعة من احوالهن كانه قال وبنو العلات
 كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وبالا وبالاخ لاي وامر
 الا انه لما ذكر اولاد بني الاعيان مع بني العلات لم يمكنه ان يذكر
 الاخ لاي وامر هناك كما لا يخفى فلذلك اردوه بسقوط بني
 العلات وحدثهم **بنو جد** في بعض النسخ وبالاخت لاي وامر
 اذا صارت عصبة اي اذا كانت مع البنات عصبة او مع
 بنات الابن كما علمت واما سقوط طهر بالامح كالاخ لاي وامر
 فيكون عصبة اقرب الى الميت كما سياتي في باب العصبات
واما الامور احوال ثلث السدس مع الولد لقوله تعالى والاب
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ولقد لفظ الولد
 يتناول الذكور والاناث ولا قرينة تخصه باحدهما او ولد الابن
 وان سفل وذلك اما لان لفظ الولد يتناول ولد الابن ايضا
 واما للاجماع على انه يقوى مقام ولد الصلب في توريث الامر
 او الاثنين من الاخوة والاحوات فصاعدا من اي جهة كانا

اي سواد كانا من جملة الابوين معا ومن جملة الاب او من جملة
 الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ولفظ
 الاخوة يتناول الكل للاشتراك في اخوة ولي هذا ذهب
 اكثر الصحابة ومجهور الفقهاء خلافا لابن عباس رضي الله
 عنه فانه يجعل الثلثة من الاخوة والاخوات حاجبة للام
 دون الاثنين فلمهما معهما الثلث عنده بناء على ان الاخوة
 صيغة الجمع فلا يتناول المثنى ورديان حكم الاثنين في
 الميراث حكم الجماعة الايري ان البنين كالمبايات والاخوات
 كالاخوات في استحقاق الثلثين فكذا في المحب وايضا معني
 الاجتماع المطلق مشترك بين الاثنين وما في قهها وهذا المقام
 يناسب الدلالة على الجمع المطلق قد دل بلفظ الاخوة عليه ثم
 الباقي عن السدس الذي يجتمع ما منه للاب عند مجهور الصحابة
ويروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه للاخوة لا يورثون
 مجتمعا عنه لما اخذوه فان غير الوارث لا يحجب كما اذا كانت الاخوة
 كفارا او رقاة وقد استدلك عليه بما رواه طاوس من مراسل
 انه عمرا عطي الاخوة السدس مع الابوين ولنا انه تعالى قال
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة
 فلامه السدس والمراد من صدر الكلام ان لامة الثلث والباقي
 للاب فلذا الحال في آخره كانه قيل فان كان له اخوة وورثه

ابواه

ابواه فلامه السدس ولا يبيد الباقي شران شرط الحاجب ان يكون
 وارثا في حق من تجب له والاح المسلم وارث في حق الام بخلاف
 الرقيق والكافر فالأخوة تجبون بها وهم تجبون بالاب الايري
 اعمرو مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم كلاله فلا ميراث لهم مع
 الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوي من حالهم مع
 عدمها وقد روي عن طاوس انه قال لقيت ابن رجل من
 الاخوة الذين اعطاهم رسول الله عمر السدس مع الابوين
 وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية وح صار الحديث دليلا
 لنا اذ لا وصية للوارث فالظاهر انه وصية لهذه الرواية عن
 ابن عباس رضي الله عنه لانه يوافق الصديق في محب المحب
 للاخوة فكيف يقول بارتهم مع الاب **كذا في شرح السرخسي**
 وذهب الزيدية الى ان الاخوة لام لا يجتمعون بخلاف غيرهم
 فان المحب مهمنا المعنى معقول هو انه اذا كان هناك اخوة
 لاب وام او لاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة للانفاق
 وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذ ليس نفقتهم
 على الاب ومجهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسر
 حقيقة في الاصناف الثلثة وهذا حكم غير معقول المعنى
 ثبت بالنص الايري انهم يجعون الام بعد موت الاب والنفقة
 عليه بعد موته وتجتمعون كما رأى ليس عليه نفقتهم وللأم

مال

ثلث الكل عند عدم هواء المذلولين اي عند عدم الولد وولد
 الابن وان سفل وعدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا
^{صحيح} ذلك بقوله تعالى وان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه
 الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس وهذا اذا لم يكن مع الابوين
 احد الزوجين واما اذا كان معهما احدهما فلها الثلث ما بقي بعد فرض
 احد الزوجين وذلك في مسيلتين كأنه اراد في صورتين لان
 عدم مسيلتين حقيقة يوجب زيادة المسائل المستثناة في الحد
 على الاربع كما اشرنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلها مسيلتين
 في توحيث الامر مع الاب ومسيلة واحدة في توحيثها مع الجد اذ لكل
 من الجعلين وجه ظاهر **زوج وابوين او زوجة وابوين** وهو
 مذهب جمهور الصحابة والفقهاء كان ابن عباس رضي الله عنه
 يقول ان لها ثلث التركة في هاتين الصورتين مستدلا بانه تعالى
 جعل لها اول سدس التركة مع الولد بقوله ولا يورثه لكل واحد
 منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم الولد
 الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
 ففهم منه ان المراد ثلث اصل التركة ايضا ويؤيده ان السهام
 المقدرة كلها بالقياس الي اصلها بعد الوصية والمدين وكان ابو بكر
 الاصر يقول بان لها مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع الزوجة
 ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لراد نصيبها

علي

اصل

علي

على نصيب الاب لان المسئلة ح من ستة لاجتماع الثلث والنصف
 قل الزوج الـ ثلثة وللاما ثلثان على ذلك التقدير فبقي للاب واحد
 وفي ذلك تفصيل الانثى على الذكر واذ جعل لها ثلث ما بقي
 من فرض الزوج كان لها واحد وللاب اثنان ولو جعل لها مع الزوجة
 ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفصيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع
 الربع والثلث فاذا اخذت الامر اربعة بقي للاب خمسة فلا تفصيل
 لها عليه ولنا ان معني قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه
 فلامه الثلث هو ان لها ثلث ما ورثاه سواء كان جميع المال او بعضه
 وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل يكفي في البيان فان لم يكن له ولد
 فلامه الثلث كما قال في حق الميتات وان كانت واحدة فلها النصف
 بعد قوله فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك فيلزم ان
 يكون قوله تعالى وورثه ابواه خالفا عن الفائدة **فان قيل** تحمله
 على ان الورثة لها فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على حصص الارث
 فيهما وان سلم فلا دلالة في الآية على صورة النزاع اصلا لا نفيا
 ولا اثباتا فيرجع فيها الى ان الابوين في الاصول كالابن والبنت
 في الفروع لان السبب في ورثة الذكر والانثى واحد وكل منهما
 يتصل بالبيت بلا واسطة فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما
 اثلاثا كما في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا في
 الارث فلا يلزم نصيب الامر على نصف نصيب الاب كما يقتضيه

القياس فلا مجال إلى ما ذهب إليه الأصم الذي لم يسمع ما ذكرناه
من معني الآية **واعلم** ان الأمر اذا أعطيت ثلث الباقي مع الزوجة
اجتمع في المسئلة ربعان حقيقة لا لفظا فان ثلثها ربع في الحقيقة
ولو كان مكان الأب جد فلا امر ثلث جميع المال وهو مذهب ابن
عباس واحدي الروايتين عن الصديق وروي ذلك أيضا أهل
الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج الا عند أبي يوسف لها
مع الجد أيضا ثلث الباقي كما مع الأب وهو الرواية التي عن أبي بكر
رضي الله عنه وعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب فيعصب
الأمر كما يعصب الأب والوجه على الرواية الأولى هو اننا تركنا
ظاهر قوله تعالى فلامه الثلث في حق الأب واولنا ما لم يترجم
تفضيلا عليه مع تساويهما في القرب وايدنا تأويله بقوله أكثر
المصحية وإما في حق الجد فاجرىناه على ظاهره لعدم التساوي
في القرب وقوة الاختلاف فيما بين المصحية والاستحالة في تفضيل
الأنثى على الذكر مع التفاوت كما اذا ترك زوجة واخت الأب وأم
واخت الأب فان للمرأة الربع وللأخت النصف وللأخ الباقي وقد
فضلت ههنا الأنثى لزيادة قربها على الذكر أيضا للام حقيقة
الولادة كما للأب فيعصبها والجد له حكم الولادة لا حقيقة فلا
يعصبها اذا لا يعصب مع الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق
فيه وهذه المسئلة من المسائل الأربع التي استثناهما في أويل

الباب فان اباحيفه ومحمد المرحوم جعل الجد كالأب ههنا والمجدة السدس
لام كانت اولاب كما قال الأب وامر الام واحدة كانت او أكثر اذا كن
ثابتات اي صحبات كامله كورثين فان الفاسدات من ذوي
الارحام كما سيأتي متخاضيات في المصحية لان القرب يوجب البعدي
كما سخط به علما اما اعطاء المجدة الواحدة السدس فلما رواه
ابو سعيد الخدري ومغيرة بن شعيبه وقيصة بن ذؤيب
من انه ما اعطاها السدس واما للتشريك بينهما في ذلك اذا
كن متخاضيات فلما روي ان امر الام جاءت لي الصديق وقالت
اعطني ميراث ولد بنتي فقال اصيري حتي اشاور اصحابي فاني
لم اجد لك في كتاب الله نصا ولم اسمع فيك من رسول الله صلى
الله عليه وسلم شيئا ثم سألهم فشهد المغيرة بن شعيبه باعطاء
السدس فقال هل معك احد فشهد به ايضا محمد بن سلمة
فاعطاها ذلك ثم جاءت امر الاب اليه وطليت الميراث فقال
اري ان ذلك السدس بينكما وهو لمن انقردت منكافشكهما
فيه وفي رواية اخرى ان امر الام جاءت الي عمر وقالت اني
اولي بالميراث من امر الام اذ لم مات لم ير ثما ولد ولدها ولي
مت ورثني ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجمعتهما
فهو بينكما او يتكاملت به فهو لها فحكم بالتشريك بينهما فقد
اجمع على ان الجدات المصحبات المتخاضيات يتشاركن في السدس

كما لا م ح

أكثر

لان ولد البنت من ذوالارحام

بالسوية وذهب ابن عباس الى ان الحجة امر الامر تقوم مقام
 الامر ^{عنه} ~~عنه~~ فتأخذ الثالث اذ لم يكن للميت ولد ولا اخوة ^{السيد}
 اذ كان له احدهما كما ان الجدة ابنة الاب يقوم مقام الاب عند عدم
 الاب وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه ثم ان الامر لا يترجمها
 في قريضتها احد من الجدات فكذلك امر الامر لا يترجمها احد منهن
 ورياء الادلاء بالانثى ليس سببا للاستحقاق المدلي قريضة
 المدلي به كبنات البنات وبنات الاخوات لكننا تركنا هذا القياس
 في الجدات بالسنة ولم نزيد فيها ما زاد على السدس فاكفينا به
ويستوي اي الجدات كلهن سواء كن **ابويات او اميات بالامر**
اما الاميات فلو جوداد لا يما بالامر واتحاد السبب الذي هو الامومة
 واما الابويات فلا اتحاد السبب وحده وتسقط الابويات دون
 الاميات ايضا بالاب **وهو قول عثمان وعلي بن زيد بن ثابت**
وغیرهم ونقل عن ابن عباس وابن مسعود وابي موسى الاشعري
 ان امر الاب ترتب مع الاب واختاره شريح والحسن وابن سيرين
 لما رواه ابن مسعود رضي الله عنه من انه دما عطي امر الاب
 السدس مع وجود الاب والمعنى في ذلك ان ارتب الجدات
 ليس باعتبار الادلاء بالانثى لان الادلاء بالانثى لا يوجب استحقاق
 شيء من قريضتها كما مر ان تقابل استحقاقهن للارتب باسم الجدة
 ويستوي في هذا الاسم امر الامر وامر الاب فكما ان الاب لا يحجب

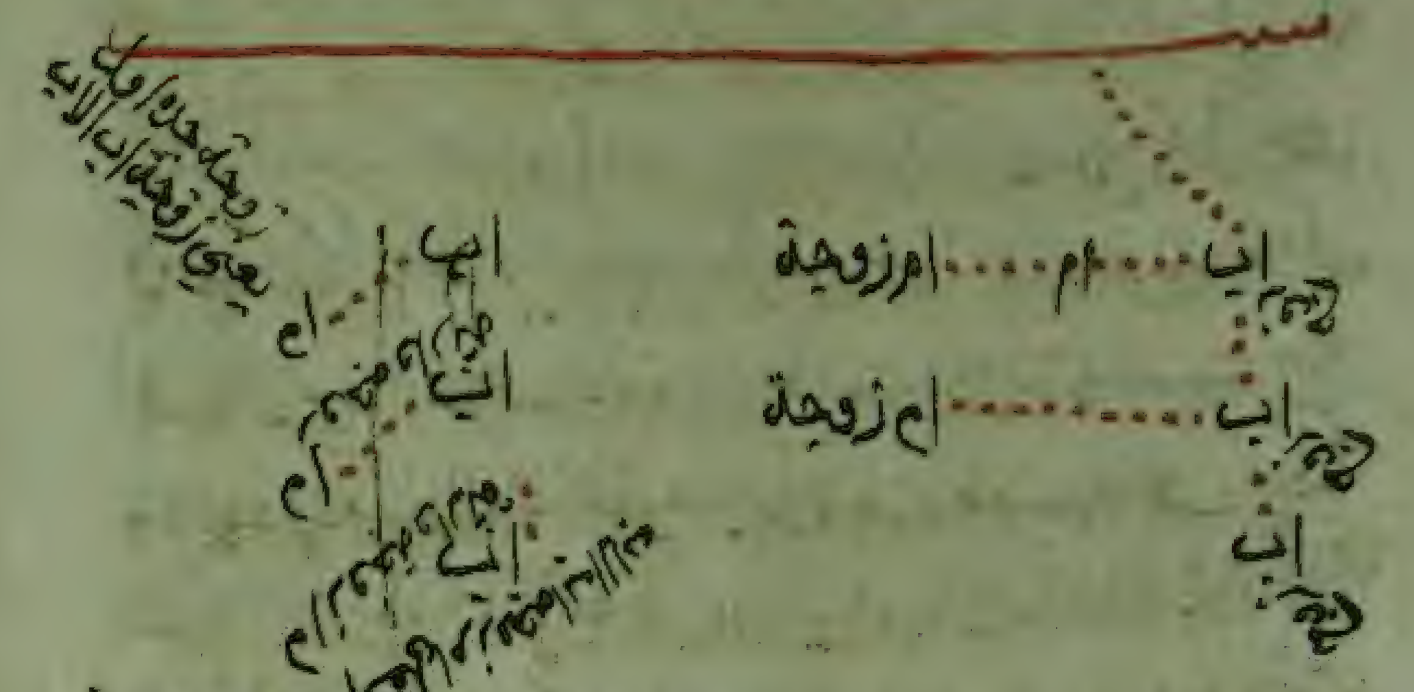
بالاب

عمر

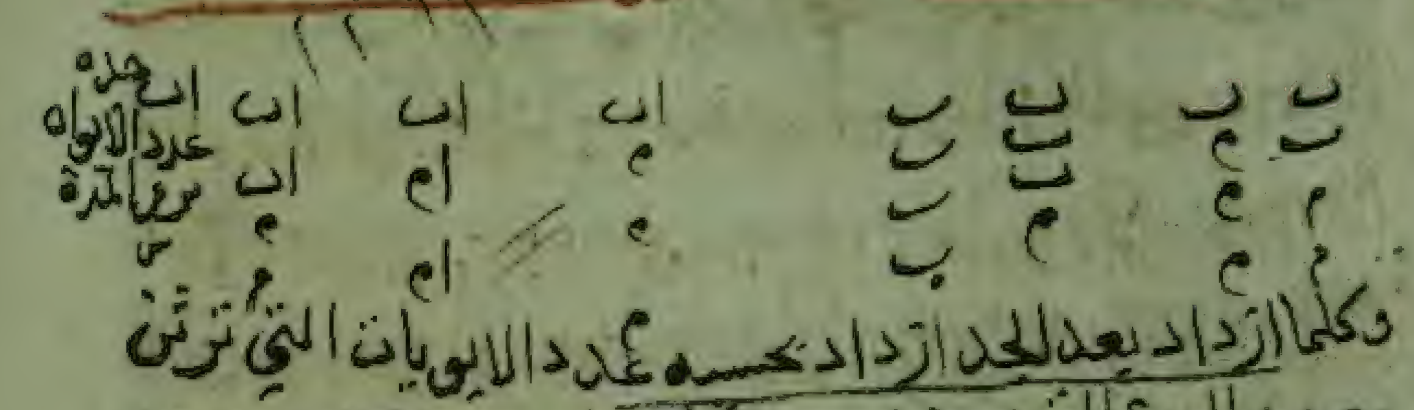
الاول كذا لك لا يحجب الثانية ايضا وهو مردود بان محمدا الاسير
 لا يوجب الاستحقاق والوراثه والقراية بل لا يد من اختيار الادلاء
 ثم نقول ههنا معنيان اتحاد السبب والادلاء ولكل منهما تأثير
 في المحجب كما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن الادلاء تغلق به حكم
 المحجب الا يرى انه يحجب بنات الابن بالبنين لاتحاد السبب مع
 عدم الادلاء كذلك اذا انفرد الادلاء عنه يثبت به المحجب ايضا
 فالجدة التي تدلي بالاب تحجب به لو جود الادلاء بالاب وان ^{عنه}
 مع اتحاد السبب وتحجب بالامر لاتحاد السبب والجدة التي من
 قبل الامر ترتب مع الاب لانعدام الادلاء واتحاد السبب جميعا
 واما ان الاخ لا يرتب مع الامر مع كونها مذكرا لئلا يما فقد قيل لانه
 لم يوجد ههنا اتحاد السبب ولا المشاركة في المصيب وقيل
 هذه الصورة مستثناة عن القاعدة القائلة بان المدلي بغيره
 يحجب به وهذا واما ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه
 فهو انه يحتمل ان يكون ذلك الاب رقيقا او كافرا وكذلك تسقط
 الابويات بالجدة امر الاب وان علت كما امر الاب وهكذا فانها
 ترتب مع الجدة لانها ليست من قبله اي ليست قرايتها من قبل
 الجد بل هي زوجته فهي لا تسقط به بل ترتب معه كالامر مع
 الاب هذا اذا كان بعد الجدة عن الميت بدرجة واحدة واما اذا
 كان بعده بدرجتين كابي الاب فانه ترتب معه ابويته

ط

امراب الالب وامرام الالب على هذه الصورة



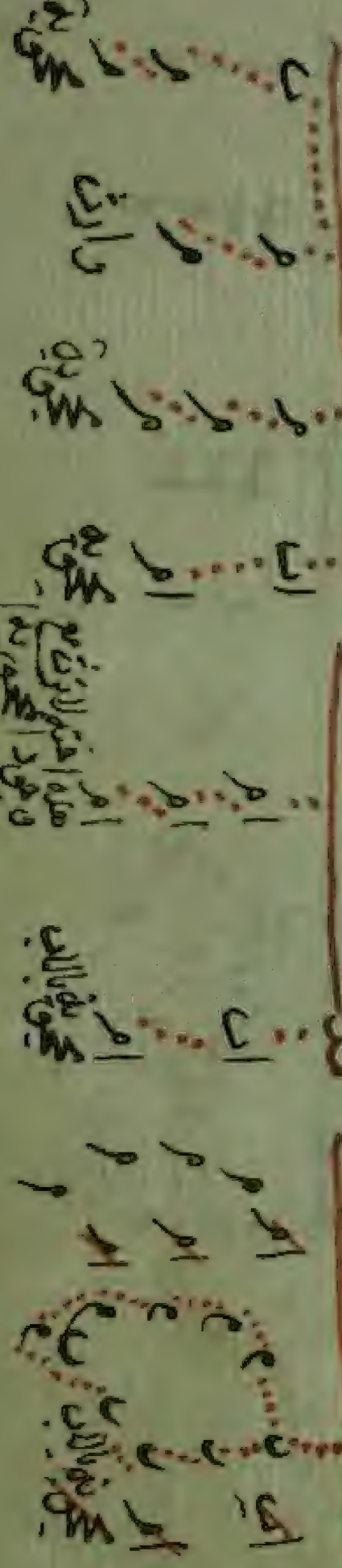
واذا بعد عنه تلك درجات ترت معه تلك ابويات على هذه الصورة



وكما ازداد بعد الحد ازداد بحسبه عدد الابويات التي ترتث معه والحد القري من اي جهة كانت اي سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب يجب الحد البعدي من اي جهة كانت البعدي فتبت المحب ههنا في اقسام اربعة وهذا مذهب علمائنا وهو احدى الروايتين عن زيد ابن ثابت وفي رواية اخرى عنه ان القري ان كانت من قبل الاب والبعدي من قبل الام فهما سواء فيكون يجب القري في اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة

وقد

وقد عمل بهذه الرواية مالك والشافعي في الاصلح من قوليه والدليل عليها ان الحد انما يستحق بالامومة وهي في التي من جانب الام اظهر فاعلم انما ترتدي يام والشرى تدلي بالاب فاذا كانت القري من جهة الام فلها ربحان بزيادة القرب وظهر صفة الامومة فكانت اولي واما اذا كانت القري من جهة الاب والبعدي من جهة الام فلا حد لهما ظهور الصفة والآخرى زيادة القرب فتستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الحد باعتبار الامومة وهي الاصلية ومعنى الاصلية في القري اظهر واقرى منه في البعدي سواء كانت من جهة واحدة او من جهتين فيكون هي مقدمة على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا للتقديم لكانت ام الام مقدمة على ام الاب مع تساويهما في الدرجة وهو بظا اتفاقا وارثة كانت القري كام الاب عند عدمه مع ام ام الام وكام الام مع ام ام الاب او محبة كام الاب عند وجوده فاعلم محبة ومع ذلك تجب ام ام الام ففي هذه الصورة اعني ان تخلف الميت الاب وام الاب وام الام يكون المال كله للاب عندنا لان البعدي محوبة بالقري والقري محوبة بالاب ونظيرهما ان الاخوات تجبن الام من الثلث الى السدس مع كون محبة بالام والاب وقال الحسن بن زياد ميراث الحدات اي السدس ههنا لام ام الام



وان كانت ابعد من امار الـاب وهذا على قياس قول علي وهو ان القلي
انما تحب اذا كانت وارثة واذا كانت جدة ذات قرابة واحدة
كأما امار الـاب والاخري ذات قرابتين او اكثر كما امار الام وهي
ايضا امار اب الـاب بهذه الصورة

وتوضيحي ان امرأة زوجت ابن ابنتها بنت بنتها فولد منها ولد
فهذه المرأة جدة لهذا الولد الذي مات من قبل ابيه لانما امر
اب ابيه ومن قبل امه لانما امر امه فهي جدة ذات قرابتين ثم نقول
هناك امرأة اخرى قد كانت زوجت بنتها ابن المرأة الاولى فولد
من بنت الاخرى ابن ابن الاولى الذي هو اب الميت فهذه الاخرى
امرأ اب الميت فهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان جدتان
في مرتبة واحدة فاذا اجتمعنا فقد وجدت ذات قرابتين مع
ذات قرابة واحدة واما صورة اجتماع ذات تلك قرابات مع
ذات قرابة واحدة فهذه الصورة **مسد ط**

واقراقر

واما اقراب الاب واما اب اب الاب وكانت ما حيتها اعني امزوجة
اسمها المولود الثاني اقراب الاب يقسم السدس بينهما عند
ابي يوسف انصافا باعتبار الايدان وهو قول سفيان الثوري وعند
محمد اثلاثا باعتبار المحمات بهذه الصورة

وهو قول زفر رحمه الله وجه قول محمد رح ام اب
ان استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا ام اب ام
اجتمع في واحد سببان متفقان كجد وبنتين
من جهتين كان في الصورة واحد او في المعنى متعدد فيستحق
الارث بسببه معاً كما اذا اجتمع فيه سببان مختلفان الا يرى انه
اذا ترك ابني عمر احدهما اخ لام فانه ياخذ ذلك الاخ السدس
بالفرض والباقي بينهما نصفان بالعصوية وكذا اذا ترك ابني
عمر احدهما زوجاً فانه ياخذ الزوج النصف بالفرضية ويقاسر
الاخر في النصف الباقي بالعصوية وكذا اذا ترك المحوسب امه وهي
اخته لابيها فانه ترك بالسبين معاً ليقال الاخ لاب وام لا يرث
من جهة قرابته معاً لاننا نقول اخوته من جهة الام قد
اعتبرناهما في التزجيج حتي يقدم علي الاخ لاب فلا تكون معتبر
في الاستحقاق بخلاف الحدة المذكورة وجه قول ابي يوسف
ان تعدد الجماعات ان اقتضي تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة
المذكورة كان مقتضياً التحقق الاستحقاق بحسب تعددها وما اذا

لم يقتضي تعدد الاسر كان في حكم الجدة الواحدة وما نحن فيه
من هذا القيل فان ذات القرابتين تسمى بالجدة لذات القرابة
الواحدة فاذا كانت جدة ذات قرابات ثلث معجدة ذات
قرابة واحدة يقسم السدس بينهما ايضا فعند ابي يوسف
وارباغا عند محمد **قال** الامام المصنف في الارواية عن
ابي حنيفة في صورة تعدد قرابة احدي الجدتين وذكر في
قرايض الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي من
اصحاب الشافعي ان قول ابي حنيفة وما لك والشافعي كقول
ابي يوسف **باب العصبية** عصبية الرجل في اللغة
قرابته لابيه وكائنا جمع عاصب وان لم يسمع من عصب القوم
يقولان اذا احاطوا به حوله قال اب طرف والاين طرف والعمر
جانب والاخ جانب ثم يسمى بما الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقالوا في مصدرها العصبية والذكر يعصب الانثى اي يجعلها
عصبية العصبية النسبية قد تمها الاثما قوي من السببية كما مر
ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره
اما العصبية بنفسه فكل ذكر اعتبر الذكورة لان الانثى لا تكون
عصبية بنفسها بل بغيرها او مع غيرها لا يدخل في نسبته الى
الميت انثى فان من دخلت الانثى في نسبته اليه لم يكن عصبية
كاولاد الام فاعلم من ذوات الفروع وكاب الام وابن البنت

فاعلم

فاعلم من ذوات الارحام **فان قلت** الاخ لاب وام عصبية بنفسه
مع ان الام داخلية في نسبته اليه قلت قرابة الاب اصل في استحقاق
العصبية فاعلم اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة
الام فاعلم لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق
العصبية لكننا جعلناها بمنزلة وصف زايد فرحمنا بما والاخ لاب
وامر على الاخ لاب ومهر اي العصبية بانفسهم اربعة اصناف
الاول جزء الميت **والثاني** اصله **والثالث** جزء ابية **والرابع**
جزء جده فيقدم في هذه الاصناف المندرجين فيها الاقرب فالاقرب
اي يرشحون يقرب الدرجة اعني اولاهم بالميراث الذي يستحق
بالعصبية جزء الميت اي البنون ثم بنوه ثم ابائهم ثم اولادهم
اي الاب ثم الجد اب الاب وان علاوا ثم اقدم البنون على الاب
لانهم فرغ الميت والاب اصله والنسب الفرع باصله اظهر من
النسب الاصل بفرعه الا يرى ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا
يذكره دون العكس فان البناء والاشجار يدخلان في بيع الارض
ولا تدخل في بيعها وظهر بان اصلهم يدل على انهم اقرب الى الميت
في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين
بغير واسطة وقد مر بنو البنتين وان سفلوا على الاب لان سبب
استحقاقهم ايضا البتة المقدمة على الابوة وتكون الاب اقرب
درجة من الجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن وتفيد

الجحد باب الاب بالخروج عنه اب الامر الذي هو الجحد الفاسد فيكون
 ذلك تضمن كجاء علم ضمنا من قوله فكل ذكر لا يدخل في شئته الي
 الميت انثي لمزيد الاحكام بامرهم هو اثبات ارثه وحرمانه بغيره
 ومن علام من الاجداد اذا تعددوا بقدر من كان اقرب درجة
شرح جزاء ابية اي الاخوة تربيتهم وان سفلوا تاخير الاخوة عن
 الجحد وان علا قول اي حقيقه روح خلافا لهما كما استقف عليه في باب
 مقاسمة الجحد وانما اطلق الحكم ههنا لا تنبيه على الخلاف لانه المختار
 للقوي وتأخير تربيتهم عنهم لقرب درجتهم **شرح جزاء جده اي الاعمام**
تربيتهم وان سفلوا تاخير الاعمام عن الاخوة وتأخير تربيتهم
 عنهم لبعدها من درجة فظهر ان اسباب العصبية بنفسه انواع
 اربعة النسوة بغير واسطة او بواسطة والايوة كذلك والاخوة
 وقرعها والعومة وقرعها والترتيب ما عرفت منه ثم اري بعد
 الترجيح يقرب الذي جهة بن محسن بقوة القرابة اعني به اي بالمذكور
 وهو الترجيح بقوة القرابة ان ذا القرابتين من العصبات مطلقا
 اولى من ذي قرابة واحدة مع تساويهما في الدرجة ذكر اكان ذو
 القرابتين او انثي لقوله مما ان اعيان بني الامر يتوارثون دون
 بني العلات اي بنوا الاعيان اولى بالميراث من بني العلات والمقصود
 من ذكر الامر ههنا اظهار ما يترجح به بنوا الاعيان على بني العلات
 كالاخ لاب وامر فانه مقدم على الاخ لاب اجماعا وهذا مثال للمذكور

من ذوي القرابتين او الاخت لاب وامر اذا صارت عصبية
 مع البنت اي البنات الصلبية او غير قانما ايضا اولى من الاخ
 لاب خلافا لابن عياس رضي الله عنه فان الاخت لا تقصر
 عصبية مع البنات عنده كما مر وهذا مثال الانثي من ذوي
 القرابتين وانما ذكرها ههنا وان لم تكن عصبية بنفسها مشاركتها
 في الحكم لمن هو عصبية بنفسه واذ لم تقصر عصبية بل كانت
 ذات فرض فلها فرضها والباقي للاخ لاب وابن الاخ لاب فانه
 فانه اولى من ابن الاخ لاب لانها متساويان في الدرجة مع كون
 الاول ذا قرابتين وكذلك في اعمام الميت ثم في اعمام ابية
 ثم في اعمام جده اي يعتبر بين هذه الاصناف من الاعمام في
 الدرجة او الاثر قوة القرابة ثانيا فعمام الميت مقدم على عم ابية
 المقدم على عمر جده وذلك لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه
 الاصناف يقدم ذو القرابتين على ذي قرابة واحدة مع تساوي
 في الدرجة فعمام الميت لاب وامر اولى من عمه لاب وكذا الحال
 في عم ابية وعمر جده وكذا الحكم في فروع هذه الاصناف يعتبر
 اول اقرب الدرجة وثانيا بقوة القرابة فان ابن عم الميت مقدم
 على ابن ابن عمه وابن عم الميت لاب وامر مقدم على ابن عمه لاب
واما العصبية بغيره فاربعة من النسوة وهن اللاتي فرضهن
 النصف والثلاثان الاولى منهن البنت اذ للواحدة النصف

الحكم

والاشتتين قصاعدا الثلثان **الثانية** بنت الابن فان حالها الحال
 البنت عند عدمها **الثالثة** الاخت لاب وامر فاعنا كذلك اذا
 لم توجد بنات الصليب وبنات الابن **الرابعة** الاخت لاب
 فان حكمها كذلك اذا لم يوجد الثلاث المتقدمة فهو له الرابع
 يصرون عصية ياخوتهم كما ذكرنا في حالاتهم ويدل على
 صيرورة الابن عصية قوله تعالى ويصيركم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرورة الاختين عصية قوله
 تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين
 ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصية لا يصير عصية
 ياخوها وذلك لان النص الوارد في صيرورة الاناث بالذكر
 عصية انما هو في موضعين البنات بالبنين والاخوات بالاخوة
 كما عرفت انتفاوان الاناث في كل منهما ذوات فروض فمن لا فرض
 له من الاناث لا يتناول النص وايضا الاخ يعصب اخته
 ينقلها من فرضها حالة الانفراد الى العصبية ليلا يلزم
 تفضيل الانثى على الذكر او المساواة بينهما فاذا لم تكن
 الانثى بانفرادها صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم
 تعصيبها ياخوها كالعم والعمة اذا كانا لاب وامر اولاب
 كان المال كله للعم دون العمة وكذا الحال في ابن العم مع بنت
 العم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب واما العصبية مع

الاخرتين

غيره

غيره فكل انثى تصير عصية مع انثى اخرى كالاخت لاب وام
 اولاب مع البنت سواء كانت صليبية او بنت ابن وسواء كانت
 واحدة او اكثر كما ذكرنا من قوله عمر اجعلوا الاخوات مع البنات
 عصية **المراء** من الجمع بينهما هو الحسن واحد اكان او متعددا
 والفرق بين هاتين العصيتين ان الغير في العصية بغيره
 يكون عصية بنفسه اصلا ليل تكون عصية تلك العصية
 مجامعة لذلك الغير **اخر العصبية مولي العاقبة مولي**
 العاقبة مقدم عندنا على ذوي الارحام والرد على ذوي الفروض
 الفروض وهو قول علي بن زيد بن ثابت وقال ابن مسعود
 هو مؤخر عن ذوي الارحام ايضا واستدل بقوله تعالى
 واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى اي
 بعضهم اقرب الى بعض من ليس له رهم والميراث يتنفي عن
 القرب ويقوله عمر بن الخطاب عتق عيدا هو مولاك فان شترك
 فهو خير له وان كفرك فهو شر له وان مات ولم يترك
 وارثا كنت انت عصيته فقد اشترط في توريث مولي العاقبة
 ان لا يدع المعتق وارثا وذو الارحام من قبيل المولى والحياء
 اما عن الآية فهو ان سبب نزولها ما روي من انه عمر لما قدم
 المدينة اخى بين المهاجرين والانصار وكانوا يتوارثون بذلك
 فنهى الله عن الحكم بهذه الآية ويبين ان الرهم مقدم على

فستقدر بسبب العصبية
 الى الانثى وفي العصبية
 مع غيره لا يكون عصبية
 بنفسه صح

المواخاة والموالاة ولا تراعى لناح في تقدم ذوي الارحام على
 مولي الموالاة واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم
 يدع وارثا هو عصية الايري انه انما قال في آخره كنت انت
 عصيته ولم يقل كنت انت وارثه واذ كان مولي العتاقة
 عصية هو آخر العصيات كما دل عليه الحديث كان مقدما على
 ذوي الارحام والرد لتقدم العصيات عليهما ثم المعتقد يرت
 معتقه مطلقا سواء كان اعتقه لوجه الله او للشيطان او
 اعتقه على انه سائبة او بشرط ان لا ولا عليه او اعتقه
 على مال او بلا مال او بطريق الكتابة الى غير ذلك وقال مالك
 ان اعتقه لوجه الشيطان او بشرط ان لا ولا عليه لم يكن مطلقا
 للولادة لانه صلة شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب
 بالاعتاق المعصية فيخرج هذه الصلة من صرح بنفي الولاء
 فقد ردوها فلا يستحقها ولنا ان السبب هو الاعتاق لقوله
 الولاء لمن اعتق وهذا السبب متحقق في جميع الصور فثبتت
 به مسيئته في جميع ما أثر عصيته اي عصية مولي العتاقة على
 الترتيب الذي ذكرناه في العصيات فيكون العصيات النسبية
 مقدمة على العصيات السببية اعني معتق المعتقد والمال
 بالعصيات النسبية ما هو عصية بنفسه فقط لما استعمله
 والترتيب بين هو لاء العصيات ما مرفيكون اين المعتقد اولى

عصياته ثم اين ابنه وان سفل ثم ابيه ثم جده وان علا الى
 آخر ما فصل هناك لقوله عم الولاء الحجة كلحجة النسب ومعني
 ذلك ان الحرية هيوة للانسان اذ بما ثبت له صفة المالكية
 التي امتاز بها عن سائر ما عداه من الحيوانات والجمادات
 والرقية تلف وبعلا ك فالمعتقد سبب لاجداد الولد فكما ان
 الولد يصير منسوبيا الى ابيه بالنسب و الى اقربائه بتبعيته
 كذلك المعتقد يصير منسوبيا الى معتقه بالولاء و الى عصيته
 بالتبعية فكما ثبتت الارث بالنسب كذلك يثبت بالولاء عولاسي
 للاناث من وثة المعتقد فليس في عصية المعتقد الوارثين من المعتقد
 بالولاء من هو عصية بغيره او مع غيره كما ينهت عليه انفا وذلك
 لقوله عم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن
 او كاتب من كاتبين او دبر من دبرين او جرو لاء معتقهن
 او معتقهن هذا الحديث وان كان فيه شذوذ ولكنه قد
 تأكد بآراء من ان كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود قالوا يعمل
 ذلك فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس للنساء شيء من الولاء
 الا لاء ما اعتقنه او لاء ما اعتقه من اعتقنه او لاء ما كاتبته
 او لاء ما كاتبته من كاتبته او لاء ما دبرته او لاء ما دبره
 من دبرته فكلما ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرفوق
 يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة سائر ما يملك مما لا عقل له كما

سبب احيا المعتقد
 كما ان الاب ص

او دبر من

في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وكلمة من عبارة عن صار
 حراما لكافا استحق ان يعتبر عنه بلفظ العقلاء وقوله او حر
 يحتاج الي ان يقدر معه ان حتي يصير متولا بالمصدر اي ليس
 لهن شيء من الولاء الا ولاد ما ذكر او ان حر ولاد معتقهن
والحاصل ليس لهن شيء من الولاء الا ولاد معتقهن او ولاد
 معتق معتقهن الي اخره والولاد الذي هو محرم ومعتقهن
 او محرم ومعتق معتقهن فولاد معتقهن ومكاتبهن ظاهر
 وولاد معتق معتقهن فيما اذا اعتقت امرأة عبدا فاشترى
 ذلك العبد عبد اخر واعتقه ثم مات المعتق الثاني وليس
 له عصبة نسبية وقدمات قبله العبد الاول وعصبة
 فبرائه لتلك المرأة بالعصبة من جهة الولاء ولذلك
 الحكم في مكاتب مكاتبها وصورة ولاد مديريهن ان ديرت
 امرأة عبدا ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب وحكم القاضي بحرية
 عبدها المديري ثم اسلمت ورجعت الي دار الاسلام ثم مات
 المديري ولم يخلف عصبة نسبية فهذه المرأة عصبة وحكم
 مديري هذا المديري كذلك اي اذا حكم القاضي يعتق مديريها
 بسبب لحاقها فاشترى عبدا او دبره ثم ماتت المرأة تائبة
 الي دار الاسلام ما قبل مديريها او بعده ثم مات المديري الثاني
 ولم يخلف عصبة نسبية فولاد هذه المرأة وصورة حر

معتقهن

معتقهن الولاد ان عبد امرأة تزوج باذن جارية قد اعتقها غيرها
 فولد بينهما ولد فهو حر تبعا لامه فان الولد يتبع الام في الرقية
 والحرية ولاؤه لمولي امه فاذا اعتقت تلك المرأة عبدها
 حر ذلك العبد باعتاقها اياه ولاد ولد له الي نفسه ثم الي مولاه
 حتي اذا مات المعتق ثم مات ولده وحلف معتقة ابيه فولاد
 لها وصورة حر معتق معتقهن الولاد ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى
 العبد المعتق عبدا اخر وزوجته معتقة غيره فولد بينهما ولد
 فهو حر وولاد لمولي امه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده
 حر باعتاقه ولاد ولد معتقه الي نفسه ثم الي مولاه وقد
 يستدل ايضا على حر الولاد بما روي من ان النبي رضي الله عنه
 راي فتية اعجبه فزفها فزفها فزفها فزفها فزفها فزفها فزفها
 عيدا لغيره فاشترى النبي اياهم واعتقه ثم قال للفتية انتسوا
 الي قنارعه رافع وقال هو مولي فاختصما الي عثمان رضي الله
 عنه فحكم بالولاد للنبي فدل ذلك على ان الولد منسوب الي
 مولي امه ما لم يثبت له ولاد من قبل ابيه فاذا ثبت ولاد من
 قبله حر الاب ولاد الولد الي مولي ابيه وكيف لا والنسبة الي الام
 ضرورة ضروري كولد النبي وولد الملا عنة حتي اذا كذب
 نفسه صار الولد منسوب اليه ولو ترك اي المعتق ايا
 الملا عن ابنه كان عند اي يوسف سدس الولد للاب والباقي
 للمعتق وابنه

للابن هذا قوله لاخير وهو احدى الروايتين عن ابن مسعود
 رضي الله عنه و به قال شريح والتخفي وعند احم ومرا لولاء كله
 للابن وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب الشافعي والقول
 الاول لابي يوسف و وجه قوله الاخير ان الولاء كله اثر الملك
 فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق مالا وترك ابنا كان
 لابييه سدس ماله والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولداً والحجاب
 انه وان كان اثر الملك لكنه ليس بمالك ولله حكم المال كالفصام
 الذي يجوز الاعتياض عنه بالمال بخلاف الولاء فلا يجري فيه
 سهام الوثنية بالقرضية كما في المال بل هو سبب يورث به
 بطريق العصبية فيعتبر الاقرب فالاقرب والابن اقرب العصبات
 ولو كان يجري فيه سهام الوثنية بالقرضية كالمال لكان للنساء
 نصيب من الولاء بالارث على ان قوله عمر الولاء الحجة كحجة النسب
 لايباع ولا يوهب ولا يورث دليل واضح على قوله الاول هو مذهبهما
 ولو ترك المعتق ابن المعتق وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق
 وذلك لان الاب كالابن في العصبية بحسب الظاهر لان اتصال
 كل منهما بالميت بلا واسطة وكون الابن اقرب محتاج الى ما مر
 من ان زيادة قرينة امر حكمتي فوقع الخلاف هناك بخلاف الجدة
 فان اتصاله بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من فيكون الابن
 اقرب منه بلا اشتباه فلا يراحمه الجد في الولاء بخلاف هذه

اقرب الى الجد
 ويكون الابن

من

من المسائل الاربع المستثناة على القول الاخير لابي يوسف حيث
 لم يجعل فيه الجد كالأب قال شيخ الاسلام خواجه زاده ولو
 ترك جد المعتق واخاه كان الولاء كله للجد عند ابي حنيفة لانه
 اقرب الى الميت في العصبية من الاخ على مذهبه وعندهما الولاء
 بينهما نصفان وذكر محمد بن كبر الكفاية كعمر وعلي وابن مسعود
 دوني يدين ثابت وابي بن كعب وغيرهم ابقوا الولاء للكبير
 فاستدل بعض الفقهاء بظاهره على ان الولاء لا يكون بني المعتق
 سنا بعد موته فانه قائم مقامه في الذب عن العشرة حينئذ
 لكن المدفوع عندنا ان المراد بالكبير القرب اي يقدم في الاستحقاق
 الولاء اقرب بني المعتق يوم موته حتى ان مات المعتق عن ابن
 وابن ابن آخر كان الولاء لابنه لانه الاقرب ومن ملك دارهم
 محرم منه عتق عليه ويكون ولؤه له بعد البحث تنجدة
 لمباحات العصبات السبيية وتنبه على ان العتق وان لم يكن
 اختيارياً سبب للولاء وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القرينة
 على ثلثة انواع الاول القرينة وهي قرينة ذي الرحم المحرم
 من الولاد اما بطريق الاصلية كالابوين والاجداد وان علواً
 واما بطريق القرعية كالاولاد واولاد الاولاد وان سفلواً
 فمن ملك واحداً من هؤلاء عتق عليه اتفاقاً اراد عتقه
 او لم يرد والثاني المتوسطة وهي قرينة المحارم غير العمودين

كتاب الولاء عن حم

اعني قرابة الاخوة والاحوات واولادها وان سفلوا وقرابة
 الاعمام والعقات والافخاذ والمخالات دون اولادهم ومن
 ملك واحدا من هذه المحارم عتق عليه ايضا عندنا خلافا
 للمشافعي **النوع الثالث** البعيدة وهي قرابة ذي الرحم غير
 المحرم كاولاد الاعمام والافخاذ فاذا ملك واحد منهم لم
 يعتق عليه بالاخلاق والمشافعي في مسئلة الخلاف انه ليس
 بينهما جبرية كما في الاصول والفرق ولا يعتق احدهما على صاحبه
 كاولاد الاعمام الا يرى ان قرابتهما في الاحكام كقرابة اولاد العمر
 حيث يقبل شهادة كل منهما لصاحبه ويجوز منعهما ان يضع
 زلوته في الآخر ويجري القضاء بينهما من الجانبين وتخل
 حيلة كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين ولنا ما روي
 عن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله عمرا في وجدت اخي
 يباع في السوق فاشتريته واني اريد ان اعتقه فقال عمر قد
 اعتقه الله تعالى والمعني في ذلك ان القرابة المتوسطة بالمحبة
 علة العتق مع الملك كما في الايا والاولاد ونوضحه ان هذا
 العتق بطريق الصلة والقرابة المذكورة تأثير في استحقاق الصلة
 الا يرى ان حرمة المناكحة تثبت في هذه القرابة لاجل الصيانة
 عن ذل الاستفراش والاستخدام ففهر او من البين ان ملك
 اليمين اقوي في الاستدلال من الاستفراش والاستخدام ايضا

قرابة

الجمع

الجمع بين الاثنين في التكاح حرام لصيانة القرابة عن القطيعة
 بسبب ما يكون بين الضواير من المناصرة وقاطع ان معني القطيعة
 في استدامة الملك اكثر ولا شفعة في ان الملك ناثير في استحقاق
 الصلة فعلة العتق هذان الوصفان اي الصيانة عن الدل والصيانة
 عن القطيعة فلا يكون بعد شي بينهما لانتفاء الجبرية مضمنا وايضا
 اتصال احد الاخوين بالآخر بواسطة الاب كما ان اتصال النافلة
 بالجد كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجدمع النافلة بشجرة
 انشعب منها غصن ومن ذلك الغصن غصن آخر والاخوين
 بغصنين من شجرة واحدة وشبه آخرون الجدمع النافلة بواد
 يتشعب منه نهر من النهر هذا اول والاخوين بنهرين قد
 ينشعبان من واحد وعلى هذا يكون معني القرب بين الاخوين
 اظهر لحصول ما يتشعب واحد واحتياج الجد والنافلة الى تسعين
 فيكون باقتضاء العتق اولى الالة لم يجعل الاخ كالجدة في حكم
 الولاية اذ مدارها على الشفقة مع القرابة وليس شفقة
 الاخ كشفقة الجد ولا في حكم الارث عند ابي حنيفة لانه نوع
 ولاية وخلافة في الملك والقر في كما سبق واما اولاد الاعمام
 والافخاذ فقد كثرت هناك الوسايط فكانت القرابة بعيدة
 ولهذا لم تثبت هناك حرمة النكاح ولا حرمة الجمع في النكاح
 ثم ان الشيخ اورد لهذا الفصل مثالا فقال **كثلاث بنات من ابي**

واحد

في القاموس النافلة
 ولد الولد

تولدن بين عبد و حرة للصغرى عشر و ن ديناراً و الكبرى
 ثلثون ديناراً فاشترى اباها بالحسين فحق عليها ثمرات الاب
 و ترك شيئاً من المال فالثلثان من ذلك المال بينهما اثلاثاً بالقرض
 و الباقي وهو الثلث الاخر بين مشتري الاب اخماساً بالولاء
 ثلثة اخماسه للكبرى و خمساه للصغرى لان الكبرى قد
 اعتقت ثلثة اخماس الاب بثلثين و الصغرى قد اعتقت
 خمسة عشرين و تصح من خمسة و اربعين و ذلك لان اصل
 المسئلة من ثلثة لانها اقل عدد تصح منها الثلثان فاعطينا البنات
 الثلث اثنتين منها بالقرض و اعطينا الكبرى و الصغرى واحداً
 منها بالولاء و لا يستقيم اثنان على ثلثة بنات بل بينهما مائة
 فخذنا جميع عدد روسهن اعني الثلاثة و لا يستقيم ايضاً
 الباقي وهو الواحد على سهام الولاء و هي خمسة و ذلك لانا
 وجدنا بين مالى الصغرى و الكبرى مائة و افقة بالعشر لان العشرة
 اكثر عدد يعد بها فقسر الثلثين ثلثة و عشر العشر بين اثنان
 و مجموعهما خمسة و هي بمنزلة عدد الروس من الوحدة لان
 تفسير الثلث الباقي من الثلثة على الكبرى و الصغرى
 يجب ان يكون على نسبة ما ليهما و هي بعينهما نسبة الوفتين
 و بين الخمسة و الواحد مائة فخذنا مجموع الخمسة ايضاً
 و معنا ثلثة هي عدد روس البنات و بينهما مائة فصرنا

في الموافقة
 ش ش ش
 في المباشرة
 ش ش ش
 في الكبرى
 ش ش ش

احديهما في الاخرى فحصل خمسة عشر فصرنا بها في اصل المسئلة
 و هي ثلثة فحصل خمسة و اربعون فتمت تصح المسئلة اذ قد
 كان البنات من اصلها اثنان و اذ صرنا بها في المضروب وهو
 خمسة عشر حصل ثلثون فلكل بنت عشرة و كان للصغرى
 و الكبرى من اصلها واحد فصرنا بها في المضروب فلم يتغير
 فقسما الخمسة عشر الباقية على سهام الولاء فاصاب كل سهم
 ثلثة فالكبرى من خمسة عشر تسعة و قد كان لها عشرة
 بطريق القرصية و مجموعها ستة عشر و ليس للوسطى
 الا تلك العشرة التي اصابتهما ثمة للكبرى و الصغرى ان
 تزوجا اباها بالولاء اذ اجن جنونا مطبقاً قال الشيخ الامام
 خواهرزاده كان شيخنا ابو بكر الجندي يحكي عن ابي اسحاق
 الحافظ انه كان يقول هذا من الغرائب التي يسأل عنها
 و هو ان تكون بنت الرجل و ليتها و يد يفتي **باب**
الحجب و هو في اللغة المنع و منه الحجاب لما يستريده الشيء
 و يمنع عن النظر اليه و في اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص
 معين عن ميراثه اما كله او بعضه يوجب شخص اخر
 الحجب على نوعين احدهما حجب نقصان و هو حجب عن سهم
 اكثر الى سهم اقل و ذلك اي حجب النقصان لخمسة نفر من
 الورثة للزوجين و الام و بنت الابن و الاخت لابي و قد

التصحيح الاول اصل المسئلة
 و المضروب ١٥ و المبلغ ٢٤
 التصحيح الثاني اصل المسئلة
 و المضروب ٨١ و المبلغ ٦٣
 التصحيح الثالث اصل المسئلة
 و المضروب ٩ و المبلغ ٢٧
 فلما حسمت عشرة و الصغرى
 من الخمسة عشر و قد كان
 لها عشرة بطريق القرصية

مربيته في احوال هو لآه فالزوج يحجب من النصف الى الربع
 والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد وولد الابن والام
 تحجب من الثلث الى السدس بالولد او ولد الابن او الاثنين
 من الاخوة والافوات وبنات الابن تحجب مع بنت الصليب
 من النصف الى السدس كحالة للثنتين والاخت لآب تحجب
 مع الاخت لآب وامر من النصف الى السدس ايضا كما انكشف
 لك تفصيلها فيما سبق **وتانيهما** تحجب حرمان وهو ان تحجب
 من الميراث بالمرأة فيصير محرم ما بالكلية والورثة فيه اي
 في حجب الحرمان وبالقاس آية فريقان فريق لا تحجبون هذا
 المحجب بحال البتة وان كان البعض منهم تحجب **حجب**
 النقصان وهو ستة ثلثة من الرجال الابن والاب
 والزوجة وثلث من النساء البنت والام والزوجة فان
 قلت قد تحجب هذا الفريق بالقتل والردة والرفقة فلا
 يصح انهم لا تحجبون بحال البتة قلت الكلام في الورثة وهو
 على ذلك التقدير ليسوا بوريثة وفريق يرتبون بحال
 وتجبون حجب الحرمان بحال اخري وهو غير هو لآه السنة
 من الورثة سواء كانوا عصيات او ذوى قرص وهذا اي
 حجب الحرمان في الفريق الثاني مبني على اصلين احدهما **وهو**
 ان كل من يدلي اي يشتمى الى الميت بشخص لا يرث مع

وجود ذلك الشخص كاي الابن فانه لا يرث مع ابيه سوى
 اولاد الام فاعلم يرتبون معهما مع انهم يدلون الى الميت بها
 وذلك لانعدام استحقاق جميع التركة وتحقيق هذا الاصل
 ان الشخص المدلي به ان استحق جميع التركة ليرث المدلي مع
 وجوده سواء اتخذ في سبب الارث كما في الاب والجد والابن
 وابنه او لم يتخذ كما في الاب والافوة والافوات فان المدلي به
 لما اخر جميع المال لم يبق للمدلي شيء اصلا وان لم يبق للمدلي
 الجميع فان اتخذ في السبب كان الامر كذلك كما في الام وام الام
 لان المدلي به لما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمدلي من
 النصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس له نصيب اخر
 فصار محرم وما وان لم يتخذ في السبب كما في الام واولادها فان المال
 به حياخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلي ياخذ نصيبا اخر
 مستندا الى سبب اخر فلامر مان **فان قلت** اليس الام تستحق جميع
 التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب القرائن والعصيات
قلت ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق
 بعض التركة بالقرص وبعضها بالرد والمراد استحقاق جميعها
 من جهة واحدة كما في العصية **والاصل الثاني** الاقرب فالاقرب
 كما ذكرنا في العصيات قد مر في باب العصيات انهم يرتبون
 يقرب الذي جهة فالاقرب منهم تحجب الا بعد حجب الحرمان سواء

لتحد في السبب اولاً وهذا جار في غيرهما أيضاً لكن اذا كان هناك
 اتحاد السبب كما في الجدات مع الامم وفي بنات الابن مع الصليبين
 في الاخوات لاب مع الاختين لاب وامر وانما لم يكتف بالاصل
 الاول كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكر اكان او انثى يرث مع
 الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدلي به ولا بالاصل **الثاني** كيلا
 يتوهم ان امر الامر لا ترث مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان اصل
 الثاني اذا جرى ههنا على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة
 مطلقاً يحجب الابعد لزم مرتبه محجب امر الامر بالاب ومحجب ابن الاخ
 لاب وامر بالاخ لامر فان قيد بان يكون الابعد مدلياً بالاقرب
 كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى لجعلها اصلين
 وكان الوهر الاول لازماً وهو ان اولاد الابن يرثون مع
 الابن الذي ليس اباهم فان قلت المراد ان الاقرب بحسب
 الدرجة من العصبات تحجب الابعد ويدل على ذلك قوله
 كما ذكرنا في العصبات **قلت هذا الاصل** انما ذكر للفريق الثاني
 الذين يريثون تارة وتحممون اخرى فيندرج فيه العصبات
 وغيرهم فذكر العصبات على سبيل التمثيل دون التخصيص
 كما اشرنا اليه والمحرم من الميراث بالكلية لا يحجب عندنا
 غيره اصلاً لا محجب حرمان ولا نقصان وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم
 روي ان امرأة مسلمة تركت زوجاً مسلماً واخوين من اعمام مسلمين

وابنا

وابنا كافر افقضي فيها علي ونريد بن ثابت بان الزوج النصف
 والاخوين الثلث وما بقي فهو للعصبة وعند ابن مسعود
 يحجب المحرم محجب النقصان لا محجب المحرمان ففي المسئلة المذكورة
 يكون عنده للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة
 هذا ما يقتضيه رواية هذا الكتاب وقد يروي عنه أيضاً
 انه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل للأخوين
 شيئاً بل حكم بان ما بقي للعصبة فعنه في محجب المحرم وغيره
 محجب المحرمان روايتان **الكافر والقاتل والرفيق** هذه امثلة
 المحرم والكذي لا يحجب عندنا اصلاً ولا يحجب عند ابن مسعود
 محجب النقصان دليله على ذلك ان هذا المحجب يثبت بالنص
 باسم الولد وهذا الاسم يتناول المسلم والكافر والحر والعبد
 والقاتل وغيره فالعقيد يكون الولد والاح وارث زيادة على
 النص وهي شفع فلا يثبت به النسخ واما محجب المحرمات فهو
 باعتبار تقدير الاقرب على الابعد انما يتصور ذلك اذا كان
 الاقرب مستحقاً بخلاف محجب النقصان فانه نقل من الاكثر
 الى الاقل والافرق في هذا بين ان يكون الحاجب وارثاً او غير
 وارث ولنا ان الاسم وان كان اعم لكن ذكره في آية الموارث
 يدل على ان المراد الوارث فان من لا يصلح للميراث اصلاً كالكافر
 مثلاً جعل في حق استحقاق الارث كالميت فكذا يجعل في حق

والاخ

الابن بثلث

الحجب بمنزلة ايضا القوات اهليته بخلاف الاخوة مع الاب فانه
يحبون الامر ولا يحبون كالموتى وان كانوا لا يرثون معه لان
اهلية الارث ثابتة وانما الميراث في هذه الحالة لفقدان
شرطه وهو عدم الاب وايضا اذا لم يحجب الكافر بحجب الحيمان
كما في الرواية المشهورة عنه فذلك لا يحجب بحجب النقصان
اذ لا فرق بينهما لان في الحيمان تقدير الاقرب على الابعد في الكل
وفي النقصان تقدير الحاجب على المحجوب في البعض فاذا كان
صفة الورثة في الحاجب شرطا هناك كانت ايضا شرطها
هنا وقد ادعى الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء انه قد
اجمعوا على من خلف ابا عملا او كافرا او جذا سلفا فان حده
يرث منه فقد جعل الاب بمنزلة العدم فلم يحجب به الجدة بالمحجوب
بحجب حومان يحجب غيره كلا المحبين بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود
كالاشقين من الاخوة والاضوات فصاعدا من اي جهة كانا اي
من الابوين كانا او من احدهما فانما لا يرثان مع الاب ولكن يحبان
الامر من الثلث الى السدس وكذا الحال في حجب الحيمان فان امر الاب
محجوبة به وحاجبه لا امر الاقربا عند ابن مسعود فلان المحجوب
عنده حاجب مع انه ليس يوارث اصلا فكذا المحجوب بل هو اولى
لانه وارث من جهة دون جهة واما عندنا فلان المحجوب واما
جعلنا بمنزلة المعدوم لانه ليس باهل للميراث من كل وجه بخلاف

المحجوب فانه اهل من وجه دون وجه آخر فيجعل كالميت في
حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيئا ويجعل حيا في حق المحجب
فهو وارث في حق محجوبه لولا حاجبه فيحجب **باب مخارج**
الفروض شرع يبين اصولا يحتاج اليها في تسمية الفروض
على مستحقها وما كانت الفروض كلها كسورا كان مخارجها
مخارج الكسور ومخرج كل كسر منفردا اقل عدد يكون ذلك
الكسر منه واحدا صحتها فتمخرج النصف اثنان ومخرج الثلث
ثلاثة وعلى هذا **اعلم ان الفروض الستة المذكورة في كتاب**
الله تعالى نوعان ثلاثة منها نوع وثلثة منها نوع آخر الاول
النصف والرابع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس
على التضعيف اراد بذلك ان الثلث اذا ضعف حصل الربع
وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذا السدس اذا ضعف صار
ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين والتضيق اراد بذلك
ان النصف اذا ضعف صار ربعا وان الربع اذا ضعف صار ثلثا
وكذا الحال في تضيق الثلثين والثلث **والحاصل** انه اذا
اعتبر كل واحد من هذين النوعين امكن هناك عبارتان
ففي النوع الاول تارة يقال النصف ونصف النصف اي الربع
ونصف نصف النصف اي الثلث وتارة يقال الثلث وثلث
اي الربع ونصف النصف اي النصف **وفي النوع الثاني** تارة

في كل كسر من هذه الكسور
 ما كان في السدس من
 الكسور في السدس
 في كل كسر من هذه الكسور
 ما كان في السدس من
 الكسور في السدس

يقال الثلثان ونصفه ونصف نصفه ويقال اخري السدس
 وضعفه وضعفه وضعفه والسبب في انهم جعلوا الفرافل ستة
 نوعين انهم طلبوا ما هو الاقل من تلك القروض مقداراً فوجدوا
 الثمن الذي يخرج منه الثمانية ووجدوا الربع ونصف خارجين
 منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً واحداً ثم طلبوا اقل
 فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذي يخرج منه الستة فوجدوا
 الثلث والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة
 الاخرى نوعاً اخر وقد يقال انما جعل النوع الاول او لا لانه
 نصيب الاول الموجودات من الناس اعني الزوجين لان
 نصيبهما لا يوجد الا فيه **فاذا جاء في المسائل من هذه القروض**
احاداً كان يكفيه ان يقال احاد مرة واحدة لان معناه
 مكرر لكنه نظر الى جانب اللفظ فكرره ونظيره ورد في الحديث
 صلوة الليل مثني مثني فخرج كل فرض منفرداً عن سائر القروض
 سميته من الاعداد الا الضعف فانه من اثنين وليس الاثنان
 له سميته كالربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث من ثلثة
 والسدس من ستة فان خرج **سميته** من الاعداد اذ الربع
 سميته الاربعة وكذا الباقي وقد مر في التمثيل الربع والثمن
 على الثلث لانما من النوع الاول كالضعف ولم يذكر الثلثين
 لانه في حكم الثلث وتكريره وترك السدس لظهور حاله

كل كسر من هذه الكسور

بما ذكر

بما ذكر فان كان في المسئلة الضعف فقط كما فيمن خلف ثلثاً واثناً
 لابل وامر في من اثنين وان كان فيها الربع وحده كما فيمن
 ترك الزوج مع الابن كانت من اربعة وان كان فيها الثمن فقط
 كما فيمن ترك الزوج والابن كانت من ثمانية وان كان فيها
 الثلث وحده كما اذا ترك اما واحداً لابل وامر وكان فيها الثلثان
 فقط كما اذا ترك بنتين وعما في من ثلثة وان كان فيها السدس
 فقط كما اذا ترك اباً وابناً في من ستة **واذا جاء في المسائل**
من هذه القروض مثني وثلث وهما من نوع واحد فكل
عدد يكون مخرجاً للجزء اي لكسر من ذلك النوع فذلك
العدد ايضا يكون مخرجاً للضعف ذلك الجزء ولا تعافه كالسنة
 هي مخرج للسدس الذي هو جزء من النوع الثاني ومخرج
 لضعفه الذي هو الثلث ومخرج لضعف ضعفه الذي هو
 الثلثان وكالثمانية فاعلم ان مخرج الثمن وضعفه اعني الربع
 وضعف ضعفه اعني الضعف والسبب في ذلك ان مخرج
 ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء اي مخرج الضعف
 موجود في مخرج الجزء وعادله في مخرج الضعف صحيحاً من
 مخرج جزئه فيستغني مخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلاً
 مخرج الثلث والثلثين ثلثة وهي داخله في مخرج السدس
 الذي هو الستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والضعف

ولضعف ضعفه

داخل في مخرج الثمن و اذا اجتمع في المسيلة السدس والثلاث
 كما اذا ترك امرا واختين لامكانت من ستة و اذا اجتمع في
 المسيلة السدس والثلاثان كما اذا ترك امرا واختين لابي وامر
 كذلك و اذا اجتمع الثلث والثلاثان كما اذا ترك اختين لامر
 واختين لابي وامكانت من ثلثه و اذا اجتمع في المسيلة الثمن
 مع النصف كما اذا ترك زوجة و بنتا كانت من ثمانية و اذا
 اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا ترك زوجا و بنتا كانت
 من اربعة و لما فرغ من بيان حال الاختلاط مشي وثلاث بين
 فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين النوعين
 بالآخر فقال **و اذا اختلف النصف من النوع الاول بكل**
النوع الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا ترك
 زوجا و امرا واختين لابي وامر واختين لامر او ببعضه
 كما اذا اختلف النصف بالثلث فقط كما فيمن خلفت زوجا
 واختين لامر او اختلف بالثلثين فقط كما فيمن خلفت زوجا
 واختين لابي وامر او اختلف بالسدس وحده كما اذا خلف امرا
 و بنتا او اختلف بالثلث والثلثين كما اذا تركت زوجا واختين
 لابي وامر او امرا واختلف بالثلث والسدس معا كما فيمن تركت
 زوجا واختين لامر او امرا في اي اختلاط النصف في جميع هذه
 الصور من ستة يعني ان مخرج الفروض في هذه الاختلاطات

واختين لامر
 او اختين لابي وامر
 والسدس معا
 اذا تركت زوجا
 واختين لابي وامر
 واحد

كلها

كلما هو الستة وذلك لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث
 والثلثين ثلثة وكلاهما داخلان في الستة فهي مخرج النصف
 المختلط بفروض **النوع الثاني** على جميع الوجوه المذكورة و اذا
 اختلف الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث
 والسدس كما اذا خلف زوجة و امرا واختين لابي وامر واختين
 لامر او بعضه كما اذا اختلف بالثلثين فقط لزوج و بنتين او بالثلث
 فقط لزوجة و امرا بالسدس فقط لزوج و واحدة و واحد من اولاد
 الامر او اختلف بالثلثين والسدس معا لزوج و امرا واختين
 لابي وامر او بالثلثين والثلث لزوج و اختين لابي وامر واختين
 لامر او بالثلث والسدس لزوج و امرا واختين لامر فممن من اني
 عشاري هو مخرج مسائل هذه الاختلاطات الشائبة والثلاثية
 والرباعية وذلك لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني الستة
 وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فالمقينا بها مخرج الكل
 ثم اخذنا مخرج الربع وهو الاربعة فوجدنا بينهما وبين
 الستة موافقة بالنصف ففرضنا النصف احدى ما في كل الاثني
 فصار اثني عشر و ايضا مخرج الثلث والثلثين ثلثه و هي
 مباينة للاربعة ففرضنا الكل في الكل فصار ايضا اثنا عشر و هي
 مخرج هذه الفروض المختلطة ومنه مخرج مسائل المذكورة
و اذا اختلف الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني اي

وايضا بين مخرج النصف والثلث
 مباينة فاذا فرضنا احدهما في الآخر
 حصل ستة في مخرج لهما صح

بالثلثين والثلث والسدس وهذا الذي يتصور على رأي
 ابن مسعود لان المحرمات محجب عنده بحجب النقصان كما اذا
 ترك ابنها كافر او زوجة او اما واختين لاب وام واختين لام
 فان الابن المحرمات محجب عنده الزوجة من الربع الى الثمن واما
 على رأينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان للمرأة واجب ان
 يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب السدس اما او جدة
 وحينئذ ينعدم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام او اولاد
 الام والام ههنا قد حجت من الثلث الى السدس واولادها
 قد حجوا من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين
 والسدس فقط دون الثلث او اختلاط الثمن ببعضه اي
 ببعض النوع الثاني كما اذا اختلط بالثلثين والسدس زوجة
 وبنتين وام او بالثلث والسدس على رايه زوجة وام
 واختين لام وابن محرم او بالثلثين والثلث على رايه ايضا
 زوجة وابن كافر واختين لاب وام واختين لام واختلط
 بالثلثين فقط زوجة وبنتين او بالسدس فقط زوجة وام
 وابن او بالثلث فقط زوجة وابن رقيق واختين لام على رايه
 ايضا فهو من **اربعة وعشرين** يريد ان يخرج فرايض هذه
 الاختلاطات كلها هو هذا العدد ومنه يخرج مسائلهما وبيان
 ذلك ان يخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة التي دخل

فيها

فيها يخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بما كفا في و بين
 الستة ويخرج الثمن اعني الثمانية موافقة بالنصف فبينا
 نصف احديهما في كل الاخرى فحصل اربعة وعشرون وايضا بين
 يخرج الثلث والثلثين ويخرج الثمن مياينة فبينا الكل في
 الكل قصار الحاصل ايضا اربعة وعشرون فمنها يخرج الفريض
 المختلطة بالثمن **باب العول** هو في اللغة يستعمل
 بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعول على اي يميل جائر ان يعنى
 الغلبة يقال فلان يعول صيره اي غلب ويعنى الرقع يقال عال
 الميزان اذا رفعه ومن هذا الاخير اخذ المعنى المصطلح عليه
 فلذلك قال العول ان يزداد على المخرج شيء من اجزائه كسدسه
 او ثلثه الى غير ذلك من الكسور المموجودة فيه اذا ضاق المخرج
 عن فرض وحاصله ان المخرج مهما ضاق عن الوفاء بالفروض
 المجمعة فيه ترفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم
 حتى يدخل النقصان في فرايض جميع الورثة على نسبية واحدة
 كما سيأتيك تفصيله وقيل هو ما اخذ من المعنى الاول لان المسئلة
 مالت على اهملها بالجو رحيت نقص من فروضهم والمعنى الثاني
 كان المسئلة غالبة اهملها بالحق الضم عليهم واول من حكم
 بالقول عمر رضي الله عنه فانه وقع في عمده صورة ضاق
 مخرجها عن فروضها فشاو رالكهاية فيها فاشار العباس الى

القول فقال اعيلى الفرائض فتابعوه على ذلك ولم يتركوا احد
الا ابنه بعد مدة فقبل له هلا انكرته في زمن عمر فقال بهتته
وكان مهيبا وسأله رجل كيف تصنع بالفريضة العائلية فقال
ادخل الضرع على من هو اسوء حالا وهي البنات والاخوات فاعن
ينقلن من مقدار الى فرض غير مقدار فقال الرجل ما تغنيك
فتواك شيئا فان ميراثك يقسم بين وارثيك على غير رايك
فغضب وقال هلا بجمعون حتى ينتهل فتجعل لعنة الله
على الكافرين ان الذي احصى رقل عالم عدد الترحيل في مال
نصفين وثلاثا ويؤيد كلامه انه اذا نقل حق في مال لا يفي
بما يقدم منها ما كان اقوى كالتجهيز والدين والوصية والميراث
فاذا اضاقت التركة عن الفروض يقدم الاقوى ولا شك ان من
نقل من فرض مقدار الى فرض آخر مقدار يكون صاحب فرض من
كل وجه فيكون اقوى ممن ينقل من فرض مقدار الى فرض آخر غير
مقدار لانه صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه فادخل
النقصان او الحرمان عليه او لي لان ذوي الفروض مقدمون
على العصبات ولنا ان اصحاب الفروض المجمعين في التركة قد
تساووا في سبب الاستحقاق وهو النص في تساؤرون في الاستحقاق
فما اخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل وينص
جميع الحق لوجه حقه اذا اضاقت المحل كالغرماء في التركة فاذا وجب

الله في

الله في مال نصفين وثلاثا مثلا علم ان المراد الضرع بمسألة الفروض
في ذلك المال لاستحالة و فأيده بما خلاق التجهيز واخواته فانما
حقوق مرتبة كما سلف والنقل من الفرض الى العصوية لا يوجب
ضعفا لان العصوية اقوى اسباب الارث فكيف يثبت النقصان
والحرمان بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة
الصحابة وجمهور الفقهاء **اعلم ان مجموع الخارج سبعة**
لان الفرائض المذكورة في كتاب الله تعالى ست ومخارجها خمسة
اعداد الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والثمانية وذلك
للتحاد يخرج الثلث والتلثين كما مر وقد عرفت ان الاختلاط
الذي يكون في نوع واحد لا يقضي مخارجا خارجا عن تلك الخمسة
وان الاختلاط بين النوعين يقتضي مخارج ثلثة هي ستة
واثنا عشر واربعة وعشرون لكن الستة من تلك الخمسة تبقى
فبقي اثنان اذا انضم الى الخمسة صار المجموع سبعة اربعة منها هي
من تلك السبعة لا نقول اصلا لان الفروض المتعلقة بهذه
المخارج الاربعة اما ان يقضي المال بما او يبقى منه شيء زائد
عليها وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية فلا عول
في الاثنين لان المسئلة انما يكون من اثنين اذا كان فيها نقصان
كزوج واخت لاب وام او نصف وما بقي كزوج واخر لاب
وام ولا في الثلاثة لان المخارج فيها اثنان ثلث وما بقي كامرؤ اخ

لآب وامر واما الثلثان وما بقي كينتين واخ لآب وامر واما ثلث
 وثلثان كالأختين لآب وامر واخنتين لآمر ولا في الاربعة لان
 ما يخرج منها امر ربيع وما بقي كزوج وابن او ربيع ونصف وما بقي
 كزوج وبنت واخ لآب وامر او ربيع وثلث وما بقي كزوجة وابن
 ولا في الثانية لان الخارج منها امر ثمان وما بقي كزوجة وابن او غن
 ونصف وما بقي كزوجة وبنت واخ لآب وامر فلا عول في شيء
 من مسائل هذه الخارج الاربعة وثلثة منها **قد تقول**
اما الستة فاما تقول الى عشرة وترا شفعا اي تقول
 يسدسها الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج
 واختين لآب وامر اذا اجتمع نصفان وسدس كزوج واخت
 لآب وامر واخت لآمر وتقول بثلاثها الى ثمانية فيما اذا اجتمع
 نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لآب وامر واخ
 اجتمع نصفان وثلث كزوج واخت لآب وامر واختين لآمر
 وتقول بنصفها الى تسعة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث
 كزوج واختين لآب وامر واختين لآمر اذا اجتمع نصفان
 وثلث وسدس كزوج واخت لآب وامر واختين لآمر
 وتقول بثلاثها الى عشرة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث
 وسدس كزوج واختين لآب وامر واختين لآمر وهذه
 المسئلة تسمى شريحة اذ فني شرح فيها ان الزوج ثلثة

من عشرة

من عشرة فجعل الزوج بطوف في البلاد يسأل الناس عن
 امرأة خلقت زوجها ولم تترك ولدا ولا ولد ابن ماذا يصيب
 الزوج وكانوا يقولون النصف فيقول لم يعطني شرح النصف
 ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه وعزبه وقال قد سبقني الي هذا
 الحكم اما عادل وربع و اراد به عمر رضي الله عنه واما اثنا عشر
 فهي تقول الى سبعة عشر وترا شفعا اي تقول بنصف سدسها
 الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين
 لآب وامر واخت لآمر وتقول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع
 ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لآب وامر واختين لآمر
 واذا اجتمع ربع وثلثان وسدسان كزوجة واختين لآب وامر
 واخت لآمر وتقول بسدسها وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع
 ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة واختين لآب وامر واختين
 لآمر وامر **اما اربعة وعشرون فاما تقول الى سبعة وعشرين**
عولا اي احد في المسئلة المنيرة التي اجتمع فيها الثمن والثلثان
 والسدسان وهي امرأة وبنان وابوان واما سميت منيرة
 لانها سبكت من على رضي الله عنه على منير الكوفة فاجاب
 عنها يدبحة فقال السائل متعنتا اليس للزوجة الثمن فقال
 صار ثمنها شعا ومضي في خطبته فتعجبوا من قسطه ولا يزال
 عول اربعة وعشرين على هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون

الشرح

مطلب

الا عند ابن مسعود فان عنده نقول اربعة وعشرون الى احد
 وثلثين بزيادة سدسها ونعني عليها كما امرأة وامرؤاختين لابي
 وامرؤاختين لامرؤا ابن محروم اذ عنده يجب هذا الابن الزوجة
 من الربح الى الثمن فالمسئلة عنده من اربعة وعشرين لاختلاط
 الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني وانما عالت الى الحد وثلثين
 اذ للزوجة الثمن وهو ثلثة وللامر السدس وهو اربعة ولاختين
 لابي وامرؤا ثلثان اعني ستة عشر للاختين الثلث وهو ثمانية
 فالمجموع احد وثلاثون وعند غيره هذا المسئلة من اثني عشر
 ونقول الى سبعة عشر والدليل على اخضار العول فيما ذكر من
 الوجوه استقرار صور اجتماع الفروض كما لا يخفى **باب في**
معرفه التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين
 هذه مقدمة يحتاج الى معرفتها في تفسير التركة على اعداد المستحقين
 بلا كسر تماثل العددين كون احدهما مساويا للآخر كثلثة وثلثة
 مثلا ويسميان بالتماثلين ولا يدعاهما من اعتبارهما في محلين
 والا فطلق الثلثة مجردا عن المحل لا تعد فيه فلا يتصف بالمساواة
 قطعاً وتداخل العددين المختلفين ان يعدا قلها الاكثر اي يغنيه
 ومعني عده اي افايه اياه انه اذا التقى الاقل من الاكثر مرتين
 او اكثر لم يبق من الاكثر شيء كالثلثة والسته فانك اذا القيت
 الثلثة من السته مرتين فنيت السته بالكلية وكذا الحال اذا

القيتها

القيتها من السته تلك مرات انفت السته بالمرة فهذا ان
 العددان يسميان بالمتداخلين بخلاف الثمانية فانك اذا القيت
 منها الثلثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن افايها بالثلثة لكن اذا
 القيت منها اثنان اربع مرات فنيت الثمانية ففما امتد اخلان
 واختلاف العددين في انفسهما بالقلة والكثرة لا يتصور في التماثل
 بل في التداخل وما بعده الا انه صرح بذكر الاختلاف في التداخل
 وهذه واشعر به فيما بعده ثم انه فسر التداخل بمعنيين
 احدهم ملازمين له فقال او نقول تداخل العددين هو ان يكون
 اكثر العددين منقسما على الاقل قسمه صحيحة اي قسمة لا كسر فيها
 كالسته فانما منقسمة على الثلثة وعلى الاثنين ايضا لا كسر فيصيب
 من السته بالقسمة كل واحد من الثلثة اثنان ومن الاثنين ثلثة
 وقس على ذلك سائر المتداخلين والسبب فيه انه اذا عد عدد
 ما هو اكثر منه كان الاكثر مثلي الاقل او امثاله فيصيب بالقسمة
 كل واحد من احاد الاقل احاداً صحيحة بعدد امثال الاقل في
 الاكثر وهذا هو السبب ايضا فيما ذكره بقوله او نقول التداخل
 هو ان زيد على الاقل مثله او امثاله صارته يساوي الاكثر فاذا
 زيد على الثلثة مثلاً مرة صارت ستة ومرتين صارت سبعة
 واما قوله او نقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر من قليل
 الاختلاف في العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان يعد الاكثر

المتداخل

يسمى جزءه اصطلاحاً وان لم يعدده كان أكثر اجزاء له فالمراد
بالجزء ما كان جزءاً واحداً لا مكرراً كالنصف ونظائره فلا ينقص
التعريف بالاربعة مقيسة الى العشرة فانما حسابه ولا بالثلاثة
بالقياس الى الخمسة لانها ثلاثة اخماسها مثل ثلثة وتسعة فان الثلثة
ثلث التسعة فهي جزء لها يعددها بثلث مرات وبساويها بان يزداد
عليها مثلها مرتين والتسعة منقسمة عليها بالاكسر كما مر فهذا
مثال للتداخل على جميع القاسير وتوافق العددين في جزء
كالنصف ونظائره ان لا يعدد اقلهما الاكثر ولكن يعددهما عدد
ثالث بعد التعريف مما يحل اذا افسر العدد بالكمية المتألفة
من الوحدات فلا يكون الواحد عدداً او كذا يصح على هذا التقدير
تعريف التداخل بما ذكره واما اذا افسر العدد بما يقع في
مراتب العدد دخل فيه الواحد ايضا فاحتج بهذا الى ان يقال
ولكن يعددهما عدد ثالث غير الواحد وانتقص تعريف التداخل المذكور
بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل واحد من العددين المختلفين
للوحد وذلك لان الواحد يعد جميع الاعداد حكاك وليس في
الاصطلاح بينه وبين شيء منها تداعيل تباين وليس ايضا
بين العددين الذين يعددهما الواحد فقط توافق والظاهر
ان المص لم يجعل الواحد عدداً فلا اشكال على مذهبه كالثمانية
مع العشر من فان الثمانية لا تعد العشر من لكن يعددها اربعة

فانما تعد الثمانية مرتين وعشر من خمس مرات فيهما متوافقان
بالربع وذلك لان العدد العاد لهما يخرج لجزء الوفاق بينهما فلما
عددها الاربعة وهي يخرج للربع كانا متوافقين به **فان قلت**
يخرج النصف اعني الاثنين يعددها ايضا فلما جعلتهما من
المتوافقين بالنصف قلت المعبر في هذه الصناعة مع تعدد
العاد هو اكثر عدد يعددهما ليكون جزء الوفاق اقل فيسهل
لحساب الايري ان ربع الشيء اقل من نصفه وان حسابه
اسهل ولا منافاة في ان يكون بين عددين توافق من وجوه متعددة
كالاثني عشر والثمانية عشر فانما متوافقان بالنصف والثلث
والسدس الا ان المعبر في سهولة الحساب توافقهما في السدس
الذي هو من احدهما اثنان ومن الآخر ثلثة وتباين العددين
ان لا يعدد العددين المختلفين معاً عدد ثالث اصلاً كالنسعة
مع العشرة فانه لا يعددهما معاً شيء سوى الواحد الذي ليس
يعدد عنده ولا حقاً في معرفة التماثل والتداخل بين العددين
بل في معرفة التوافق والتباين بينهما فلذلك قال وطريق معرفة
التوافق والتباين بين العددين المختلفين ان ينقص من الاكثر
بعقد اقل من الجانبين مراراً حتى يتفق في درجة واحدة
فان اتفقا في واحد فلا وفاق بينهما وان اتفقا في عدد فيهما
متوافقان بالجزء الذي يخبر به في ذلك العدد مثلاً اذا التقيت

من العشرة سبعة يبقى ثلاثة و اذا القيت ثلاثة من السبعة
مرتين بقي واحد و اذا القيت واحداً من الثلاثة مرتين بقي
ايضاً واحد فقد اتفقت العشرة و السبعة بالقراءة الاقل من الجانبين
مراكاً في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات القاء
فهما متباينان و اذا القيت من الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي
متماثلان و اذا القيت اثنان من الثمانية ثلث مرات بقي منها ايضاً
اثنان فهما عددان متوافقان بال نصف و التفصيل ان يقال اذا
نقص امثال الاقل من الاكثر فان الذي الاكثر فيها امتداد اخلان وان
بقي واحد فهما متباينان اذ لا يعددهما سوى الواحد وان بقي
منه عدد اقل من الاقل فان عدده الباقي الاقل فهو اعني
الباقي اكثر عدداً يعددهما على معني انه ليس هناك عدد يعددهما
وهو اكثر منه و ان بقي من الاقل واحد فبين العددين
ايضاً تباين و ان بقي من الاقل عدد هو اقل من الباقي الاول
فان عد الباقي الثاني الباقي الاول فالثاني هو اكثر عدداً يعدده
العددين المفروضين بالمعني المذكور و ليس يمكن ان يبقى دائماً
من الجانبين عدد كذلك بل لا بد ان ينتهي اما الى عدد يعدده
ما يليه فيعد جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدداً يعدده ذلك
العددين بذلك المعني فيوافقان في الكسر الذي هو مخبره
و اما الى الواحد فيتباينان و كل هذه الاحكام مبنية بما ذكر في

كتاب اصول الحساب و ما ذكره المصنف راجع الى ذلك فانه اذا
انتهى اللقاء في الجانب الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب
الاخر فيوافقان في الواحد و اذا انتهى في احد الجانبين الى عدد
يعد ما قبله فلا بد ان يبقى مثله في الجانب الاخر فيوافقان في ذلك
العدد فيكونان متوافقان في الكسر الذي هو مخبره ففي الاثنين
متوافقان بالنصف كما في الاربعة و العشرة في الثلاثة يتوافقان
بالثلث كما في السبعة و الاثني عشرة في الاربعة يتوافقان بالربع
كما في الثمانية و الاثني عشر وهكذا الى العشرة اي يكون التوافق
في الاعداد التي هي العشرة و ما دونها من الكسور السبعة
المشورة و هي النصف الى العشر و شحي مع ما يتركب منها
بالاضافة و التكرير بالكسور المنطقة و في ما وراء العشرة
يتوافقان بحزب من الكسور الصغر التي لا يمكن التعبير عنها الا باضافتها
الى مخارجها اعني في احد عشر يتوافقان بحزب من احد عشر
كأثنين وعشرين مع ثلاثة و ثلثين فان العدد الذي يعددهما
احد عشر فقط و هو مخبر من احد عشر و في ثلاثة عشر
يتوافقان بحزب من ثلاثة عشر ستة و عشرين و تسعة و ثلثين
فان العدد العاد لها ثلاثة عشر و في خمسة عشر يتوافقان بحزب
من خمسة عشر كثلثين مع خمس و اربعين فان خمسة عشر يعددهما
فهما يتوافقان بحزب منها و يمكن ان يعتبر عن هذا الاخير باعنا

الوقوف

متوافقان بثلاث الخمس الذي مخمسة عشر كما يعبر فيما يعدهما
 اثنا عشر كما ربيعة وعشرين وستة وثلاثين بانما متوافقان بنصف
 السدس الذي مخمسة عشر وفيما يعدهما اربعة عشر
 كثمانية وعشرين واثنين واربعين بانما متوافقان بنصف
 السبع وبالجملة يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق
 بالاجزاء المضافة الى المخرج كجزء من احد عشر في التوافق باحد
 عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلاثة عشر ويمكن في
 بعضهما ان يعبر بالسود المنطقة المركبة والتنبيه على ذلك
 خلط الشيخ المنطق بالاصح حيث ذكر احد عشر وخمسة عشر معا
 فاعبر هذا الذي ذكرناه في سائر الاعداد تعف توافقها
 بالمنطق والاجزاء المضافة الى مخمسا والوجه في اخصار
 النسب بين الاعداد في الاقسام الاربعة انك اذا نسبت
 عدد الى اخر فان ساواه فهما مثلاان والا فان الاقل مقياسا
 للاكثر فهما متداخلان وان لم يكن مقياسا فاما ان يعدهما غير
 الواحد فهما متوافقان او لا يعدهما فهما متباينان والله اعلم
فصل في تصحيح المسائل الفرائض وهو ان ياخذ السهام من
 اقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورثة
 يحتاج في تصحيح المسائل بالمعنى الذي ذكرناه الى سبعة اصول
 ثلاثة منها بين السهام المأخوذة من مخارجها وبين الروس

من الورثة واربعة منها بين الروس والروس اما الاصول
 الثلاثة فاحدها ما ذكره بقوله فان كان سهام كل فريق من الورثة
 منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى القسمة كايون وبنين
 فان المسئلة ح من ستة فكل من الايون سدسها وهو واحد
 والبنين الثلثان اعني اربعة فكل واحد منهما اثنان فاستقام
 السهام على روس الورثة بلا انكسار والثاني من الاصول الثلاثة
 هو ان يكون الكسر على طائفة واحدة اي ان يكسر على طائفة
 فقط نصيبهم من التركة ولكن بين سهامهم وروسهم موافقة
 يكسر من الكسور فيضرب وفق عدد روسهم اي روس من
 انكسر عليهم السهام وهم تلك الطائفة الواحدة في اصل
 المسئلة ان لم يكن عائلة وفي اصلها وعولها معا ان كانت
 عائلة كايون وعشرين بنات او زوج وايون وست بنات
 فالاول مثال ما ليس فيها عول اذ اصل المسئلة من ستة
 السدسان وهما اثنان للايون ويستقيم ان عليهما والثلثان
 وهما اربعة للبنات العشر ولا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة
 والعشرة موافقة بالنصف فان العدد العادليهما هو الاثنان
 فرددنا عدد الروس اعني العشرة الى نصفها وهو خمسة
 وضربناها في الستة التي هي من اصل المسئلة صار الحاصل
 ثلثين فيجعل منه المسئلة اذ كان للايون من اصل المسئلة

سهمان وقد ضربناهما في المضروب الذي هو خمسة صار عشرة
 فكل منهما خمسة وكان للبنات منه أربعة فقد ضربناهما أيضاً
 في خمسة فصار عشرين لكل واحدة متعني اثنان والثاني
 مثال ما بينهما عول فان اصل المسئلة هو من اثني عشر لاجتماع
 الربع والسادس والتلثين على ما سلف تحريه وللزوج ربعها
 وهو ثلاثة وللأبوين سدسها وهما أربعة للبنات الستة
 ثلثها وهما ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر
 سهام البنات اعني الثمانية على عدد رؤوسهن فقط لكن بين
 عددي السهام والرؤوس توافق بالنصف فردنا عدد رؤوسهن
 الى نصفه وهو ثلاثة ثم ضربناها في اصل المسئلة وعولها
 وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون فاستقام منها المسئلة
 اذ كان للزوج من اصل المسئلة ثلاثة وقد ضربناها في المضروب
 الذي هو ثلاثة فصار تسعة فهي له وكان للأبوين أربعة
 وقد ضربناها في ثلاثة فصار اثني عشر فكل واحد منهما ستة
 وكان للبنات ثمانية ضربناها في ثلاثة فحصل أربعة وعشرون
 ولكل واحدة متعني أربعة **والثالث من الاصول الثلاثة**
 ان ينكسر السهام ايضاً على طائفة واحدة فقط ولا يكون بين
 سهامهم ورؤوسهم موافقة ينكسر بل مباينة فيضرب كل عدد
 الرؤوس من انكسر عليهم السهام في اصل المسئلة ان لم يكن

عائلة وفي اصلها مع عولها ان كانت عائلة ثم ذكر مثال العائلة
 بقوله كزوج وخمس اخوات لاب وام فاصل المسئلة من ستة
 النصف وهو ثلاثة للزوج والثلاثان وهو أربعة للاخوات
 فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر سهام الاخوات عليهن
 فقط وبين عددي سهامهن ورؤوسهن اعني الاربعة والخمسة
 مباينة فضربنا كل عدد رؤوسهن وهو خمسة في اصل المسئلة
 مع عولها وهو سبعة فصار الحاصل خمسة وتلثين فصار السهام
 المسئلة اذ قد كان للزوج ثلاثة وقد ضربناها في المضروب
 وهو خمسة فصار خمسة عشر فهي له وكان للاخوات أربعة
 ايضاً وقد ضربناها في خمسة فصار عشرين فكل واحد منهن
 أربعة ومثال غير العائلة كزوج وحيدة واحدة وثلاث اخوات
 لامر فالمسئلة من ستة للزوج منها وهو ثلاثة والحيدة سدسها
 وهو واحد وللأخوات ثلثها وهو اثنان ولا يستقيم ان على عدد
 رؤوسهن بل بينهما مباينة فضربنا كل عدد رؤوس الاخوات في
 اصل المسئلة صار الحاصل ثمانية عشر فصار المسئلة منها وقد كان
 للزوج ثلث ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة صار تسعة
 وضربنا نصيب الحيدة في المضروب ايضاً فكان ثلاثة وضربنا
 نصيب الاخوات لامر في المضروب صار ستة فاعطينا كل
 واحدة متعني اثنين وقد يقال ذكر المصنف بهذا اصل المسئلة

وحدها وورد المثال من العول وحده تنبيهها على ان المسئلة وعولها
 معاصرا بمنزلة اصل المسئلة في ان عدد الرؤس يضرب فيها كما
 يضرب في اصلها وحاصل هذه الاصول الثلاثة انه ان استقام
 السهام على الورثة فذلك هو الاصل الاول وان لم يستقر
 فاما ان ينكسر على طائفة واحدة او اكثر والثاني المذكور
 في الاصول الاربعة والاول لا يخ من ان يكون بين سهام
 تلك الطائفة وبين عدد رؤسهم موافقة او لا فالاول هو
 الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث **واما الاصول الاربعة**
 التي بين الرؤس والرؤس فاحدها ان يكون الكسري لسر
 السهام على طائفتين من الورثة او اكثر ولكن بين اعداد
 رؤسهم أي رؤس من انكسر عليهم سهامهم مماثلة والمراد
 باعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الاعداد ووفقها ايضا
 فانه اذا كان بين رؤس طائفة وسهامهم مثلاموافقة عدد
 رؤسهم الي وفقه او لا ثم يعتبر المماثلة بينه وبين سائر
 الاعداد كما استطلع عليه فالحكم فيها اي في هذه الصورة ان
 يضرب احد الاعداد المماثلة في اصل المسئلة فيحصل ما يجر
 به المسئلة **جميع الفرق مثل ست بنات وثلث جدات وثلثة**
اعمام المسئلة من الستة للبنات الست الثلثان وهو اربعة
 ولا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة وعدد رؤسهن موافقة

بالنصف

بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة والجدات
 الثلث السدس وهو واحد ولا يستقيم عليهن ولا موافقة
 بين واحد وعدد رؤسهن فاخذنا جميع عدد رؤسهن وهو
 ايضا ثلثة وللأعمام الثلثة الباقي وهو واحد ايضا وبينه
 وبين عدد رؤسهم مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثمانية
 هذه الاعداد الماخوذة بعضها مع بعض فوجدناها مماثلة
 فضرينا احدها وهو ثلثة في اصل المسئلة اعني الستة فصار
 ثمانية عشر فمنها تستقيم المسئلة ان كان للبنات اربعة فضريناها
 في المضروب الذي هو ثلثة فصار اثني عشر فكل واحد منهن
 اثنان والجدات واحد فضرينا ايضا في المضروب الذي هو
 ثلثة فكان ثلثة فكل واحد منهن واحد وللأعمام واحد
 ايضا فضريناها في الثلثة واعطينا كل واحد منهم واحدا ولو
 فرضنا في الصورة المذكورة عماما واحدا بدل الأعمام الثلثة كان
 الانكسار على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤس البنات
 مماثل لعدد رؤس الجدات اذ كل منهما ثلثة فيضرب الثلثة
 في اصل المسئلة فيصير ثمانية عشر ايضا **تصح السهام على الكل**
كما مر في الاصل الثاني من الاربعة ان يكون بعض الاعداد اي
 اعداد رؤس الورثة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين
 او اكثر منذ اخلا في البعض فالحكم فيها اي هذه الصورة ان

قدم

يضرب ما هو أكثر تلك الأعداد في المسئلة كاربعة زوجات
وتلك جذات واثنى عشر عما اصل المسئلة من اثنى عشر
للجذات الثلثة السدس وهو اثنان فلا يستقيم عليهن وبين
رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وهو
ثلثة والزوجات الاربع الربيع وهو ثلثة فلا استقامة وبين
عددي رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد الرؤس بتمامه
وللأعمار الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثنى عشر بل بينهما
تباين فاخذنا عدد الرؤس بأثرها ثم طلبنا النسبة بين أعداد
الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلثة والاربعة متداخلين في
الاثنى عشر الذي هو أكثر أعداد الرؤس فرضيناه في اصل المسئلة
وهو ايضا اثنى عشر فصار مائة واربعة واربعة واربعين
فيصير منها المسئلة اذ كان الجذات من اصل المسئلة اثنان وقد
ضربناها في المضروب الذي هو اثنى عشر فصار اربعة وعشرين
لكل واحد منهن ثمانية والزوجات من اصلها ثلثة ضربناها
في المضروب المذكور صار ستة وثلثين فكل منهن تسعة
وللأعمار سبعة ضربناها في اثنى عشر ايضا فحصل اربعة
وثمانون فلكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة
زوجة واحدة بدل الزوجات الاربع كان الانكسار على طائفتين
فقط اعني الجذات الثلثة والأعمار الاثنى عشر وكان عدد رؤس

الجذات متداخلة في عدد رؤس الأعمار فيضرب أكثرهن من العددين
المتداخلين اعني اثنى عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يستقيم على
الكل على قياس ما عرفت والاصل الثالث من الاربعة ان يوافق
بعض الأعداد أي بعض أعداد رؤس من انكسرت عليهن سهامهم
من طائفتين أو أكثر بعضا فالحكم فيها أي في هذه الصورة ان
يضرب وفق احد الأعداد أي احد أعداد رؤسهم في جميع العدد
الثاني ثم يضرب جميع ما يلغ في وفق العدد الثالث ان وافق ذلك
المبلغ أي ان لم يوافق المبلغ الثالث لم يضرب المبلغ في جميع العدد
الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك أي في وفقه
ان وافق المبلغ الثاني أو في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ
الثالث في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثمانى عشر بنتا وخمس
جدة وستة أعوام اصل المسئلة اربعة وعشرون الزوجات
الاربعة الثمن وهو ثلثة فلا يستقيم عليهن وبين عددي
سهامهن ورؤسهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن
والبنات الثمانية عشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا ينقسم
عليهن وبين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف
فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو تسعة وحفظناه وللجذات
الخمس عشرة السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين عدد
رؤسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن وللأعمار

التكاثف والاف المبلغ

الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهما وبينه وبين عدد
 رؤسهن مائة فحفظنا عدد رؤسهن فحصل لنا من اعداد
 الرؤس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم
 طلبنا بينهما التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف
 فرددنا احديهما الى نصفها وضربناه في الاخرى صار المبلغ اثني
 عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضربنا تلك احديهما في
 جميع الاخر صار المبلغ ستة وثلثين وبين هذا المبلغ الثاني
 وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربنا تلك خمسة
 عشر وهي خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون
 ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين
 صار الحاصل اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين فمنها نخرج المسئلة
 اذ كان للزوجيات من اصل المسئلة ثلثة ضربناها في المضروب
 وهو مائة وثمانون فحصل خمس مائة واربعون فكل من الزوجيات
 الاربع مائة وخمسة وثلثون وكان للبنات الثماني عشرة ستة
 عشر وقد ضربنا بها في ذلك المضروب فصار المقيين وثمان مائة
 وثمانين فكل واحدة منهن مائة وستون وكان للجدات الخمس
 عشرة اربعة وقد ضربنا بها في المضروب المذكور فصار سبع مائة
 وعشرين فكل منهن ثمانية واربعون وكان للاعمال الستة
 واحد فضربناه في المضروب فكان مائة وثمانين فكل واحد

منهم

منهم ثلثون واذا اجتمع جميع انصباء الورثة بلغ اربعة آلاف
 وثلث مائة وعشرين **والاصل الرابع** ان تكون الاعداد
 اي اعداد رؤس من انكسر عليهن سهمها من طائفتين
 او اكثر متباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان يضرب
 احد الاعداد في جميع الثاني ثم يضرب ما يبلغ في جميع الثالث
 ثم يضرب ما يبلغ في جميع الرابع كذلك ثم يضرب ما اجتمع في
 اصل المسئلة كما مر اثنتين وست جدات وعشرينات وسبعة
 اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرون فلنضرب اثنتين وهي
 ثلثة ولا يستقيم عليهما وبين رؤسهن وسهامهن مائة
 فاخذنا عدد رؤسهما وهو اثنان والجدات الست السدس
 وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسهامهن
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة
 والبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهن
 وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف
 رؤسهن وهو خمسة وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد
 فلا يستقيم عليهن وبينه وبين عدد رؤسهن مائة فاخذنا
 عدد رؤسهن وهو سبعة فصار الحاصل معنا من الاعداد
 المأخوذة للرؤس اثنان وثلثة وخمسة وسبعة هذه كلها
 متباينة فضربنا الاثنين في الثلثة فصار ستة ثم ضربنا هذا

المبلغ في خمسة قمار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة فحصل
 مائتان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو
 اربعة وعشرون قمار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها
 تستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان الزوجين من اصل
 المسئلة ثلثة فضر بناها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة
 فحصل ست مائة وثلثون فلكل واحدة منهما ثلاث مائة
 وخمسة عشر وكان للجدات الست اربعة وضر بناها في
 ذلك المضروب قمار ثمانمائة واربعون فلكل منهن مائة
 واربعين وكان للبنات العشر ستة عشر ضربنا في المضروب
 المذكور فباع ثلثة آلاف وثلثمائة وستين فلكل واحدة منهن
 ثلثمائة وستة وثلثون وكان للاعمال السبعة واحد ضربناه
 في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل منهم ثلثون
 ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف واربعون **وذكر بعضهم**
انه قد علم بالاستقرار ان انكسار السهام لا يقع على اكثر من
 اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي بين الروس والروس
 التماثل والتداخل والتباين والتوافق حتى صار باعبارها
 اربعة فلم لم يعتبر في الاصول التي بين الروس والسهام المتداخل
 كما اعتبر في اخواته الثلث حتى تكون من اربعة ايضا قلنا لم
 يعتبر المتداخل بينهما بل ردت الى الموافقة ان لم تنقسم السهام

مسألة في تقسيم السهام
 بين الروس والروس
 والروس والسهام
 المتداخل والتباين
 والتوافق

على الروس

على الروس والى المماثلة ان انقسمت عليها ذو مال لاقتصار مثال
 الاول زوج وابنان وبناتان اصل المسئلة من اربعة للزوج
 واحد منهما والثلثة الباقية بين الابنين والبنين للذكر
 مثل حظ الانثيين فالابنان عنزلة اربع بنات والثلثة لاستقيم
 على الستة لكنهما متوافقان بالثلث الذي تحميه اقل عدد من العددين
 المتداخلين فرد عدد روس الستة الى وفقه وهو اثنان ويضرب
 في اصل المسئلة فيصير ثمانية ويصح منها المسئلة اذ كان للزوج
 واحد وقد ضربناه في المضروب الذي هو اثنان وكان اثنين
 فاعطيناهما الظاهر ان يقال فاعطيناهما اياهما لما تقي رهن المفعول
 الذي هو فاعل في المعنى بعدم يقال اعطيت زيدا درهما فقلنا
 زيدا لانه فاعل في المعنى لانه اخذ اياه والباقي ستة تستقيم على
 الروس ثمة الباقية ومثال الثاني ابوان وبناتان اصل المسئلة
 من ستة السدسان وهما اثنان للابوين والثلثان وهما اربعة
 للبنتين وهي منقسمة عليهما كما في صورة التماثل فكان بين
 السهام والروس مماثلة في الحقيقة فلذلك صار الاصول المحتاج
 اليها سبعة لاثمانية **فان قلت** اذا كان بين بعض اعداد
 الروس تماثل وبين بعضها الآخر تداخل او توافق او تباين
 فماذا يعمل هناك **قلت** ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض
 ما علم في اصله فتكتفي من المماثلة بواحد منهما ويؤخذ وفق

احد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبلغ الى احد
 المتماثلين ويعمل على ما تقتضيه هذه النسبة **فصل** فاذا اردت
 ان تعرف نصيب كل فريق كالبنات والجدات والزويات والاعمام
 وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فاضرب ما كان لكل
 فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب
 الذي ضربته في اصلها فاحصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك
 الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول
 الستة التي فيها ضرب فلا حاجة الى ايراد مثال ههنا واذا اردت
 ان تعرف نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق من التصحيح
 فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب
 الخارج من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة
 لاجل التصحيح فالحاصل من ضرب الخارج في المضروب نصيب كل واحد
 من احاد الفريق مثلاً في المسئلة المذكورة لثلاثين اعداد رؤس
 الورثة كان للزوجين من اصل المسئلة ثلثة فاذا قسمتها
 عليهما كان الخارج واحد ونصف فاذا ضربته في المضروب الذي
 هو مائتان وعشرة حصل ثلثماية وخمسة عشر ففي نصيب
 كل واحدة من الزوجين وكان للبنات من اصلها ستة عشر
 فاذا قسمتها على العشرة التي هي عدد رؤس خرج واحد وثلاثة
 اخماس واحد فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب حصل

ثلثماية

ثلاث مائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات
 من اصلها اربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي عدد رؤس
 كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربت في المضروب المذكور حصل
 مائة واربعون فهي نصيب كل واحدة من الجدات وكان للاعمام
 السبعة من اصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي
 عدد رؤس كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في المضروب الذي
 هو مائتان وعشرة حصل ثلثون فهي نصيب كل عمر والمعروفة
 نصيب كل واحد من احاد الفريق من التصحيح وجه آخر وهو
 ان تقسم المضروب اي العدد الذي ضربته في اصل المسئلة
 للتصحيح على اي فريق شئت من فريق الورثة ثم اضرب الخارج
 من هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب
والحاصل من هذا الضرب نصيب كل واحد من احاد ذلك
 الفريق ففي المسئلة المذكورة للثلاثين اذا قسمت المضروب وهو
 مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة وخمسة فاذا ضربت هذا
 الخارج في نصيبها من اصل المسئلة وهو ثلثة حصل ثلثماية
 وخمسة عشر ففي لكل واحدة منهما اذا قسمت ايضا على البنات
 العشر خرج احد وعشرون فاذا ضربت ما خرج في نصيبهن من
 اصل المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثماية وستة وثلاثون
 فهي لكل بنت واذا قسمت ايضا على الجدات الست خرج خمسة

وثلثون فاذا ضربتها في نصيبها من اصل المسئلة وهو
اربعة حصل مائة واربعون فهي نصيب كل حصة و اذا
قسمت المضروب ايضا على الاعمال السبعة خرج ثلثون فاذا
ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وهو واحد كان
الحاصل ثلثين فهي لكل عمر وكل واحد من هذين الوجهين
طريق في القسمة الا ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة
على احاد الفروق والثاني قسمة المضروب في اصلها عليهم
وهناك وجه آخر **وهو طريق النسبة وهو الاصح** اذا احتاج
فيه الى قسمة وضرب كما في الاولين وهو ان تنسب بمقام
كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مقرونا عن اعداد
رؤس غيرهم ثم تقطع بمثل تلك النسبة من المضروب لكل
واحد من احاد ذلك الفريق ففي مسئلة التباين اذا نسبت
سهام المراتين وهي ثلثة اليهما كانت النسبة مثلاً ونصفاً
واذا اعطيت كل واحدة منهما من المضروب بمثل تلك
النسبة اعني مثله ونصفه كان ثلثاً مائة وخمسة عشر و اذا
نسبت سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهم وهي
عشرة كانت النسبة مثلاً وثلثة اخماس فاذا اعطيت كل بنت
مثل المضروب ومثل ثلثة اخماس كان لها ثلثاً مائة وستة
وثلثون و اذا نسبت سهام الجدات وهي اربعة الى عدد

رؤسهم وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد و اذا اعطيت
كل حصة ثلثي المضروب كان لها مائة واربعون و اذا نسبت
سهام الاعمال وهو واحد الى عدد رؤسهم وهو سبعة كانت
النسبة سبع و واحد و اذا اعطيت كل واحد منهم سبع المضروب
حصل له ثلاثون **فصل في قسمة التركة بين الورثة**
والغرماء التركة فعلة من الترك يعني المتروك كالطلبية
يعني المطلوب ثمراته ما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين
النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد من احاد الفريق
شرع في تعيين قسمة التركة بين الورثة او الغرماء وتعيين
الانصاف من التركة وتقريره انه ان كان بين التركة والتصحيح
مماثلة فالامر واذا لم يكن بينهما مماثلة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في جميع التركة ثم اقسر المبلغ على التصحيح اي اذا كان
التصحيح والتركة مباينة فالخارج من هذه القسمة نصيب
ذلك الوارث كما سذكره مثلاً اذا خلفت زوجاً واماً واثنين
لاب وام كانت المسئلة من ستة ونقول الى ثمانية فللزوج
منها ثلثة وللأم واحد ولكل واحدة من الاثنين سهمان
فان فرضنا ان جميع التركة خمسة وعشرون ديناراً كان بينهما
وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباينة فاذا اردت ان تعرف
نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من

الصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم افسر
 هذا المبلغ على الصحيح اعني ثمانية تخرج تسعة دنانير وثلاثة
 اثمان دينار فلهذه نصيب الزوج من تلك التركة واضرب
 ايضا نصيب الام من الصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون
 الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية تخرج ثلاثة
 دنانير وثمان دنانير ففي نصيب الام من التركة واضرب نصيب
 كل الاخت من الصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسون
 فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية تخرج ستة دنانير وربع
 دينار ففي نصيب كل اخت من التركة واذا كان بين الصحيح
 والتركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح في
 وفق التركة ثم افسر المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق
 الصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين اي في الوجه
 الاول كما اشترنا اليه والوجه الثاني **فان قلت** لما اذا اطلق
 الاول ولم يقيد بشيء وقيد الثاني بالموافقة **قلت** اما
 اطلاق الاول فلكونه شاملا لما عدا صورة الماثلة سواء كان
 بين الصحيح وكل التركة مباينة كما مر من المثال في المسئلة المذكورة
 او موافقة كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة خمسين دينارا
 او مائة كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة اربعة وعشرين
 دينارا فانه اذا ضرب في هاتين الصورتين نصيب كل وارث

من الصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على الصحيح كما عمل
 في صورة المباينة خرج عنها ايضا نصيب ذلك الوارث من
 تلك التركة المفروضة واما تقيد الثاني بالموافقة فلا يقصده
 بالتوافق مقيسًا الى التباين لكن يشاركه فيه المتداخل الاشتراك
 المتداخلين في كسر فخرجه مبتدأ اقل هو المتداخلين فيهما في حكم
 المتوافقين كما اشير اليه فيما سلف فيجوز في المتداخل الوجهان
 الجاريان في التوافق **واعلم** انه اذا لم يكن في التركة كسر
 فالقاعدة ما قررناه واما اذا كان فيها كسر احتج الى بسط التركة
 لتقير من جنس واحد وطريق البسط ان تضرب الصحيح من
 التركة في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك الكسر ثم تقرب
 العدد الذي صحت منه المسئلة في مخرج كسر التركة ايضا ثم تعمل
 بالحاصلين ما مر من الضرب والقسمة فيكون الخارج نصيب الوارث
 الواحد فان فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون
 دينارًا وثلاث دنانير ضربنا الخمسة والعشرين في مخرج اعني ثلاثة
 فحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه الثلث فيصير الجميع ستة
 وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي الصحيح في ثلاثة ايضا
 فحصل اربعة وعشرون وح فاذا ضربنا نصيب كل وارث من
 الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على اربعة وعشرين
 كان الخارج نصيب ذلك الوارث كان التركة كانت ستة

فلا يقصده

الظاهر الصحيح قائل

وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المسئلة من اربعة وعشرين هذا
الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمع فة نصيب كل فرد من الاربعة
واما لمع فة نصيب كل فريق منهم فاضرب ما كان لكل فريق من اصل
المسئلة في وفق التركة ثم اقسر المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق
تصحيح المسئلة ان كان بين التركة وتصحيح المسئلة موافقة وان
كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فريق في كل التركة ثم اقسر
الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في
الوجهين اي الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج واربع
اخوات لاب وام واختان لام فاصل المسئلة من ستة ونقول الى
سبعة ولو فرضنا التركة ثلاثين كان بين التركة والتصحيح توافق
بالثلث فاذا ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة
في وفق التركة وهو عشرة حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل
على ثلث المسئلة وهو ثلثة ايضا خرج عشرة فهو نصيب الزوج
واذا ضربنا نصيب الاخوات لاب وام في اصل المسئلة وهو
اربعة في ثلث التركة ما را اربعين فاذا قسمناها على ثلث المسئلة
كان الخارج وهو ثلثة عشرة وثلث نصيب هو لار الاخوات واذا
ضربنا نصيب الاختين لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون
واذا قسمناها على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ستة وثلثان
نصيب هاتين الاختين وانت جبرهما فصلناه سابقا بان لك

في صورة الموافقة ان تضرب نصيب كل فريق في كل التركة وتقسر
الحاصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم ايضا وان المداخلة في
حكم الموافقة مثال المباينة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة
اثنين وثلثين فيكون بينهما وبين التصحيح وهو سبعة مباينة
فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلثة في كل التركة حصل ستة
وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي سبعة
كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة
واذا ضربنا ايضا نصيب الاخوات لاب وام وهو اربعة في
كل التركة حصل مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا
الحاصل على السبعة كان الخارج وهو اربعة عشر وتسعان
نصيب الاخوات من الابوين من التركة المذكورة واذا ضربنا
نصيب الاختين لاب وام وهو اثنان في جميع التركة بلغ اربعة
وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على السبعة كان الخارج وهو
سبعة وتسع نصيبها من التركة المفروضة ومن البين ان
الوضع الطبيعي يقتضي تقدير مع فة نصيب كل فريق على
مع فة نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك بينهما في الفصل
السابق واما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سداد كل
وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح اعلم ان الباقي
من التركة بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالديون فلا اشكال

لان كل غني يبرأ خد دينه مكملًا وان لم يرف بما مع بقدر الغنى
 فالطريق في معرفة نصيب كل غني من تلك التركة القاصرة
 ان يجعل دين كل واحد منهم منزلة سهام كل وارث من نصيب
 المسئلة ويجعل مجموع الديون منزلة مجموع التجميع ويعمل
 بهذا ما مر في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك
 تسعة دنانير وكان عليه لو احدى عشرة دنانير ولاخر خمسة
 دنانير وجمعنا الدينين صار المجموع خمسة عشر وهي منزلة
 التجميع وبين التسعة والخمسة عشر موافقة بالثلث فاذا
 ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل
 ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفوق التجميع وهو خمسة كان
 الخارج وهو ستة نصيب من كان له عشرة واذا ضربنا دين
 من له خمسة دنانير عليه في وفوق التركة اعني ثلثة حصل خمسة
 عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التجميع كان الخارج وهو
 ثلثة نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان التركة في الصورة
 المذكورة ثلثة عشر كان بين التجميع والتركة مباينة في سهم
 دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلثون فاذا قسمنا
 هذا المبلغ على كل التجميع وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية
 وثلثان نصيب من كان له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب الخمسة
 في جميع التركة فيبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة

عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا
 في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتجميع
 موافقة بالخمس مع كونهما متداخلين كما بينت عليه فاضرب دين
 صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد واقتصر الحاصل وهو
 عشرة على خمس التجميع وهو ثلثة فيكون الخارج وهو ثلثة
 وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا دين صاحب الخمسة
 في وفوق التركة واقتصر الحاصل على وفوق التجميع وهو ثلثة فيكون
 الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كان له خمسة دنانير وقد
 احاط علمك بان الطريق الجاري في المباشرة يتناول الموافقة
 والمداخلة ايضا **فصل** في الخارج وهو تفاعل من الخرج
 والمراد به ههنا ان يتصلح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث
 بشيء معلوم من التركة وهو جائز عند التراضي نقله محمد في
 كتاب الصلح عن ابن عباس وذكر عن عمرو بن دينار ان عبد الرحمن
 بن عوف طلق امرأته ثمايم الكلبية في مرض موته ثمرات وهي
 في العدة فوريثها عثمان مع ثلث نسوة اخر فصالحوها عن ربع
 ثمنها على ثلث وثمانين القاقيل هي دنانير وقيل هي دماهر ومن
 صالح من الورثة على شيء معلوم من التركة فاطرح سهامه من
 التجميع اي مع المسئلة مع وجود المصالح من الورثة ثم اخرج سهامه
 من التجميع ثم اقسر باقي التركة اي ما بقي منها بعد اخذه المصالح

علي سهام الباقيين اي علي سهام باقي الوحدة من التجميع الزوج
 و امر وعمر فالمسيلة مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة
 علي الوحدة للزوج منها ثلثة اسهم وللأمر سهمان والمهر الباقي
 وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف
 علي ما في ذمته للزوجة من المهر وخرج من البين فيقسم باقي
 التركة وهو ما عدا المهر بين الأمر والعمر اثنان يقدر سهمها
 من التجميع وح يكون سهمان من الباقي للأمر وسهم واحد للعمر
 كما كان الحال كذلك في سهامهما من التجميع فان قلت هلا جعلت
 الزوج بعد المصاحبة وأخذ المهر وخرجه من البين منزلة
 المعدوم و اي فائدة في جعله داخل في تجميع المسيلة مع انه
 لا يأخذ شيئاً و أراد ما أخذه قلت فأي فائدة ان لا يجعلناه كان لم
 يكن وجعلناه التركة ما عدا المهر لا نقبل فرض الأمر من ثلث
 اصل المال الي ثلث ما بقي اذ يحسب الباقي بينهما اثنان فيكون
 للأمر سهم وللعمر سهمان وهو خلاف الإجماع اذ حكمنا ثلث الأصل
 و اذا قلنا الزوج في المسيلة كان للأمر سهمان من الستة وللعمر
 سهم واحد فيقسم الباقي بينهما علي هذه الطريقة فتكون مستقيمة
 حكمها من الميراث ولو فرض انه صالح العمر علي شيء من التركة
 و خرج من البين فالمسيلة ايضا من الستة فاذا طرح نصيب
 العمر منها بقي خمسة ثلثة للزوج واثنان للأمر فيجعل الباقي

أخيراً

أخيراً بين الزوج والأمر للزوج ثلثة أخماس وللأمر خمس
 وان صلت الأمر علي شيء وخرجهت كانت المسيلة ايضا من
 الستة فاذا طرح منها سهمان للأمر بقي أربعة فيجعل الباقي من
 التركة أربعة ثلثة منها للزوج وواحد للعمر والله اعلم بالصواب
باب الرد ضد العول اذ بالعول تنقص سهام
 ذوي الفروض ويزاد اصل المسيلة و بالرد يتراد السهام
 وينقص اصل المسيلة وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام
 علي المخرج وفي الرد يفضل المخرج علي السهام فنقول ما فضل عن
 المخرج عن فرض ذوي الفروض ولا يستحق له من العصبة
 يرد ذلك الفاضل علي ذوي الفروض بقدر حقوقهم اي علي
 حسب النسب بين سهامهم الا علي الزوجين فانه لا يرد عليهما
 اصلاً كما مر في اول الكتاب وهو اي الرد علي الوجه المذكور قول
 عامة الصحابة اي جمهورهم كعلي ومن تابعه منهم وبه أخذ
 أصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل علي ذوي الفروض بل
 هو لبيت المال وبه أخذ عروة والزهري ومالك والشافعي
 لكن المحققين من أصحاب الشافعي قالوا لو اندرس بيت المال يرد
 الفاضل علي ذوي الفروض بقدر فرايضهم والا لكان لبيت المال
 ويروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه لا يرد علي ثلثة الزوجين
 والحدة وقال عثمان يرد علي الزوجين ايضاً اخرج من اي الرد

بان الله تعالى قدر نصيب اصحاب القرايض بالنص الظاهر فلا
 يجوز ان يزاد عليه لانه تعد عن الحد الشرعي وقال الله تعالى
 ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده الآية ويان الفاضل
 عن فروضهم قال لا مستحق له فيكون لبيت المال كما اذا لم يترك
 وارثا اصلا اعتبارا لليعض بالكل ولما قوله تعالى ولو الارحام
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اولى ببعض غير ان
 ينسب الرحم ففذه الآية دلت على استحقاقهم جميع الميراث
 بصله الرحم واية الموارث او جبت استحقاقه في معلوم
 من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآيتين بان يجعل لكل
 واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه
 الآية ولهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما وايضا
 لما دخل رسول الله على سعد بن ابي وقاص يعوده قال سعد
 اما انه لا يرثني الا ابنته لي اقا وهي جميع مالي الحديث الى ان قال
 له النبي عم الثلث خير والثلث كثير فقد ظهر ان سعدا اعتقد
 ان ابنته ترث جميع المال ولم ينكر عليه النبي عم ومعه عن
 الوصية بما زاد عن الثلث مع انه لا وارث له الا ابنته واحدة
 فدل ذلك على صحة القول بالرد اذ لو استحق الزيادة على النصف
 لحاز له الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده انه عم ورث الملاعنة جميع المال من ولدها ولا يكون

افادني
 مع

ذلك

وضع
 مع

ذلك الا بطريق الرد وفي حديث واثلة بن الاشعث انه سم قال
 تحي المرأة ميراث تحوز لقيطها وعتيقها والابن الذي لو عنت به
 وايضا اصحاب القرايض قد شاركوا المسلمين في الاسلام وترحموا
 بالقراية ويحرم القراية في حق اصحاب القرايض وان لم يكن علة
 للعصوية لكن ثبتت بها الترجيح بمنزلة قرابة الامر في حق الاخ
 لاب وامر فان قرابة الامر وان لم توجب بانفرادها العصوية الا انه
 يحصل لها الترجيح وبهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل عن
 الفروض مال لا مستحق له فيوضع في بيت المال لمصالح المسلمين
 عامة ولما كان هذا الترجيح بالنسبة الذي استحقوا بها الفريضة
 كان منبعا على الفريضة سقط ايضا في استحقاق الرد ثم مسائل
 الباب اي باب الرد عند من قال به اربعة اقسام وذلك لان
 الموهود في المسئلة اما صنف واحد من يرد عليه ما فضل واما
 اكثر من صنف واحد وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من
 لا يرد عليه او لا يكون فاحصر الاقسام في الاربعة احدها ان يكون
 في المسئلة جنس واحد فمن يرد عليه ما فضل عن الفروض عند
 عدم من لا يرد عليه وعلى هذا التقدير فاجعل المسئلة من عدد
 رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد لان جميع المال لهم بالفرض
 والرد معا ورؤسهم عاثلة فلا مزية لرأس على آخر وذلك كما
 اذا ترك الميت بنتين او اختين او جدتين فاجعل المسئلة

من اثنين واعطى مطلوب كل واحدة منهما نصف التركة لتساويهما
في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على السوية فتكون
القسمة على عدد الرؤس كما في العصبات اعني اذا ترك ابنتين
او اخوين ايضاً فرضهم يقسم على عدد رؤسهم ثم يقسم الباقي
بينهم على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتداءً قطعاً لتطويل
المسافة في القسم والقسم الثاني اذا اجتمع في المسئلة جنسان
او ثلاثة اجناس فمن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه دل الاستحقاق
على ان الاجتماع الواقع بين من يرد عليه ان يكون بين جنسين
او ثلاثة اجناس لا يزيد ولذلك لم يقل جنسان او أكثر وعلى
تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من سهامهم اي من مجموع سهامهم
هو الامم المجمعين الماخوذة من مخارج المسئلة اعني اجعل المسئلة
من اثنين اذا كان في المسئلة سدسان كجدة واخت لأم لان المسئلة
ح من ستة ولهما منها اثنان بالفرضية فاجعل الاثنين اصل
المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف
المال او من ثلاثة اي اجعل المسئلة من ثلاثة اذا كان فيها ثلث
وسدس لو لذي الام مع الام اذا المسئلة على ذلك التقدير ايضاً
من ستة ومجموع السهام الماخوذة للمورثة المذكورة ثلاثة
فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثاً بقدر تلك السهام
فلولدي الام ثلثان من المال وللأم ثلثه او من اربعة اي اجعل

مثلاً وصح

المسئلة

المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس بنت وبنت
ابن او بنت وام لان المسئلة ايضاً من ستة ومجموع السهام
الماخوذة منها اربعة ثلثة للبنت وواحدة لبنت الابن والام
فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة ارباعاً ثلثة ارباعاً
للبنات وربع منها للام او بنت الابن او من خمسة اي اجعلها
من خمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس لبنتين وام او كان
فيها نصف وسدسان كبنات وبنت ابن وام او كان فيها نصف
وثلث كاخت لاب وام واختين لام وكاخت لاب وام فالمسئلة
في الصور الثلث ايضاً من ستة والسهام التي اخذت منها
خمسة ففي الصورة الاولى للبنتين سهام اربعة وللأم سهم
واحد فيجعل التركة اخماساً اربعة منها للبنتين وواحد للام
وفي الصورة الثانية قد اجتمع اجناس ثلثة وسهامهم الماخوذة
من الستة خمسة ايضاً ثلثة منها للبنت وواحدة لبنت الابن
وواحد للام فيقسم التركة عليهن اخماساً بقدر سهامهن فالبنت
ثلثة اخماسها لبنت الابن خمس وللأم خمس اخرو في الصورة
الثالثة تكون السهام الماخوذة من الستة خمسة ايضاً فلافت
من الابوين ثلثة اسهم وللأختين لام سهمان وكذا للام مع
الاخت من الابوين سهمان فيجعل الخمسة اصل المسئلة ويقسم
التركة اخماساً كل ذلك لقصر المسافة فيجعل القسمة واحدة

الا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يلقى من السهام
 ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت
 القسمة مرتين ثم ان القسمة على الوجه المذكور ان استقامت
 على الورثة فذاك وان لم تستقر كما اذا خلف بنتا وثلاث بنات
 ابن فلبنات ثلثة اسهم تستقيم عليهن والبنات الابن سهم
 واحد فلا يستقيم عليهن كان تصحيح المسئلة على قياس ما عرفت
 فاضرب الثلثة اعني عدد رؤس من انكسر عليه في اصل
 المسئلة وهي الاربعة فيصير اثني عشر للبنات منها تسعة
 والبنات الابن ثلثة متقسمة عليهن والقسر الثالث من الاقسام
 الاربعة ان يكون مع الاول اي مع الجنس الواحد من يرده عليه
 من لا يرده عليه يعني ان يكون في المسئلة جنس واحد ممن
 يرده عليه ويكون معه من لا يرده كالزوج والزوجة اعطا
 فرض من لا يرده عليه من اقل مخارجه واقسم الباقي من ذلك
 المخرج على عدد رؤس من يرده عليه اعني ذلك الجنس الواحد
 كما كانت تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انفرد واحد
 من لا يرده عليه فان استقام الباقي على عدد رؤس من يرده عليه
 فيها اي مرها بهذه الاستقامة ونعت هي اذا لاجابة الى
 ضرب الزوج وثلاث بنات اقل مخارج من لا يرده عليه اربعة
 فاذا اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة وهي مستقيمة على

عدد رؤس البنات وهو نظير ما مر في باب التصحيح وفق
 رؤسهم الى رؤس من يرده عليهم في مخرج فرض من لا يرده عليه
 ان وافق رؤسهم ذلك الباقي فما حصل تصح منه المسئلة الزوج
 وست بنات فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا
 اعطيت الزوج واحد منها بقي ثلثة فلا يستقيم على عدد
 رؤس البنات الست لكن بينهما توافق بالثلث اذا لا عبرة
 بالمدخلة كما عرفت فاضرب وفق عدد رؤسهم وهو اثنان
 في الاربعة يبلغ ثمانية فللزوج منها اثنان والبنات ستة
 والا اي ان لم يوافق عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل عدد
 رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه فالمبلغ الحاصل من ضرب
 وفق الرؤس في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب
 كل عدد الرؤس فيه على تقدير اتيان تصحيح المسئلة وقد
 سبق مثال الموافقة واما مثال المباينة فقول له زوج وخمس
 بنات هذه الصورة كالصورتين السابقتين اصلها من اثني
 عشر لاجتماع الربع والثلثين لكنها يرده مثلها الى الاربعة التي
 هي اقل المخارج فرض من لا يرده عليه فاذا اعطينا الزوج ههنا
 واحد منها بقي ثلثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينها
 وبين عدد الرؤس مباينة فرض بنا كل عدد رؤسهم في مخرج
 فرض من لا يرده عليه اي الاربعة فحصل عشرون ومنها تصحيح

المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المصروف الذي هو خمسة
فكان خمسة فاعطيناه اياها وكان للبنات ثلثة ضربناها في
الخمسه حصل خمسة عشر فلكل واحدة منهن ثلثة والقسم
الرابع من تلك الاقسام ان يكون مع الثاني اي مع اجتماع جنسين
من يرد عليه من لا يرد وانما اكتفينا باجتماع جنسين بناء على ان
الاستقرار دل على انه لا يوجد مسئلة فيها اربع طوائف وهي
ردية فاقسم ما بقي من مخرج فرض لا يرد عليه على مسئلة
من يرد عليه فان استقام الباقي من ذلك المخرج على هذه
المسئلة فيها فلا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرد عليهم
يقدر سهمهم فيفسر على مسئلتهم موصول فما اصاب سهمها
واحد فهو لصاحب ذلك السهم و اصاب سهمين فهو
لصاحبهما فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يخرج منهما الى
عمل في ذلك نعم يعلم ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم
موصول ما اصاب كل جنس على عدد رؤسهم فيحتاج هناك
الى الضرب كما ستعرفه وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي
في القسمة الرابع مستقيما على مسئلة من يرد عليه انما هو في
صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد
عليه اما واحد ان يكون مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج
النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم

على مسئلة

٦١
على مسئلة من يرد عليه اذا كان مستحق الرد شخصاً واحداً فتكون
المسئلة من القسمة الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك
الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج مع وجود البنات
او الزوجة مع عدمهما فان كان صاحب الزوج مع وجود البنات
مقدرات فالمسئلة من القسمة الثالث ايضاً وان كن مع ذي فرض
اخر فكون مسئلة من يرد عليه ارباعاً او اخماساً ولا استقامة
للثلثة على شيء من الاربعة والخمسه وان كان صاحب الزوج
الزوجه يتصور ههنا الاستقامة كما سذكره واما سبعة كما
اذا كان المخرج ثمانية فيعطي المرأة ثلثي سبعة لاستقامة
ههنا ايضاً لان مسئلة من يرد لا تجاوز الخمسة كما مر ولا يمكن ان
يستقيم السبعة على عدد اقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي
من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه في هذا
القسمة الا في صورة واحدة وهي ان يكون للزوجات اي لهذا
الجنس واحد اكان او اكثر الربع ويكون الباقي بين اهل الرد
اكثر من الزوجة واربع جدات وست اخوات لامر فان اقل مخرج
لفرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحداً منها
بقي ثلثة وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من يرد عليه لانها
ايضاً ثلثة لان حق الاخوات لا اكثر الثلث وحق الجدات السدس
فلا اخوات سهمان والجدات سهم واحد ففي هذه الصورة

استقام الباقي على مسألة من يرد عليه لكن نصيب الجدات
 الاربع واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما مباينة فحفظنا عدد
 رؤسهن ^{باسره} وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم
 عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالصف
 فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة ثم طلبنا
 التوافق بين اعداد الرؤس والرؤس فلم نجد ما يوافقنا
 وفق رؤس الاخوات وهو الثلثة في كل عدد رؤس الجدات
 وهو الاربعه فحصل اثني عشر ثم ضربناها في الاربعه التي
 هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية واربعين فبقا
 نصيب المسئلة كان الزوج واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثني
 عشر فلم يتغير فاعطيناها الزوجه وكان للجدات ايضا واحد
 فصرناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر ولكل واحد منهن
 ثلثة وكان للاخوات لامر اثنان فصرناهما فيه ببلغ اربعة
 وعشرين ولكل واحدة منهن اربعة وان لم يستقر ما بقي من
 مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فاضرب
 جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ
 الحاصل بهذا المضرب مخرج فروض الفريقتين اي فريق من يرد
 عليه ومن لا يرد عليه وان لم يكن نصيب المسئلة بالقسمة
 الى احدهما كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات اصل

هذه

هذه المسئلة على ما سلف من اربعة وعشرين من الافتلاط الثمن
 بالثلثين والسادس لكنهما ردية فردناهما الى اقل مخرج
 فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا عنهما الى
 الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة
 من يرد عليه معهما لان الفرضين ثلثان وسدس يل بينهما
 مباينة فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه اعني الخمسة في
 مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين
 فهذا المبلغ فروض الفريقتين واذا اردت ان تعرف حصة
 كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو مخرج فروضهما فطابقه
 ما اشار اليه بقوله ثم اضرب سهام من لا يرد عليه من اقل
 مخرج فروضه في مسئلة من يرد عليه فيكون الحاصل نصيب
 من لا يرد عليه من المبلغ المذكور وذلك لانا ضربنا مسئلة
 من يرد عليه فيكون الحاصل من ضرب سهامه من هذا الاقل
 في المضروب الذي هو تلك المسئلة حصته من المبلغ الذي حصل
 من ضرب هذا المضروب وفي المخرج الاقل على قياس ما تحققه
 بحامر واضرب ايضا سهام كل فريق من يرد عليه من مسائلهم
 فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه فيكون الحاصل نصيب
 ذلك الفريق ممن يرد عليه انما هو في الباقي من مخرج فرض
 من لا يرد عليه بقدر سهامهم ففي المسئلة المذكورة للزوجات

ان كل شيء
 لا يرد عليه
 من مسائلهم

من ذلك المخرج واحد فاضربناه في الخمسة التي هي مسئلة
من يرد عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين
والبنات من مسئلة من يرد عليه اربعة فاذا ضربناها فيما
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين
فهي لمن من الاربعين والجدات من مسئلة من يرد عليه واحد
فاضربناه في السبعة كان سبعة فهي للجدات فقد استقام
بهذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من يرد عليه
وان لم يستقر على احاد كل فريق فلذلك قال وان انكسر
السهم المأخوذة من مخرج فروض الفريقين على البعض والجمع
صح المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التكميل ففي
الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين نصيب الزوجات
الاربعة خمسة فيين رؤسهن وسهامهن مائة فاخذنا
مجموع عدد رؤسهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية
وعشرين فيبين الرؤس والسهام مائة فتركنا عدد الرؤس
بحاله وكان سهام الجدات الست منها سبعة وبناتهن ايضا
مائة فاخذنا عدد رؤسهن ياسره شرطنا بين اعداد الرؤس
والرؤس الموافقة فوجدنا افي رؤس الجدات ورؤس الزوجات
موافقة بالنصف فضربنا نصف الاربعة في الستة فبلغ اثني
عشر وهو موافقة لرؤس البنات التسع بالثلث فضربنا ثلث

السعة في اثني عشر فحصل ستة وثلثون فضربنا هذا الحاصل
في الاربعين فبلغ الفا واربعمائة واربعين فبينما تصح
المسئلة على احاد الفريق كان نصيب الزوجات من الاربعين
خمسة وضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلثون
فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة من الزوجات خمسة
واربعون وان كان نصيب البنات مائة ثمانية وعشرين
وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار الفا وثمانية فلكل
واحدة مئتين مائة واثني عشر فكان نصيب الجدات منها
سبعة وقد ضربناها في المضروب المذكور فصار مائتين واثني
وخمسين فلكل واحدة من الجدات اثنان واربعون فان قلت
قد اعتبر في القسمة الثالث المماثلة والموافقة والمباينة
بين الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وبين عدد
رؤس من يرد عليه فلما اذا اقتصر في القسمة الرابع على المماثلة
والمباينة بين الباقي وبين مسئلة من يرد عليه قلت
لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه اما واحدا او ثلثة
او سبعة كما سبق تقريره من ان المخرج اما اثنان واما اربعة
واما ثمانية ومسئلة من يرد عليه اما اثنان او ثلثة او اربعة
او خمسة كما سلف تقريره ولا موافقة اصلا بين هذه الاعداد
وبين تلك المخرج بخلاف القسمة الثالث او يمكن فيه ان يكون

عدد رؤس من يرد عليه عددا موافقا للباقي من يخرج في
من لا يرد عليه كما في المثال الذي سبق ذكره **باب**
مقاسمة الجد المقاسمة مفاعلة من القسمة والمقاسمة
بين الجد والافوة والافوات على مذهب ابو حنيفة
فتلقب هذا الباب بالمقاسمة مبني على قول صاحبه ومن
وافقه قال ابو بكر الصديق ومن تابعه من الصحابة كابي
عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وابو سعيد
الخدرجي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري وعائشة
وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين بنوا الايمان وبنوا العلل
من الافوة والافوات لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الاب
بل الجد يستبد بجميع المال كالأب وهذا قول ابي حنيفة
وشرح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن محمد عبد العزيز
والحسن وابن سيرين وبيه يفتي عند ابي حنيفة وقال علي وابن
مسعود وثوري بن ثابت يرثون مع الجد وهو قولهما وقول
مالك والشافعي واما بنوا الاقيا فيسقطون مع الجد اجماعا
كما مر واعلم ان الجد يشبه الاب في حجب اولاد الامر في انه
اذا زوج الصغير او الصغيرة لم يكن لهما خيار اذا بلغا وفي
انه لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في ظاهر الرواية كالأب
وفي انه لا يقتل الجد بولد الولد وفي ان حيلة كل واحد من الجاني

ابو يوسف

ابو الاب والجد

نعم

نعم على الآخر وفي عدم قبول الشفاعة وفي صحة استلاد الجد
مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع الزكاة اليه وفي انه ينفق
في المال والنفس كالأب ويشبهه الاخ في انه اذا كان للصغير
جد وام كانت النفقة عليهما اثنان على اعتبار الميراث كما على الاخ
والامر في انه لا تفرض النفقة على الجد الفقير كالأخ وفي عدم
وجوب صدقة القطر للصغير على الجد وفي ان الصغير
لا يصير مسلما باسلام الجد وفي انه اذا اقربنا قلة وابنه حي
لا يثبت النسب بمحج اقراره وفي انه لا يحج ولا ناقلة الى مولا
كل ذلك كما في الاخ ولتعارض هذه الاحكام اختلف العلماء
من الصحابة والتابعين وغيرهم في مسئلة الجد مع الافوة
وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو حنيفة في مسئلة الدار وقت
الحضانة واطفال المشركين وامتنع جماعة عن الفتوى في الجد
وقال محمد بن سلمة يقضي فيه بالاصطلاح وقال محمد
بن الفضل البخاري يدفع اليه السدس الذي اجتمعت عليه
الصحابة ويصطلح عنه الباقي الا ان اياح اختار قول ابي بكر
الصديق لانه ثبت على قوله ولم يختلف عنه الرواية وقد
روي عن عبيدة السلماني انه قال حفظت عن عمر سبعين
قصة تخالف بعضها بعضا وفي رواية ان عمر خطب الناس
فقال هل راي احد منكم النبي مع قضي الجد بشي فقال رجل

انا فقه ولا رواد

الدور

رأيته حكم الجحد بالسدس فقال مع من كان من الويثة فقال
 لا ادري فقال لادري ثم قام فقال اخر رأيته قضى للجحد
 بالثلث فقال مع من كان من الويثة فقال لا ادري فقال لادري
 وعلى هذه الويثة شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم انه
 اجتمع الصحابة في بيت ليتفقوا في الجحد على قول واحد فسقطت
 حبة من السقف فتفرقوا مدعويين فقال عمر ابي الله ان يجتمعوا
 في الجحد على شيء والدليل على ما اختاره ابو حنيفة ما نقل عن ابن
 عباس رضي الله عنه انه قال الا يتقي الله زيد **واعلم**
 ابن الاين ابنا ولا يجعل اب الاب ابنا ومعناه ان الاتصال
 والقرب من الجاهلين يكون على صفة واحدة فاذا مات الجحد
 قام ابن الاين مقام الابن في حجب الاخوة فكذا ان اقام ابن
 الاين ينبغي ان يقو ما اب الاب مقام الاب في حجبهم **واعلم**
 ان عليا وابن مسعود بن زيد بن ثابت رضي الله عنهم بعد اتفاقهم
 على توريث الاخوة مع الجحد اختلفوا في كيفية القسمة فذهب
 علي رضي الله عنه الى انه يقاسم الاخوة ما لم ينقص حظه
 من السدس فاذا انتقص يعطى السدس لان الاب لا ينقص
 حظه من السدس فاذا كان معه اخوان لاب وام او ثلثة
 او اربعة فالمقاسمة خير له واذا كانوا خمسة فالمقاسمة
 والسدس سواء وان كانوا ستة كان السدس خيرا وايضا

بنوا

بنو العلات لا يعدون في القسمة عنده فاذا كان الجحد مع الاخ
 لاب وام و اخ لاب كان المال نصفين بينه وبين الاخ من
 الابوين وايضا الجحد عنده لا يعصب الاخوات المتفردات اصلا
 بل تكون الاخت عنده صاحبة فرض فاذا كانت معه اخت
 لاب وام و اخت لاب فللاولي نصف المال والثانية سدسه
 وللجحد الباقي وذهب ابن مسعود رضي الله عنه الى ان الجحد
 يقاسمهم ما لم ينقص حظه من الثلث وافق فيه زيد او ان
 بني العلات لا يعتد بهم في المقاسمة مع بني الاعيان وافق فيه
 عليا وان الاخوات المتفردات ذوات فروض مع الجحد كما عند
 علي رضي الله عنه وقد خص صاحب الكتاب قول زيد بن
 ثابت بالذكور لان ابا يوسف ومحمد اختارا قوله في القسمة قول علي ^{ددن}
 وابن مسعود رضي الله عنهما من رسر المفتي انه اذا كان
 ابو حنيفة في جانب وصاحبا في جانب كان هو محبزا في اختيار
 اي القولين شاء فتفصيل قول زيد تنصيص على جليسة قولها
 فلذلك **قال عند زيد بن ثابت الجحد مع بني الاعيان**
والعلات افضل الامرين من المقاسمة وهنالك جميع المال
 اذ لم يخلط بهم رؤسهم وتفسير المقاسمة ان يجعل الجحد في القسمة
 كأحد الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ
 الانثيين ويجعل نصيبه مع الاخوة لنصيب واحد منهم وذلك لانه

شبه الاب من جهة ويشبه الاخ من جهة اخرى فوفرا عليه حقه
 من الشبهين فيعطاه كالأب في حجب الاخوة لأمر وكالأخ في قسمة
 الميراث مادامت المقاسمة خيرا له فاذا لم يكن خيرا له اعطياه
 ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السدس مع الاخوة بضاعف
 ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين فللأب الثلث وللأب الثاني
 وحما في الدرجة الاولى ولما كان الجد والجددة في الدرجة الثانية
 وكان الجد السدس كان له الجد ضعف اعني الثلث فاذا كان
 مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال فهو خيرا له من الثلث
 و اذا كان معه اخوان فحما متساويان و اذا كان معه ثلاثة
 فالثلث خيرا له لان نصيبه بالمقاسمة ح ربع وان كان معه
 اخان لاب وام او ثلث بالمقاسمة خيرا له وان كانت
 معه اربع اخوات ففي الثلث سواء وان زادت الاخوات
 على الاربع كان الثلث خيرا له وبنوا العلات يدخلون في
 القسمة مع بني الاعيان اخرازا للجد فاذا اخذ الجد نصيبه
 فبنوا العلات يخرجون من البين خائمين بخير شي والباقي
 من المال يعد نصيب الجد لبني الاعيان يتقاسمونه فيما بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان بني العلات يرثون مع الجد
 اذا عدم بنوا الاعيان ولا يرثون معهم فلا يد من اعتبار انهم في
 حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فيعدون في

القسمة تقبيلاً لنصيب الجد ولا يأخذون شيئا وتطيره ان
 تخلف اما واخا لاب وام واخا لاب فللأب السدس اعتبارا للأخ
 من الاب في مجيها لكونه وارثا معها في الجملة مع انه محجوب عنها
 بالأخ من الابوين و اذا كان مع الجد اخ لاب وام واخ لاب
 فالمقاسمة و ثلث المال سواء فللجد الثلث وللأخ من الابوين
 الباقي وخمسة الاخ لا يباي وان دخل في الحساب ولو فرضنا
 بذلك الأخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة خيرا للجد وتكون المسئلة
 من خمسة فللجد منها سهمان والباقي وهو ثلثة للأخ من الابوين
 ولا شيء للاخت لاب لان بني العلات يخرجون من البين خائمين
 بخير شي الا اذا كانت من بني الاعيان اخت واحدة فاعلم اذا اخذت
 فرضها اي مقدار فرضها اعني نصف الكل يعد نصيب الجد فان بقي
 شيء بعد مقدار فرضها فلبني العلات والا اي وان لم يبق شيء بعد
 فرضها فلا شيء لهم وانما قلنا مقدار فرضها لان الاخوات لاب وام
 او لاب يصرن عصبة مع الجد عند زيد فلا يبقى لهم فرض عنده
 الا في المسئلة الالدية كما استقف عليه لكن حظ الاخت لاب
 وام اذا كانت واحدة لا يراد على نصف المال ولا يتقص عنه مع
 وجود بني العلات فتأخذ مقدار فرضها كاملا الا يري انه لو
 كان مكان الجد صاحب فرض سوى البنات وبنات الابن لاخذ
 صاحب الفرض فرضه وكان للاخت من الابوين نصف المال

فان بقي شيء كان لبنى العلات فكذا يكون لها نصف المال مع
 الجدة فان بقي شيء كان لعمرو ذلك كجد واخت لاب وام
 واختين لاب فهذه المقاسمة خير للجدة لاننا نجعله كاخ وام
 في المسئلة خمس اخوات فللجد سهمان فيبقى ثلثة اسهم للاخت
 لابوين نصف الكل وهو اثنان ونصف فانكسرت المسئلة ففصلها
 في مخرج النصف صارت عشرة فللجد اربعة وللخت لاب
 وام خمسة فيبقى سهم واحد لا يستقيم على الاختين ففصلنا
 عدددهما في العشرة صار الحاصل عشرين فمنها تصح المسئلة
 فللجد ثمانية وللخت لابوين عشرة وللختين لاب اثنان
 والى ما فصلناه اشار بقوله **فيبقى للاختين لاب عشر المال**
وتصح من عشرين وذلك في تصحيح المسئلة ان يقول الجدة
 سهمان لكل اخت سهم واحد ثم ان الاخت من الابوين تستد
 اى تاخذ من الاختين ما يتم به لها نصف المال وهو سهم ونصف
 فيبقى للاختين لاب نصف سهم فكل منهما ربع فوقع الكسر
 بالربع ففصلنا مخرجيه في اصل المسئلة وهو خمسة صارت عشرين
 هذا مثال ما يبقى لبنى العلات شيء واما مثال ما لا يبقى لعمري شيء
 بعد ما اخذت الاخت لاب وام فرضهما فقد ذكرنا بقوله ولو كانت
 في هذه المسئلة اخت واحدة لاب مكان الاختين لاب لم يبق
 لها شيء وذلك لان الجدة ياخذ منهما بالمقاسمة نصف المال

وهو خير له من ثلثة فيبقى نصف آخر فهو للاخت لاب وام فلم
 يبق للاخت لاب شيء وكذا الحال اذا كانت من بنى الاعيان
 اثنان فصاعدا فان كانت الثلث خير له من المقاسمة او متساويا
 لها ياخذ الجدة الثلث وكان الثلثان نصيب الاخوات من الابوين
 وان كان المقاسمة خير له اخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال
 ما هو اقل من الثلثين لتلك الاخوات فلهن على التقدير الاول
 مقدار فرضهن وعلى الثاني ما هو اقل منه فلم يبق لبنى العلات
 شيء على التقديرين واذا اختلفا بهما اى بالجدة والاخوة من
 بنى الاعيان او العلات او منهما في صورة المضاربة كما مر ذو سهم
 فللجد ههنا افضل الامور الثلثة بعد فرض ذي السهم اى
 يدفع الى ذي السهم سهمه ثم يعطى الجدة ما هو افضل الامور
 الثلثة التي هي المقاسمة المذكورة سابقا وثلث ما يبقى من
 جميع المال وذلك الافضل اما المقاسمة لزوجة وجد واخ فان
 المسئلة من اثنين لوجود النصف واحد منهما للزوج واخر
 للجدة والاخ مناصفة ولا يستقيم عليهما ففصلنا عدددهما في
 اصل المسئلة حصل اربعة فللزوجة اثنان ولكل واحد من الجدة
 والاخ واحد فقط فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع المال
 وهو افضل من سدسه وكذا من ثلث ما يبقى ههنا لانه سدس
 كل المال ايضا واما ثلث ما يبقى بعد فرض ذوي السهم كجد

وحيدة واخوين واخت لاب فالمسئلة بينهما من ستة فللمجدة
السدس فيبقى خمسة ولائلك لها ففرضنا يخرج الثلث في
الستة صارت ثمانية عشر فللمجدة ثلاثة فيبقى خمسة عشر
ثلثها وهو خمسة للمجد والباقي منها عشرة فلكل من الاخوين
اربعة وللأخت اثنان وانما كان ثلث ما يبقى فهنا افضل
من المقاسمة لان المسئلة على تقديريها من ستة ايضاً للمجدة
واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا الجدا كاخ كان هو مع
الاخوين والأخت كسبع اخوات ولا استقامة للخسة على
السبعة بل بينهما بتاين ففرضنا عدد الرؤس وهو السبعة
في اصل المسئلة وهو الستة تحصل اثنان واربعون فللمجدة
منها سبعة ويبقى خمسة وثلثون فلكل واحد من الجدا والاخوين
عشرة وللأخت خمسة والاختفاء في ان خمسة من ثمانية عشر
افضل من عشرة من اثنين واربعين وكذا اثلث ما يبقى في هذه
الصورة افضل من سدس جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير
ايضا من ستة من الجدا والمجدة منها واحد فيبقى اربعة بين
الأخت والاخوين وهم خمسة اخوات فلا يستقيم الاربعة
عليها بل بينهما مباينة فاذا فرضنا الخمسة التي هي عدد الرؤس
في الستة بلغ ثلثين فلكل من الجدا والمجدة خمسة وللأخت
اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة في ان خمسة

من ثمانية

والله اعلم

والله اعلم من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين واما سدس
جميع المال كجد وحيدة وبنت واخوين فاصل المسئلة من
ستة للاجتماع النصف والسدس فالبنت نصفها وهو ثلاثة
والمجد سدسها وهو واحد فيبقى سهمان فان قاسم الجدا والاخوين
كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان اعطيناه ثلث
ما بقي كان له ايضا ثلثا سهم واحد واذا اعطيناه سدس جميع
المال كان له سهم واحد فالسدس خير له وح يبقى للاخوين سهم
واحد لا يستقيم عليهما فاذا فرضنا عدد رؤسهما في الستة
بلغ اثني عشر ومنها تصح المسئلة واذ كان ثلث الباقي خيرا
للمجد وليس الباقي ثلث صحيح فاضرب مخرج الثلث في اصل
المسئلة كما صورنا في المسئلة المذكورة لافضلية ثلث ما بقي
على المقاسمة وسدس كل المال حيث فرضنا الثلثة في الستة
فصار ثمانية عشر وصح منها المسئلة فان ترك جدا وزوجا
وبنتا واما واختا لاب واما واب والسدس خير للمجد وتقول
المسئلة الى ثلاثة عشر ولا شيء للأخت هذه المسئلة من
اثني عشر للاجتماع النصف والرابع والسدس على ما سلف وتقول
الى ثلثة عشر لان البنت تأخذ النصف من اثني عشر وهو
ستة والزوج يأخذ الربع وهو ثلاثة والمجد يأخذ السدس
وهو اثنان فيبقى للامر واحد ولا يد لها من اثنين لان حقها

للمجدة

السدس فيزاد على اثني عشر واحداً آخر فيصير ثلاثة عشر ولا شيء
 للاخت لا ينفا تصير عصية مع البنات وكذلك مع الجد وإذا
 عالت المسيلة لم يبق للعصية شيء وأما اخذ الجد السدس
 فبالفرضية لا بالعصوية وإنما كان سدس جميع المال خير له
 لأنه يأخذ من اثنين من ثلاثة عشر وعلى تقدير المقاسمة إذا
 أخذ الزوج الربع من اثني عشر والبنات النصف والامراة
 بقي للجد والاخت واحد فيجعل الجد كالأختين فيكون مع
 الأخت كثلث أخوات ولا استقامة للمواحد على ثلاثة فيضرب
 الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فللبنت ثمانية عشر
 وللزوج تسعة وللأم ستة يبقى ثلاثة للجد اثنان وللأخت
 واحدة وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما يبقى لأن الباقي وهو
 الواحد لا يوجد له ثلث صحيح فيضرب مخرج الثلث في أصل المسيلة
 يبلغ أيضاً ستة وثلاثين ومن المعلوم أن اثنين من ثلاثة عشر
 خير منهما من ستة وثلاثين فإن قلت هذه المسيلة من المسائل
 التي كان السدس فيها خير للجد من المقاسمة وثلث ما يبقى
 فلما ذكرت ههنا ولم يقتصر على المثال الذي ذكرت في ذكرها
 فائدة أخرى هي أن الاخت لأب وإم وأن لم تكن محبوبة بالجد
 لكنها لا تراث معه في بعض المسائل لعارض كما في المسيلة التي
 نحن فيها فإن كون السدس خير للجد اقتضي أن يجعل الجد فيها

صاحب فرض وقد عالت المسيلة بالفروض التي اجتمعت فيها
 من اثني عشر إلى ثلاثة عشر فلم يبق للاخت التي صارت عصية
 مع الجد والبنات كما عرفتته وسيأتك مزيد أيضاً لهذا الدلام
واعلم أن زيد بن ثابت لا يجعل الاخت لأب وإم وأب
 صاحبة فرض مع الجد بل يجعلها عصية معه إلا في المسيلة
 الأكديّة فإنه يجعلها فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج
 وإم وجد واخت لأب وإم وأب الزوج النصف والامراة
 الثلث والجد السدس والاخت النصف ثم يضر الجدة نصيبه
 إلى نصيب الأخت فيقسمان مجموع النصيب المذكور مثل خط الاثنين
 وذلك لأن المقاسمة خير للجد من السدس وثلث الباقي وهذه
 المسيلة أصلياً من ستة لاجتماع النصف والثلث والسدس
 وتعود إلى تسعة إذ الزوج من الستة ثلاثة والامراة اثنان
 والجد السدس فلم يبق للاخت شيء فردنا على المسيلة نصيبها
 فصارت تسعة للجد واحد للاخت ثلاثة ومجموع النصيبين
 أربعة فنقسمها على الجد والاخت المذكور مثل خط الاثنين
 ولا استقامة في القسمة لأن الجد بمنزلة الأخين ولا يستقيم
 أربعة على ثلاثة فيضرب الثلاثة التي هي عدد الرؤس في المسيلة
 وعولها أعني التسعة فيحصل سبعة وعشرون وإليه الإشارة
 بقوله وتصح المسيلة من سبعة وعشرون فللزوج منها تسعة

والامر ستة والمجد ثلاثة والاخت تسعة ثم يضم نصيب
المجد الى نصيب الاخت فيصير اثني عشر فيقسم بينهما كما مر
فالمجد ثمانية والاخت اربعة فقد جعل زيد ههنا الاخت
ابتداء صاحب فرض كيلا يتخذ الميراث بالمرة ويجعلها عصية
بالاخرة كيلا يزيد نصيبها على نصيب المجد الذي هو كالآخ فان
قلت فلم لم يجعل الاخت في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض
كيلا نصير محرم مة فيها قلت هناك شيء مانع من جعلها
صاحبة فرض وهو وجود البنت بخلاف ما في الاكديية اذ لا
مانع فيها من جعلها كذلك قيل لم على غرض الشيخ من ايراد
المسئلة المتقدمة التنبيه على ان زيدا اذا لم يجد في تلك
المسئلة بدا من حي مان الاخت بناء على ان السدس غير المجد
ارتكب حرمانا ولم يجعلها صاحبة فرض فيها لوجود
البنت واما في الاكديية فلا ضرورة في حرمانها لانه يمكنه
جعلها صاحبة فرض فيها فلما اعطاها فرضها راي نصيبها
اكثر من نصيب المجد فامر بالمخلط والقسمه على وجه الذي
عرفته سميت هذه المسئلة الاكديية لاننا واقعة امرأة
من بني اكدي اسم قبيله فاعنا ما نت وخلفك اوكليك الورثة
المذكورة واشتباه على زيد مذهبه فيها فنسب اليها وقيل
ان شخصا من هذه القبيلة كان محسن مذهب زيد في القران

فأله

فأله عيد الملك بن مروان عن هذه المسئلة فلفظها في
جوابها فنسبت الى قبيلته وقد يقال انما تذكرت على صاحب
القران ايضا او كذا المجد على الاخت نصيبها واهل القران يسمونها
القران لشهرتها فيما بينهم ولو كان مكان الاخت اخ او اختان
فلا عول ولا اكديية اما انه اذا كان مكانا اخ فلا عول ولا
اكديية اما انه اذا كان مكانا اخ فلا عول فلان سدس
جميع المال غير المجد والمسئلة من ستة فيكون السدس
الباقى بعد فرض الزوج والامر للمجد بالقرض اذ لا ينقص حقه
عن السدس اجماعا فلا شيء للاخ كما اذا لم يكن شيء للاخت في
المسئلة المتقدمة التي اعلناها واعطينا المجد فيها السدس
ولا الاكديية ايضا لان الاخ عصية لا يمكن لزيد جعله صاحب
فرض فاضطر الى حرمانه بخلاف الاخت في الاكديية كما
سبق تقدسره واما انه اذا كان مكانا اختان فلا عول
ايضا فلانما تردان الامر من الثلث الى السدس والمسئلة
من ستة فلزوج ثلاثة والامر واحد والمجد ايضا واحد
فيبقى للاختين واحد ولا يستقيم عليهما فرض بناء على دروسهما
في اصل المسئلة بلغ اثني عشر فمنها تصح المسئلة بخلاف
الاكديية اذ لم يبق للاخت فيها شيء فوجب ان يقال
على الوجه الذي تقرر سابقا ولا اكديية لان اصولي يد

ههنا مستقيمة **باب المناصفة** هي مفاعلة من
 التسليم بمعنى التقل والتحويل والمراد بهما ان يتقل
 نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه
 واليه اشار بقوله ولو صار بعض الانصبا ميراثا قبل
 القسمة فنقول ان كان ورثة الميت الثاني من عداه من
 ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تغيير فانه يقسم
 المال حقسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك
 بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدي البنات والورث
 لها سوى تلك الاخوة والاخوات لاب وام فانه يقسم
 مجموع التركة بين الباقيين فانه لا يقسم المال حقسمة واحدة
 بل يقسم **بقتنين** للذكر مثل حظ الانثيين قسمة واحدة
 كما كانت يقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن
 في البنين وان وقع تغيير في القسمة بين الباقيين كما اذا ترك
 ابنا من امرأة وتلك بنات من امرأة اخرى فماتت احدي
 البنات وخلفت هو لادعنى الاخ لاب والاثنين من الابوين
 او كان **بغير** ورثة الميت الثاني من ورثة الميت
 الاول ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في
 الصورة التي ذكر بقوله كنز وبنات وام فمات الزوج
 قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت قبلهما ايضا

لعله
 بان كان

عن

عن ابنتين وبنات وحملة هي ام المرأة التي ماتت او لاشتر
 ماتت هذه الحدة عن زوج واخوين **فنقول الاصل فيه**
 اي فيما ذكره من ضرورة بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة
 والمراد ما يتناول هذين النوعين الاخرين فقط ان تظهر
 المسئلة الميت الاول بالقواعد السابقة وتعطي سهام
 كل وارث من هذا التصحيح ثم تصح مسئلة الميت الثاني
 بتلك القواعد ايضا وتنظر في ما في يده من التصحيح الاول
 وبين التصحيح الثاني ثلثة احوال هي المماثلة والموافقة
 والمباينة فان استقام سبب المماثلة ما في يده من التصحيح
 الاول على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضرب على قياس
 ما مر في باب التصحيح من ان سهام كل فريق ان كانت منقسمة
 عليهم بلا كسر فلا حاجة الى ضرب فان التصحيح الاول ههنا
 بمنزلة اصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة فيس
 المقسوم عليهم مرة وما في يدي الميت الثاني بمنزلة سهامهم
 من اصل المسئلة ففي صورة الاستقامة تصح المسئلان من التصحيح
 الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين
 على ما ذكر في الكتاب وذلك لان المسئلة الاولى ردية لان
 اصلها اثني عشر لاجتماع الربع والنصف والسدس فاذا اخذ
 الزوج منها ثلثة والبنت ستة والاقراثنين بقي منها واحد

يجب ردها على البنت والاقرب قدر سهامها فاذا اردنا المسئلة
 الى اقل خارج من لا يرد عليه صارت اربعة و اذا اخذ الزوج
 منها واحد بقي ثلثة فلا يستقيم على الاربعة التي هي من سهام
 البنت والاقرب بل بينهما مباينة فيضرب هذا السهام التي هي بمنزلة
 الرأس في ذلك الاقل فيحصل ستة عشر فالزوج منها اربعة
 و البنت تسعة و للام ثلثة ثم تلك الاربعة التي للزوج
 منقسمة على وى ستة المذكورين فزوج و بنت و واحدة منها قلامه
 ثلث ما بقي وهو ايضا واحد و لابيها اثنان فاستقام ما كان
 في يد الزوج من التجميع الاول على التجميع الثاني و صحت المسئلة
 من التجميع الاول و ان لم يستقم ما في يده من التجميع الاول على
 التجميع الثاني فانظر ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق التجميع
 الثاني في جميع التجميع الاول على قياس ما مر في باب التجميع من انه
 اذا انكسر سهام طايفة واحدة عليهم و كان بين سهامهم و رؤسهم
 موافقة يضرب وفق الرأس في اصل المسئلة فكذا يضرب وفق
 التجميع الثاني الذي بمنزلة الرأس هناك في التجميع الاول
 القايير ههنا مقام اصل المسئلة فيحصل به ما يصح منه المسئلان
 كما اذا ماتت البنت ايضا في ذلك المثال و خلفت كما ذكر ابنين
 و بنتا واحدة فان ما في يدها من التجميع الاول تسعة و تصح
 مسئلان من ستة و بينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث الستة

المسئلتين
فمح

و هو اثنان في ستة عشر فالمبلغ وهو اثنان و ثلثون مخرج المسئلتين
 فمن كان سهامه من الستة عشر اعني و رثة الميت الاول تضرب
 سهامه تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل
 نصيبه و من كان سهامه من ستة اعني و رثة الميت الثاني يضرب
 سهامه في وفق ما كان في يد البنت وهو ثلثة فالحاصل كان نصيبه
 و قد كان الاقرب الميت الاول ثلثة من ستة عشر تضربها في اثنين
 يحصل ستة ففي لها و كان للزوج اربعة من ستة عشر تضربها
 في اثنين يحصل ثمانية ففي له و هي منقسمة على و رثة فلزوجيه
 منها سهمان و لابيها اربعة و لامه سهمان مما بقي
 ايضا و ان ضربت نصيب كل من و رثته من ستة عشر في ذلك
 الى فوق لم تختلف الحال و كان لكل من ابني البنت سهمان من
 مسئلتهما و هي الستة فاذا ضربناهما في الثلثة صارت ستة ففي له
 و كان لبيتهما من مسئلتهما سهم واحد فاذا ضربته في الثلثة كان
 ثلثة ففي لها و كان لجدتها من مسئلتهما ايضا سهم واحد يضرب
 في ثلثة ففي لها و قد كان لها باعتبار لو عما اما من مات اولاد ستة
 من اثنين و ثلثين ففي يد الحدة تسعة فان كان بينهما اي بين
 ما في يده من التجميع الاول و بين التجميع الثاني مباينة فاضرب
 كل التجميع الثاني في كل التجميع الاول على قياس ما ذكر في باب
 التجميع على تقدير المباينة بين رؤس طايفة و بين سهامهم

كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي ام المرأة المتوفات
اولا وخلفت زوجها واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت
اتقوا تصحيح مسائلهما اربعة وبين التسعة والاربعة مائة
فاضرب الاربعة في التصحيح السابق اعني اثنين وثلاثين يبلغ
مائة وثمانية وعشرين فهي مخرج المسيلتين فمن كان له نصيب
من اثنين وثلاثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة
الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في
جميع ما كان في يده الجدة وهي التسعة فتقول قد كان لامرأة
من ماتت ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان من الاثنين والثلاثين
فاذا ضربتهما في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي له وكان لامرأة
فاذا ضربتهما في الاربعة صار ثمانية فهي لها وكان لكل واحد
من ابني من مات ثانيا وهي بنت الميت الاول ستة من ذلك
العدد فاذا ضربتهما في الاربعة يبلغ اربعة وعشرين فهي لهما
وكان لبنيتي ثلثة من ذلك العدد فاذا ضربتهما في الاربعة يبلغ
اثني عشر فهي لهما وكان لزوج من مات رابعا وهي الجدة المذكورة
من الاربعة التي هي مسئلتها سهمان فاذا ضربتهما في التسعة التي
كانت في يدها نصيب ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد من
من الاخوين من مسئلتها سهم واحد يضرب في التسعة فيكون
التسعة فهي لكل واحد منهما فالملح الحاصل من كل واحد من

الضربين

الضربين على تقديري الموافقة والمباينة فخرج المسيلتين
وما اندرج فيهما واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة
من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة الضياء الورثة من
التصحيح فسهام ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلة تضرب
في المضروب اعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة او في وقفة
على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد
منهم في هذه المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قد بيناها
لك فيما فصلناه في مثال التوافق والتباين والتسبب فيه
ان التصحيح الثاني او وقفة منهما بمنزلة المضروب في اصل
المسئلة ثمة وسهام ورثة الميت الثاني من تصحيح المسئلة
تضرب في كل ما في يده على تقدير المباينة او في وقفة على تقدير
الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر
نصيبه من ذلك المبلغ كما بينت عليه فيما قبل سابقا وذلك
لان حق ورثة الميت الثاني انما هو فيما بيده فصار سهام
كل منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قيل القسمة
او مات رابع او خامس منهم قبلهما فاجعل المبلغ الى المبلغ الذي
صحت منه المسئلة الاولى والثانية مقام تصحيح المسئلة الاولى
واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام المسئلة
الثانية في العمل كان الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا

فيصير الميت الثالث ميتاً ثانياً **ثم على الرابعة والخامسة**
كذلك الى غير النهاية فانه لما صار مسئلة الميت الاول
 والثاني والثالث تصحيحاً واحداً صاروا كلهم ميتاً واحداً
 فيصير الميت الرابع ميتاً ثانياً وكذا الحال اذا صار تصحيح
 الرابعة من المولي تصحيحاً واحداً كانوا بمنزلة ميت واحد
 وصار الخامس ميتاً ثانياً وهكذا الى ما لا يتناهى ثم ان المصنف
 لما ذكر في اصل باب المناسحة الاستقامة والموافقة والمباينة
 وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلاثة واعتبر في موطن الترتيب
 وجعل موت الاول منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني مثالا
 للموافقة وموت الثالث مثالا للمباينة **فان قلت** قد اعتبر
 هذه الاحوال الثلاثة بين نصيب الميت الثاني وبين تصحيحه
 ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تصحيحه **قلت**
 قد عرفت انه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني تصحيحاً
 واحداً صار بمنزلة ميت واحد وصار الميت الثالث ثانياً
 وعلى هذا القياس حال الرابع والخامس وما بعدهم فلا حاجة
 الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا على حدة يكون فيه الميت
 الثاني ثانياً حقيقة وقد استغني برعاية الترتيب في موت تلك
 الورثة عن ايراد مثال آخر للثالث والرابع فان قيل بعد المناسحة
 قد يكون يتعاقب موت الورثة من الميت الاول عن ورثة

اخرى

اخرى كما ذكرناه وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث
 الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين
 علي ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالاولاد والاحفاد
 او غيرها فكيف يكون الحال **ههنا قلنا** هي على قياس ما ذكر في
 الكتاب اذا لفرق في العمل بين المناسحات المتعددة في مرتبة
 واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة فيما ذكره
 الشيخ وافى بما قصده ولا يقال كيف صح منه ايراد المثال قبل
 ان يذكر الاصل في المناسحة لاننا نقول ذلك مثال لصيرورة
 بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة فلذلك قدمه بهذا الاصل
 الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة بذلك **باب ثورث**
ذوي الارحام وذو الرحم هو في اللغة يعني ذي القرابة
 مطلقا وفي الشريعة هو كل قريب ليس يذي سهم اي ذي فرض
 مقدر في كتاب الله او سنة رسول الله او اجماع الامة والاعصية
 يحوز المال عند الانفراد ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو كذا
 يترك الواو وتوجيهها انما هو او للعطف على الجملة السابقة
 الى هذا باب ذوي الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى ما قيل
 من ان المصنف لما خرج بيان من فرغانة الى بخاري وجد فيها الفريضة
 المنسوبة الى القاضي الامام علاء الدين السمرقندي في ورقتين
 واستحسنها واخذ في تصنيف هذا الكتاب شرها لها وكان

القاضي قد جعل فيها الورثة ثلاثة اقسام قيدا بصاحب
الفرايض ثم عطف عليه العصية ثم عطف ذوي الرحم
فقال وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدر
ولم يتعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قدر
تلك الواو في الشرح مع تصديره الكلام **بالباب والايدي**
عليك ان هذا تكلف يارد ويقتضي وجود واو بن كافي عبارة
تلك القرائن مع فقرة من باب ضرب وفقدانا يكرس القار
وفهمنا ان الثانية في اكثر النسخ مهننا وهو قد فقد الاولى وايضا
في كثير منها كما هو الاولى وكانت عامة الصلابة اي اكثرهم عمر
وعلي وابن مسعود وابو عبيدة ابن الجراح ومعاد ابن جبل
وابي الدرداء وابن عباس رحمهم الله في رواية عنه مشهورة
وغيرهم رضوان الله عليهم اجمعين **رون ثورث ذوي**
الارحام وتابعهم في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم
وشريح وابن سيرين والحسن وعطاء ومجاهد وبيه قال
اصحابنا ابوج وابي يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم رح وقال
زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة ولا ميراث
لذوي الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض
والعصيات في بيت المال وتابعهما في ذلك من التابعين
سعيد بن المسيب بن جبير وبيه قال مالك والشافعي

اخترج الباقون يانه تعا ذكر في ايات الموارث نصيب ذوي الفرائض
والعصيات ولم يذكر لذوي الارحام شيئا ولو كان لهم حق
لبينه وما كان ريبك شيئا وبانه عم لما استنجز عن ميراث
العمة والحالة قال اخبرني جبرائيل عم ان لاشي لهما وانا قوله
تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى
اذ معناه كما مر بعضهم اولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى
وهكم به لان هذه الآية نخت التوارث بالموالات كما كان في
ابتداء قدوم مد المدينة فما كان لمولي الموالات والمواخات في
ذلك الزمان صار مضمونا في ذوي الارحام وما بقي عندنا
من ارث مولي الموالات صار متاخرا عن ارث ذوي الارحام
كما نبهت عليه فيما سلف فقد شرع الله لهم الميراث بلا فصل
بين ذي رحم له فرض او تعصيب وبين ذي الرحم ليس له
شيء منها فيكون الكل بهذه الآية فلا يجب تفضيلهم كلهم
في آية الموارث وايضا روي ان رجلا رى سهما الى سهيل
بن حنيفة فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب في ذلك
ابو عبيدة بن الجراح الى عمر رضي فاجابه بان النبي صلى الله
وسله رسول له مولي من لامولي له والحال وارث من لا وارث له
لا يقال المقصود بمثل هذا الكلام النفي دون الاثبات كقولهم
الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة فكانه قيل من

كان وارثه الخال فلا وارث له لاننا نقول صدر الحديث يائي
 عن هذا المعنى بل نقول بيان المشروع بلفظ الابنات واردة
 النبي يودي الى الالتباس فلا يجوز من صاحب الشريعة الكاشف
 عننا وايضا لما مات ثابت ابن الدخراج قال عم يقس بن قاصم
 هل تعرفون له نسبا فيكره فقال انه كان فينا غريبا فلا تعرف له
 الا ابن اخت هو ابو لبانة بن عبيد المنذر فجعل رسول الله
 ميراثه له والتقويق بين ما روينا موافقا للقران وبين ما روينا
 مخالفا له ان يحمل ما روينا على ما قبل نزول الآية الكريمة
 ان يحمل على ان العمدة والخال لا يرتان مع عصبة ولا مع ذوي
 فرض يرد عليه فان الرد على ذوي الفروض موقوف على توريث
 ذوي الارحام وان كانوا يرتون مع من لا يرد عليه كالزوج
 والزوجة وذو الارحام اربعة اصناف الصنف الاول
 ينتهي اي ينسب الى الميت وهم اولاد البنات وان سفلوا
 ذكورا كانا او اثنا او اولاد بنات الابن لذلك والصنف الثاني
 ينتهي اليهم الميت وهم الاجداد والجندات الساقطون اي
 الفاسدون وان سفلوا كانوا كاب ام الميت وان علوا كاب ام
 الميت واب اب امه والجندات الساقطات اي الفاسدات
 وام اقارب امه والصنف الثالث ينتهي الى ابوي الميت وهم
 اولاد الاخوات وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد ذكورا

صورة اولاد البنات هكذا

صورة اولاد بنات الابن هكذا

فقط ان هذا الصنف الثاني

اخت لام
 اخت لاب
 اخت لام

وانا

اخت لام
 اخت لاب
 اخت لام

وانا وسواء كانت الاخوات لاب وام او لاب او لام وبنات
 الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين او من
 احدهما وبنو الاخوة لام وان سفلوا وانما اطلق الاخوات والاخوة
 ههنا يقول له لام لان بني الاخوة لاب وام من العصبات ولذلك
 لم يمكنه ان يختصر في العبارة بان يقول واولاد الاخوة كما
 قال اولادهم واولاد الاخوات والصنف الرابع ينتهي الى
 جدي الميت وهما اب الاب واب الاقارب جدتيه وهما ام
 الاب وام الاقارب وان كن اخوات له من امه فهن ايضا منتمة
 الى جدته من قبل ابيه وهما العمات على الاطلاق فانهن اخوات
 لاب الميت فان كن اخوات له من الابوين او من الاب فهن
 منتمة الى جد الميت من قبل ابيه والاعمار لام فانهم اخوة
 لابيه من امه فهما ايضا منتمون الى جدّة الميت من قبل ابيه
 واعتبر في الاعمار كونهم لام لانهم من الابوين او من الاب
 عصبة والخال والخالات فانهم اخوة واخوات لام الميت
 فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها فهما منتمين الى جدته من
 قبل امه وان كانوا من امها كانوا منتمين الى جدته من قبل امه
 فهو لام المذكور في امثلة الاصناف الاربعة وكل من يدلي الى
 الميت بهم من ذوي الارحام والمراد بمن يدلي بهم ما يتناول من
 اشرا اليهم يقولنا وان علوا وان سفلوا في الاصناف

قال لاب وام خال لاب خال له

قال لاب وام خالة لاب خالة له

ابن

في المثالين السابقين لنا
 ولا يجمع اقضاء عما ذكرنا
 وقيد الاخوة ههنا مع

سواء كان
 من ذوي الارحام
 من ذوي الارحام
 من ذوي الارحام

الثلاثة ويتناول اولاد الصنف الرابع ولكن لا يتناول من
 يعلو من الاعمار المذكورة والعات والافعال والخالات
 كعمومة ابوي الميت وخولتها وعمومة ابوي ابوي الميت
 وخولتها مع انهم من ذوي الارحام فاورى من التبعض
 تبينها على ذوي الارحام ليس مخفى من فيما ذكره من الاضاف
 الاربعة ومن يدلي بهم وان ادريج هو لاء بنوع تاويل في
 المذكورين كان ايراد كلمة التبعض بناء على انه ايراد ان كل
 واحد من هؤلاء ومن يدلي بهم من ذوي الارحام واختلف
 الرواية عن ابي حنيفة في تقدير بعض هذه الاضاف على
 بعض روي **ابي سليمان بن محمد بن الحسن** عن ابي حنيفة ان اقرب
الاضاف الى الميت واولادهم في الورثة عنه هو الصنف الثاني
 وهم الساقطون من الاجداد والجدات وان علوا ثم الصنف
 الاول وان سفلوا ثم الثالث وان تزلوا ثم الرابع وان بعدوا
 بالعلو والسفل وتابعد في ذلك عيسى بن ايان عن ابي حنيفة
 وروي ابي يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن ساعدة
 عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب الاضاف واولادهم
 في الميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب
 العصبات ان يقدم منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم
 الاعمار وهو المأخوذ للفقهاء وحكي عن ابي عبد الله الفقيه

كلها خال وخالة

.....

.....

اول

انه

انه كان يوقف بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة
 رضى قول الاول وما رواه ابي يوسف قول الاخير وجه
 الرواية الاولى وان الجدا اب الامر قوي سببا من نسب اولاد
 البنات لان الانثى التي في درجة ابنتي امر الامر صاحبة فرض
 دون الانثى التي في درجة ابن البنت فاعلمت بها صاحبة
 فرض وايضا الجدا اب الامر يساوي وولد البنت في الاتصال
 بالميت بواسطة واحدة ثم الجدا زيادة قرب حكما حتى قالوا
 لا يقتضى معو بالميت بخلاف ولد البنت فانه يقتضى به فيكون مقبلا
 عليه والوجه في الرواية المأخوذة للفقهاء ان ذوي الارحام يرتبون
 على سبيل التعصيب من وجه اذ يقدم منهم الاقرب فالاقرب فوجب
 ان يعتبروا في التورث بالعصبات من كل وجه وقد قدم في
 العصبات من كل وجه بنوا اباء الميت على الجدا اب الاب وسائر
 العصبات وان كان هذا الجدا لا يقتضى به وابن الابن يقتضى به
 فكذا في ذوي الارحام يقدم اولاد البنت على الجدا اب الاب
 وعندهما اي عند ابي حنيفة ورجع الصنف الثالث وهم اولاد
 الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لامر مقدم على الجدا اب الام
 وان كان قياس مذهبهما في الجدا اب الاب ومقاسمة الاخوة
 والاخوات مادام القسمة خير اليه من تلك جميع المال يقتضي ان لا
 يقدم الصنف الثالث على الجدا اب الامر الذي واما ابو حنيفة فقد جري

قال ذلك كتب عن ابي حنيفة الذي قبله عن الصنف

في ذوى الارحام على قياس مذهبه في العصبات حيث قدم
 ههنا الجد اب الام الذي هو في درجة الجد اب الاب على اولاد
 اب الميت فلا يرتبون معه كما ان تقديره في قول الاخيريات
 الميت في ذوى الارحام على الجد اب الام جاز على مذهبه في
 العصبات حيث كان هناك ابن الابن مقدما على الجد اب الاب
 وذكر بعض الشارحين انه وقع في بعض النسخ في بيان مذهبه
 هذه العبارة لان عندهما كل واحد منهما اولي من فرعه وفرعه
 وان سفل اولي من اصله قال ولم يتصل منها معنى فهي من
 ملحقات بعض الطلبة القاصي بن لامن كلام الشيخ وهذا
 يوجد في النسخ القديمة ولما فرغ من ترتيب الاصناف الاربع
 شرع ان يبين كيفية ترتيب كل واحد منهم **فصل في النصف**
 الاول الذي هو اولاد البنات واولاد بنات الابن او ليهم
 بالميراث اقربهم الى الميت كانت البنت فاعلمنا اولي من بنت
 بنت الابن لان الاولى تدلى الى الميت بواسطة واحدة والثانية
 بواسطة اثنين وهذا قول اهل القرابة وهو ابو جوصا حياه
 رض وزفر وعيسى بن ايان قالوا استحقاق ذوى الرحم باعتبار
 معنى العصوية ولهذا قدم في الاصناف الاربعه من هو اقرب
 ويسحق الواحد منهم جميع المال وفي العصوية الحقيقة يكون
 زيادة القرب تارة بقله الذي حية واخرى بقوة القرابة السبب

النسب

النسب كما في تقدير البنوة على الابوة فكذلك فيها فيه معنى
 العصوية يثبت التقدير بقرب الدرجة كما يثبت بقوة
 السبب النسب ففي الصورة المذكورة يكون المال كله لبنت
 البنت واما جعل التزويج وهو الذين ينزلون المدلي منزلة
 المدلي به في الاستحقاق كعلقة والشعبي ومسروق والوعيد
 والقاسم بن سلام والحسن بن زياد رح فيجعلون المال بينهما
 كانه مشترك كما لو ترك بنتا وبنت ابن فيكون المال بينهما
 اما ارباعا على قياس قول علي ثلثة ارباعه لبنت البنت وربعه
 لبنت بنت الابن لانه يرى بالرد على بنت الابن مع بنت الصبية
 واما اسداسا على قياس قول ابن مسعود وخمسة اسداسه
 لبنت البنت وسدسه لبنت بنت الابن لانه لا يرى الرد على
 بنت الابن مع الصبية ويستدلون على التزويج بان الاستحقاق
 لا يمكن اثباته بالرأي ولا نص ههنا من الكتاب ولا من السنة
 او الاجماع فلا طريق سوى اقامة المدلي به لثبت له الاستحقاق
 الذي كان ثابتا للمدلي به فنصيب كل اصل يتقل الى فرعه ويؤيده
 ان من كان منهم ولذا صاحب فرض او لعصبة كان اولي من
 ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار المدلي به ويرد على قوليهم
 انه يلزم منه امر فاحش هو حرمان الميراث يكون المدلي به
 رقيقا وكافرا فيكون الشخص محرم وما عن الميراث بمعنى في غيره

فوجب ان يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة
ولما كان فيه معني العسوية فقام الاقرب وذهب نوح
بن دراج وحيث بن ميثرو من تابعهما الى ان المال بينهما
انضافا لان استحقاقهما انما هو باعتبار الوصف العام الذي
هو الرحم والاقرب والابعد متساويان فيه وهو لا يسمى
اهل الرحم وان استوى وفي الدرجة يان يدلوا كلهم الى الميت
يدى جتين او ثلث دى جات مثلا فولد الوارث اولى من ولد
ذوي الارحام كينت بنت الابن فاعلمنا اولى من ابن بنت بنت
وذلك لان الاولى ولد بنت الابن وهي صاحبة فرض والثاني
ولد بنت بنت وهي ذات رحم والسبب في هذه الاولوية
ان ولد الوارث اقرب حكما والتزجيج يكون بالقراب الحقيقي ان
وجدوا الاقرب القرب الحكمي وان استوى دى جاتهم في القرب
ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كينت ابن بنت
وابن بنت الميت او كان كلهم يدلون بوارث كابن الميت
وبنت الميت فعند ابي يوسف في قوله لاخير والحسن بن زياد
رحمهما الله تعتبر ايدان الفروع المتساوية الدرجة المذكورة
ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورهم وانوثتهم سواء
اتفقت صفة الاصول المذكورة والاثوثة كما في المثال الذي
ذكرناه لا دلايمر كلهم بوارث او اختلفت كما في المثال المذكور

وهو
بمقتضى ما ذكرناه من ان
الاقرب هو الذي له القرب
الاقرب هو الذي له القرب
الاقرب هو الذي له القرب

وهو بنت ابن بنت وابن بنت بنت بنت لخلقهم عن ولد الوارث
فان كانت الفروع ذكورا فقط او اناثا فقط تساوي في القسمة
وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين ولا يعتبر في
القسمة صفات اصولهم وهو واية شاذة عن ابي حنيفة
يعتبر ايدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة
والاثوثة موافقا لهما اي لابي س في قوله الاخير والحسن بن
زياد ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع
ميراث الاصول مخالفا لهما وهو القول الاول لابي س واشهر
الروايتين عن ابي حنيفة والظاهر من مذهبه واعلم ان المص
اختار في ذوي الارحام مقالة اهل القرابة والمذكور في شرح
المبسوط ان الحسن بن زياد من اهل التنزيل كما اشرنا اليه
عن قريب فجعل قوله مع ابي س محل نظره الدليل على القول
الاخير لابي س ان استحقاق الفروع انما يكون لمعني فيهم
لا لمعني في غيرهم وذلك المعني هو القرابة التي هي في ايدان
الفروع وقد احدث الحجة ايضا وهي الولادة فيساوي الاستحقاق
فما بينهما وان اختلفت الصفة في الاصول الا ترى ان صفة
الرق او الكفر غير معبرة في المدي به بل انما يعتبر في المدي
فكذا صفة الذكورة والاثوثة تعتبر فيه فقط واستدل
باتفاق الصحابة على ان للعمة الثلثين والحالة الثلث ولو كان

الاعتبار بإيدان المخرج لكان المال بينهما نصفين فظهر
 ان المعتبر في القسمة هو المدي به فانه الاب في العدة والامر
 في الخالة وايضا قد اتفقنا على انه اذا كان احدهما وادوارث
 كان اولى من الآخر فقد ترجح باعتبار معني في المدي به كما اذا
 ترك الميت ابن بنت و بنت بنت عنهما اي عند ابني من الحسن
 يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الايدان اي ايدان
 الفروع وصفاتهم فثلثا المال لابن البنت و ثلثه لبنت البنت
 وعندك يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة
 في الانوثة فيعتبر عنده ايضا ايدان الفروع ولو ترك بنت
 ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع اثلاثا
 باعتبار الايدان ثلثاه للذكر و ثلثه للانثي كما في الصورة
 السابقة وعندك يكون المال بين الاصول اعني في البطن
 الثاني الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالذكر والانوثة
 وهو بنت البنت وابن البنت اثلاثا وح يكون ثلثاه لبنت
 ابن البنت لان ذلك نصيب ابيها قد انتقل اليها و ثلثه لابن
 بنت البنت فانه نصيب امه فانتقل اليه فصار الارث
 بينهما في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبهما
 وهو ان للانثي من الفروع ضعف ما للذكر وما كان
 قول محمد محتاجا الي زيادة تفصيل اشارة اليه بقوله

The diagram shows two square frames. The left square contains a 3x3 grid of dots, with the top-left dot missing. The right square contains a 3x3 grid of dots, with the top-left dot missing and the bottom-right dot filled.

يا اجماع المذكور مثل هذا الشئ

سید محمد رفیع کمالی

بالاجماع للذكر مثل حظ الانثيين

و كذلك

وكذلك عند محمد اي كما اعتبر عتده حال الاصول في
البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عنده حال
الاصول المتعددة اذا كان في اولاد البنات المتساوية
في الدرجة يطون مختلفة وح يقسم المال على اول بطن
اختلف في الاصول بالذكورة والانوثة للذكر مثل
خط الانثيين ثم يجعل الذكور من ذلك الي بطن
طائفة على حدة والاناث ايضا طائفة اخرى على حدة
بعد القسمة على الذكور والاناث فما اصاب الذكور
من اول بطن وقع فيه الاختلاف يجمع ويعطى
فروعهم حسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين
فروعهم من الاصول اختلاف في الذكورة والانوثة
يان يكون جميع ما تنسب بينهما ذكورا فقط او اناثا
فقط وان كان فيما بينهما من الاصول اختلاف يجمع ما اصاب
الذكور ويقسم على اعلی الخلاف الذي وقع في اولادهم
ويجعل الذكور صفاتهم ايضا طائفة والاناث طائفة
على قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهن ان لم تختلف
الاصول التي بينهما وان اختلفت يجمع ما اصابهن ويقسم على اعلی الخلاف
الذي وقع في اولادهن هكذا يعمل الى ان ينتهي بهذه الصورة
اصل المسئلة من خمسة عشر والمضروب من اربعة والاضرب من اثنين



البنين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة نضجها في
 المضروب الذي هو اربعة يبلغ اربعة وعشرين وتقسيمها
 على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة فيعطى الابن
 اثني عشر والبنين ايضا اثني عشر ثم يدفع نصيب الابن
 الى آخر فروعها من البطن السادس لعدم الاختلاف ويقسم
 نصيب البنين على الابن والبنات اللذين يارأى في البطن
 الخامس للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ثمانية والبنات
 اربعة فيدفع نصيب كل منهما الى فروعها في السادس وكان
 لطائفة البنات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة
 فضر بناها في ذلك المضروب اعني الاربعة فيحصل ستة
 وثلثون فاذا نظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا
 اختلافا في البطن الثالث اذا كان فيه يارأى البنات التسع
 ست بنات وثلثة بنين فقسما نصيبهن اعني الستة
 والثلثين للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب البنين ثمانية
 عشر والبنات ثمانية عشر ثم جعلنا الذكر طائفة والبنات
 طائفة ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابع
 يارأى طائفة البنين ابنا وبنين فقسما عليهم ما اصاب البنين
 الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنين
 تسعة ثم دفعنا نصيب الابن الى آخر فروعها لعدم الاختلاف

ولم نجد

ولم نجد يارأى البنين في الخامس اختلافا بل في السادس اذا كان
 فيه يارأى ابنا وبنين فقسما عليهما نصيب البنين اعني التسعة
 للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن ستة والبنات ثلثة وكذلك
 وجدنا في الرابع يارأى طائفة البنات الست ثلث بنات وثلثة
 بنين فقسما عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين
 فاعطينا البنين منها اثني عشر والبنات ستة ثم جعلنا ما
 طائفتين ولما نظرنا الى ما هو اسفل من الرابع وجدنا في البطن
 الخامس يارأى البنين الثلاثة ابنا وبنين فقسما نصيبهم
 الذي هو اثني عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب الابن
 ستة والبنين ستة فدفعنا نصيب الابن الى فروعها في
 السادس وقد وقع فيه يارأى البنين ابنا وبنين فقسما
 نصيبهما عليهما فاصاب الابن اربعة والبنات اثنان ووجدنا
 في الخامس ايضا يارأى البنات الثلث اللاتي في البطن ابنا وبنين
 فقسما نصيبهن اعني الستة عليهم فاصاب الابن ثلثة
 والبنين ثلثة فدفعنا نصيب الابن الى فروعها في السادس
 ووجدنا فيه يارأى البنين ابنا وبنين فقسما الثلثة بينهما
 فاصاب الابن اثنان والبنات واحد واذ جمعنا هذه الانصاف
 كلها كانت ستين كما رقت يارأى الفروع في البطن السادس
 وكذلك محمد ياخذ الصفة اي الذكورة والانوثة من اصل

والجدة تابعة لتابعه وهو خلاف المعقول وليس يلزم مثل
ذلك في الاولاد فافتراضي ان استوت منازلهما اي من جاتهم
في القرب والبعده وليس فيهم مع الاستواء في الدرجة من
بدلي يوارث كاب اب ام الاب وام اب ام الاب او كان كلهم
يدلون يوارث كاب ام اب اب اب اب اب اب اب اب اب اب
وانتفت صفة من يدلونهم في المذكورة والاثنية كما ذكرنا
من مثال عدم الادلاء بالوارث فان الجد والجدة في ذلك المثال
متحدان فيمن يدلان به فلا يتصور هناك اختلاف في صفة
المدي به واتحدت ايضا قرابتهما بان يكون كلهم من جانب اب
الميت او من جانب امه كما في ذلك المثال فالقسمة ح علي
ايد النهر اي يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشروط
باعتبار صفات ايدان الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل
المال في ذلك المثال اثلاثا ثلثاه لاب اب ام الاب وثلثه لامر
اب ام الاب وان اختلفت مع استواء الدرجة صفة من
يدلون بهم في الذكورة والاثنية كما في المثال الذي ذكرناه
لاداء الكل يوارث يقسم المال علي اول بطن اختلف كما في
المنصف الاول اي يقسم بينهم علي ان للذكر مثل حظ الانثيين
ثم يجعل الذكر حصايفة والاناث طايفة علي قياس ما تقر
في المنصف الاول وان اختلفت قرابتهما مع استواء درجاتهم

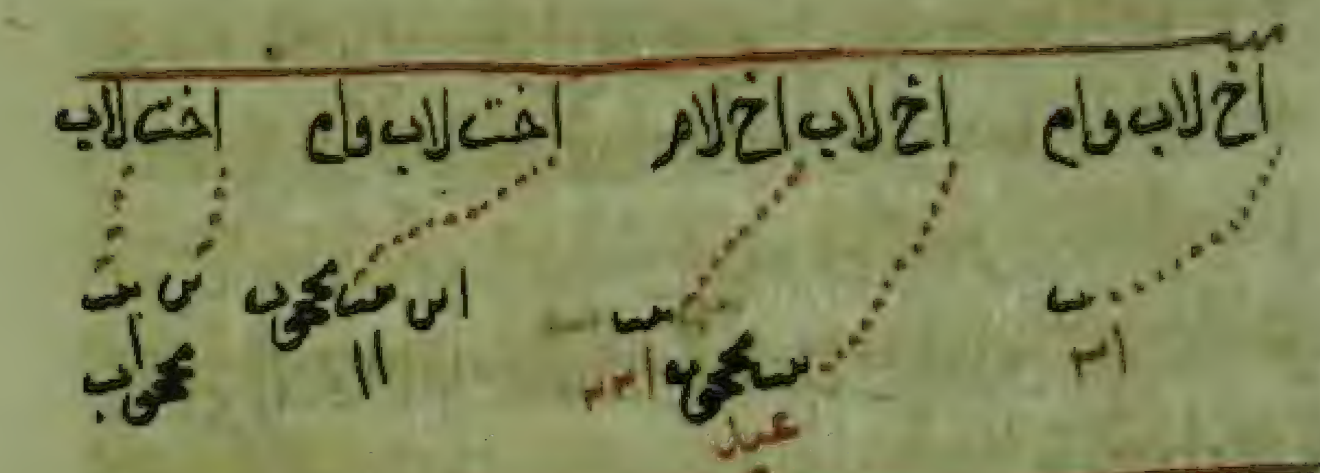
كما اذا ترك ام اب اقرب الاب واقرب اب اب الامر فالثلاثان
لقربة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقربة الامر وهو
نصيب الامر وذلك لان الذين يدلون بالاب يقسمون مقامه
والذين يدلون بالامر يقسمون مقامه فيجعل المال اثلاثا كما
ترك ابو بن ثمر ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو تحدثت قرابتهما
اي يقسم الثلاثان علي ذوي قرابة الاب والثلث علي ذوي قرابة
الامر علي قياس ما عرف في اتحاد القرابة **والضابط ان يقال**
اما ان يكون هناك استواء الدرجة او لا فعلي الثاني الاقرب
اولي وعلي الاول اما ان يتحد القرابة او تختلف فان اختلفت
يقسم المال اثلاثا كما ذكرنا فان اتحدت فان انتفت صفت
الاصول فالقسمة علي ايدان الفروع وان لم يتفق يقسم المال
علي اعلي الخلاف كما في المنصف الاول فامل **فصل في المنصف**
الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنات
الاخوة لامر الحكم فيهم كالحكم في المنصف الاول وهم اولاد البنات
واولاد بنات الابن اعني اولادهم بالبنات اقرب الي الميت
فبنت الاخت اولي من ابن بنت الاخ لانما اقرب وان استويا
في درجة القرب فولد العصبة اولي من ولد ذوي الارحام
كنت ابن اخ وابن بنت اخت كلاهما لاب وامر اولادها
لاب وامر الامر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانما ولد العصبة

الذي هو ابن الاخ شران المهرج قال ههنا فولد العصبة وقال
في الصنف الاول فولد الوارث و اراد بولد الوارث هناك ولد
صاحب القرص فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول ذوى مهر
هو ولد العصبة وهو في درجة ولد ذى المهر وذلك
لان ولد ذى المهر في البطن الثاني من اولاد البنات و ولد العصبة
في البطن الثاني من اولاد البنين اما عصبة كابن ابن الابن
او صاحب فرض كنت ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان
ولد صاحب فرض اختصارا في العبارة واختار في الصنف
الثالث ولد العصبة لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض
في درجة ولد ذى المهر وذلك لان ولد صاحب الفرض في
البطن الاول من اولاد الاخوات فقط و ولد ذى المهر اما
هو في البطن الثاني وما بعده فلا يتساويان في الدرجة
مخلاف ولد العصبة فانه قد يكون في درجة ولد ذى
المهر كنت ابن الاخ مع ابن بنت الاخت ولو كانا اي بنت
ابن الاخ و ابن بنت الاخت لا فرق كان المال بينهما المذكور مثل
خط المائتين عند ابي يوسف رج باعتبار الابدان فان الاصل
في الموارث تفضيل الذكر على الانثى وانما يترك هذا الاصل
في الاخوة والاخوات لا فرق بالنسبة على خلاف القياس اعني قوله
تعاقر شركاء في الثلث و ما كان محصيا صاعى القياس لا يلحق به

ماليس

ماليس في معناه من جميع الوجوه وليس اولاد هو لاد في معناه
من كل وجه اذ لا يرتفع بالقرضية شيئا فيمهر ذلك الاصل
و ايضا توريث ذوى الارحام يعني العصوبة فيفضل فيه
الذكر على الانثى كما في حقيقة العصوبة وعند مرجع المال بينهما
انصافا باعتبار الاصول وهو ظاهر الرواية والوجه فيه ان
استحقاق الميراث بقراءة الامر و باعتبار هذه القرابة
لا تفضل للذكر على الانثى اصلا بل ربما يفضل الانثى عليه
الا يري ان امر الامر صاحبة فرض بخلاف اب الامر فان لم يفضل
الانثى ههنا فلا اقل من المساوي اعتبارا بالمدي به وان استوفى
في القرب وليس فيمهر ولد عصبة كنت بنت الاخ و ابن بنت
الاخ او كان كلهم اولاد العصبات كنتي ابني الاخ لاب وام
اولاد او كان بعضهم اولاد العصبات وبعضهم اولاد اصحاب
الفرايض كنت الاخ لاب وام و بنت الاخ لا فرق بيني سق رج
يعتبر الاقوي في القرابة فعنده من كان اصله اخا لاب وام
اولي عنده من بنت بنت اخ لاب ومن كان اصله اخا لاب اولي
من كان اصله اخا لامر كما قرب يسترد عليك تفصيله و مرجع
يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع
والجمان في الاصول وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رج في امه
كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول

على ما تقرر هناك شرأته اورد مثالاً و اشار الى قول الامامين
فقال كما اذا ترك الميت ثلاث بنات اخوة متفرقين اي بعضهم
لاب وامر بعضهم لاب فقط وبعضهم لام فقط وكذا اذا ترك
ثلاثة بنين و ثلاث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة



اخت لام عند ابي يوسف رح يقسم كل المال بين فروع بني
الايمان ثم بين فروع بني العلات ثم بين فروع بني الاخفاف
للكر مثل حظ الانثيين باعتبار الايدان اي ايدان الفروع
وصفاتهم يعني انه تقدم عنده فروع بني الايمان على غيرهم
لانهم اقوي في القرابة فيجعل المال ارباعاً فيعطى اثني الاخت
لاب وامر بعيني وبنت الاخ لاب وامر بعوا بنت الاخت
لاب وامر بعوا اخر فان لم يوجد فروع بني الايمان يقسم
المال على فروع بني العلات باعتبار ايدانهم لان قرابة الاب
اقوي من قرابة الام فيجعل المال بينهم ارباعاً ربعان

لاين الاخت لاب و ربع لبنت الاخ لاب و ربع الآخر لبنت
الاخت لاب فان لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال
على فروع بني الاخفاف ارباعاً باعتبار الايدان فتصح
المسئلة على رايه من اربعة وعندم يقسم تلك المال بين
فروع بني الاخفاف على السوية اثنان الاستواء اصولهم في
القسمة فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لام صارت كاعنا
اختان لام فتأخذ في ثلثي ثلث المال و ياخذ الاخ لام ثلثة
ثم ينقل نصيبها الى فروعها والباقي وهو ثلثا المال بين
فروع بني الايمان انما ارباعاً باعتبار عدد الفروع في الاصول
فتصير عند الاعتبار الاخت لاب وامر كاختين من الايون
فتساوي اخلاها في النصيب وح يكون نصفه اي نصف
الباقي وهو الثلث لبنت الاخ نصيب ايسها والنصف الاخر
من ذلك الباقي بين ولدي الاخت لاب وامر للذكر مثل حظ
الانثيين باعتبار الايدان اي ايدان الفروع لعدم الاختلاف
في اصول هذين الفرضين فلا شيء لفروع بني العلات
لا غير محجوبون بني الايمان كما سبق وتصح هذه المسئلة عند
محمد من تسعة لان اصل المسئلة من ثلثة واحد منها لبني الاخفاف
الثلثة ولا يستقيم عليهم اثنان لبني الايمان واحد منها لبنت
الاخت لاب وامر واحد لابن الاخت منهن مع بنت الاخت منها

وهما كثلث بنات لان الابن كيتين ولا يستقصر الواحد على الثلث
لكن بين رؤس بني الاخفاف ورؤس بني الاعيان مماثلة فظهر
احدي الثلثين في اصل المسئلة وهو ثلثة ايضا فصار ثلثة
فتصل منها المسئلة كان لبني الاخفاف من اصل المسئلة واحد
ضربناه في الثلثة فكان ثلثة فكل واحد منهم واحد وكان لبني
الاعيان من اصلها اثنان ضربناهما في الثلثة فحصل ستة دفعنا
منها ثلثة الى بنت الاخ واثنين الى ابن الاخت وواحد الى بنت
الاخت وترك الميراث ثلث بنات بني اخوة متفرقين بهذه
الصورة المال كله لبنت ابن الاخ لاب وامر بالاتفاق لانها ولد
العصبة الذي هو ابن الاخ لاب وامر فتكون مقدمة على بنت
ابن الاخ لامر ولها ايضا قوة القرابة من جاني الاب والامر فتكون
فتكون مقدمة على بنت ابن الاخ لاب وقد زاد بعض الشارحين
ههنا مسئلة لاعتبار الجهات وعدد الفروع فقال ولو ترك ابن بنت
اخ لاب وبني ابن اخت لاب وهما ايضا بنتا بنت اخت لاب وامر
وترك ايضا بنت ابن اخت لامر بهذه الصورة عند اي يوسف
المال كله لبنت ابن الاخ لاب وامر بالاتفاق لانها ولد العصبة
الذي هو ابن الاخ لاب وامر فتكون مقدمة على بنت ابن الاخ
لامر ولها ايضا قوة القرابة من جاني الاب والامر فتكون مقدمة
على بنت ابن الاخ لاب لقوة القرابة وعند محمد يقسم المال على الاصول

التي هي

التي هي الاخوة والاقوات ويعتبر فيهم الجهات وعدد الفروع
فما اصاب كل فريق منهم يقسم على فروعهما فاصل المسئلة عند محمد من
ستة لو بود السدس فيها واحد منها وهو سدسها للاخت لامر
واربعة وهي ثلثا للاخت لاب وامر لاننا نعتبر فيها عدد بني
ينتما في كاختين لاب وامر قلها ثلثان والباقي منها وهو واحد
للاخ والاخت لاب للذكر مثل حظ الانثيين يطريق العصبة
واذا اعتبرنا عدد بني ابن الاخت لاسمها كانت كاختين لاب
فالواحد الباقي يكون بينهما وبين ابن الاخ لاب نصفين فاذا
ضربنا خرج النصف وهو اثنان في اصل المسئلة وهو ستة
صار الحاصل اثني عشر كان للاخت لاب وامر من اصل المسئلة
اربعة وقد ضربناها في المضروب اعني الاثنين بلغ ثمانية
اعطيناها لبني بنتها وكان للاخت لامر من اصل المسئلة واحد
ضربناه في ذلك المضروب فكان اثنين فاعطيناها بنت ابنتها وكان
للاخ والاخت لاب من اصلها واحد ايضا فظهرنا في ذلك المضروب
فصار اثنين فقسمتاها بين الاخ والاخت لاب انصافا لما عرفت
فكل واحد منهما واحد فدفعنا نصيب الاخ لاب وهو واحد
الى ابن بنته ودفعنا نصيب الاخت لاب وهو ايضا واحد الى
بنتي ابنتها فلا يستقصر عليهما فاذا ضربنا عدددهما في اصل المسئلة
وهو اثني عشر صار اربعة وعشرين فمنها تصح المسئلة اذا

كان لبتني بنت الاخت من الابوين ثمانية من اثني عشر فمضى منها
 في المضروب الذي هو اثنان فصارت ستة عشر فهي لها وكان لبنت
 ابن الاخت لامرأتان منها ضرباها في المضروب وصارت أربعة
 فدفعناهما اليها وكان لابن بنت الاخ لاب واحد فمضى منها في ذلك
 المضروب فصارت اثنين فمما له وكان لبنتي ابن الاخت لاب واحد فمما
 ضرب منها في الاثنين فلم يتغير فدفعناهما اليها اليها فصارت نصيب
 السنين من الخمسين ثمانية عشر ولكل واحد منهما تسعة
فصل في الصنف الرابع الذي ينتمي الي جدي الميت او جدته
 وهم العمات على الاطلاق والاعمام لامر والاحوال والخالات
 مطلقا الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد استحق المال كله لعدم المصالح
 فاذا ترك عمه واحدة او عمما واحدا لامر او خالا واحدا او خالة
 واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد عن بترامه فان قبل
 هذا الحكم اعني استحقاق الواحد للكل عند الانفرد عن المترام
 مشترك بين الاصناف الاربعة فموجه تخصيص ذكره بهذا
 الصنف قلنا لعله نظر الي ان بيانه في بعد الاصناف يفيد هيئته
 في سايرها فسلك طريق الاختصار وانما لم يذكر الاقربيه في هذا
 الصنف لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم اقرابية
 بخلاف اولادهم كما سيجي واذا اجتمعوا وكان حين قرايتهم متخذا
 بان يكون الكل من جانب واحد كالعمت والاعمام لامر فانهم من

جانب الاب او الاخوال والخالات فانهم من جانب الامر فالاقوي
 منهم في القرابة اولي بالاجماع من كان لاب وامر اولي بالميراث
 ممن كان لاب ومن كان لاب اولي من كان لامر وذلك لان القرابة
 من الجانبين اقوي وهو موقوف وكذا قرابة الاب اقوي من قرابة الامر
 ذكرنا ان كان او اناثا يعني لافرق بين ان يكون الاقوي ذكرًا
 او انثى فعمة لاب وامر اولي من عمه لاب ومن عمه وعمر لامر فاعما
 اقوي قرابة فمما له المال كله وعمه لاب اولي من عمه وعمر لامر
 فانما لقوة قرابتها وكذا الخال والخالة لاب وامر اولي بالميراث
 من خال او خالة لاب ومن خال او خالة لامر والخال والخالة لاب
 اولي منهما اذا كانا لامر وان كانوا ذكورا او اناثا اي على تقدير
 اتحاد حيزه القرابة ان اختلط في الصنف الرابع الذكور والاناث
 واستوت ايضا قرابتهم في القوة بان يكونوا كلهم لاب وامر
 او لاب او لامر فلذلك لم يخط الانثيين كعم وعمه كلاهما لامر
 او خال وخالة كلاهما لامر وامر او كلاهما لاب او كلاهما لامر وذلك
 لان العم والعمة متخذان في الاصل الذي هو الاب وكذا اصل
 الخال والخالة واحد وهو الامر متى اتفق الاصل فالعبرة في
 القسمة بالايديان عندهما جميعا وان كان حين قرايتهم متخلفا بان
 يكون قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعض آخر من جانب
 الامر فلا اعتبار لقوة القرابة فيما بين المختلفين في حينها فلا يكون

من هو اقوى قرابة لكونه من الجانبين او من جانب الاب
اولي من قرابة من جانب الام كعمه لاب وامرؤ خالة لامر
او خال لاب وامرؤ عمه لامر فالثلاثان لقرابة الاب وهو نصيب
الاب والثلاث لقرابة الام وهو نصيب الام واذا ترك عمه
لاب وامرؤ عمه لاب وعمه لامر ترك ايضا مع من خالة لاب
وامرؤ خالة لاب وخالة لامر فالثلاثان امال لقرابة الاب اي
العمت وثلاث لقرابة الام اي الخالات ثم ما اصاب كل فريق من
قرابتي الاب والام يقسم بينهم كما لو اتخذ جيتز قرابتهم فالعمه
لاب وامرؤ في المثال المذكور تخي زالثنتين لان قرابتهما اقوى ولذا
الخالة لاب وامرؤ تخي زالثث لذلك واذا تعددت العمت لاب
وامرؤ يقسم الثلاثان بينهم بالسوية وكذا الحال في تعدد الخالات
لاب وامرؤ يقسم امال بينهم على السوية فان قيل الحكم بان الثلثين
لقرابة الاب ينافي قوله فلا اعتبار لقوة القرابة قلنا امانا فانه
اد المراد باعتبار قوة القرابة هو ان ياخذ الاقوى جميع المال
كما مر **فصل في اولادهم** اي اولاد الصنف الرابع قد مر ان
الصنف الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن وهذه
العبارة باطلا فاما قد تحمل على الاولاد المنسوبة الى البنات وبنات
الابن بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اريد التخصيص بذلك
زيد قولنا وان سفلوا والحكم في الكل اعني فيمن علا او سفل

واحد كما تقررون ان الصنف الثاني هم الساقطون من الابداد
والجيدات وان علوا والحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارة
مطلقة وليس في هذا الصنف اعتبار اولاد وان الصنف الثالث
اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لامر وهذه العبارة
كالاولي تتناول من يكون بواسطة وبلا واسطة والحكم ايضا واحدا
واما الصنف الرابع وهم العمت والاعمام لامر والاخوات والخالات
فليس يتناول العبارة عنهم اولادهم فلذلك احتج الى تخصيص اولادهم
بالذكر **وبيان احكامهم** الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني بذلك
ان اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان اي سواء كان
الاقرب من جهة الابداد او من غير جهة بنت العمه او ابنتها او لي
من بنت بنت العمه و ابن بنتها و بنت ابنتها لانها اقرب الى الميت
في الرحم من هؤلاء مع اتحاد الجهة و بنت الخالة او ابنتها او لي من
بنت بنت الخالة و ابن بنتها لما ذكرنا وكذلك اولاد العمه او لي
من اولاد الخالة وبالعكس لوجود القرابية مع اختلاف الجهة
وان استوفوا في القرب الى الميت وكان جيتز قرابتهم متخذايان
يكون قرابة الكل من جانب اب الميت او من جانب امه فمن كان
له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع عن ليس له قوة القرابة فاذا
ترك ثلثة اولاد العمت المتفق فانت كان المال كله لولد عمه لاب
وامرؤ فان فقد كان كله لولد عمه لاب فان فقد كان كله لولد العمه

لا فرق كذا الحكم في اولاد اخوال متفرقين او خالات متفرقات
 وذلك لان **المتفرق** في درجة الاتصال الى الميت حاصل
 ولا شك ان ذا القربتين اقرب سببا وعند اتحاد السبب
 يجعل الاقرب سببا في معنى الاقرب درجة فيكون اولى وكذا
 اولاد من الاب لقراءة الاب وقد سلف ان في استحقاق
 معنى العصوية يقدم قراءة الاب على قراءة الامر **واعلم** ان
 هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد
 عصية اما اذا كان فيهم ولد العصية ففي اولوية من له قوة
 القراءة خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المشايخ كما
 ستقف عليه وان استوفوا في القرب بحسب الدرجة في
 القراءة بحسب القوة وكان حين قرأ بهم متحد ايان يكون
 الكل من جهة اب الميت او من جهة امه فولد العصية اولى
 من لا يكون ولد العصية كنت العمر وابن العمه كلاهما لاب وامر
 اولاد المال كله بنت العمر لان ولد العصية دون ابن العمه
 وذلك لان العمر لاب وامر اولاد من العصيات بخلاف العمه
 فانما من ذوي الارحام كالعمر لا فرق في جانب ولد العصية قوة
 وهي محان باعتبار المدي به وعند اتحاد حيز القراءة في صورة
 تساوي الدرجة يعتبر هذه القوة وان يعتبر عند اختلاف
 حيزها كما سيأتي وان كان احدهما اي هذين المذكورين وهما

العمر والعمه لاب وامر والاخر لاب كان المال كله لمن كانت له
 قوة القراءة لم يرد بهذه العبارة ما يتبادر من اطلاق المال لان العمر
 اذا كان لاب وامر العمه لاب فلا خلاف لاحد في ان المال كله
 لبنت العمر لان ولد العصية ولها ايضا قوة القراءة بل اراد بها
 ان العمه اذا كانت لاب وامر العمر لاب كان المال كله لمن له قوة
 القراءة وهو ابن العمه وح يتأني للخلاف الذي سند له فكانه
 قال وان كانت العمه لاب وامر العمر لاب فكل المال لابن العمه
 في ظاهر الرواية لقوة قرابته دون بنت العمر المذكور وان
 كانت ولد الوارث قياسا على خالة الاب فانما مع كونها ولدا ذوي
 الرحم وهو اب الامر تكون هي اولى بالميراث لقوة القرابة الحاصلة
 لها من جهة الاب من الخالة لا فرق مع كونها اي كون الخال ولدا الوارثة
 وهو امر الامر فانما ارثته بخلاف اب الامر انما كانت الخالة الاولى
 من الثانية لان التزجيج اي تزجج شيء على آخر لمعني حاصل فيه
 وهو فيما نحن فيه قوة القرابة الحاصلة في الخالة الاولى التي هي
 من جهة الاب اولى من التزجيج لمعني حاصل في غيره وهو في
 مثالنا الادلاء بالوارث **الحاصل** في غير الخالة الثانية التي هي من
 جهة الامر فان الوارثة ليست حاصلة في هذه الخالة بل في امها
 التي هي ام الميت لا يقال الادلاء موجود في الثانية كما ان
 قوة القرابة موجودة في الاولى لاننا نقول المعنى الذي يرمح به

حقيقة هو الورثة الموجودة في غيرها والادلاء بموتها وتعلق
بها تلك الورثة التي تزعم بما ولو لا هذا التعليق لم يتصور
ترجيحها فان قيل من اين يستقيس قياس ابن العمدة و بنت العمر
المذكورين علي الخاليتين المذكورين مع ان ترجيح الخالة لاب
لمعني فيها وهو قوة قرابتها بخلاف ابن العمدة لاب وامر فان قوة
القرابة ليست في ذاته بل في امه قلنا من حيث ان قوة
القرابة تسري من العمدة الي فرعها او ما ترى ان بنت العمر لاب
وامر اولي من بنت العمر لاب وليس ذلك الا باعتبار سرارية
قوة القرابة من الاصل الي الفرع ولو الي السرية لكان المال كله
بينهما نصفين لان كل واحد منهما ولد العصبة وهذا بخلاف
العصوبة فانما لا تسري من العمر الي فرعه الا انثى فان ابن العمر
عصبة دون بنته و اذا سرت قوة القرابة من العمدة الي ابنتها
كانت حاصلة في ذاته فيكون اولي من بنت العمر **فقال بعضهم**
اي بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة المال كله في الصورة
المذكورة لبنت العمر لاب لانها ولد العصبة بخلاف ابن العمدة
فانه ولذي الرحم ومن بهما علم ان ذلك الاجماع المذكور
بهما مقيد بما قيدناه به ثم لان بنت العمر لاب وابن العمدة
لاب وامر متساويان في القرب وحين قرابتها متحد لكونهما من
قبل الاب ومع ذلك ليس من له قوة القرابة اعني ابن العمدة

بالاجماع لمخالفة هذا البعض من المشايخ الذي زعم قوله علي ظاهر
الرواية بانه يلزم من هذا الطرح فتح فرع الاصل المرحوم علي
فرع الاهل الرابع الا يري انه اذا ترك عمدة لاب وامر و عمالاب
كان المال كله للمعمد وبن العمدة فعلي هذا ينبغي ان ترجع بنت
العمر علي ابن العمدة وان استويا في القرب ولكن يختلف حين
قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب
الامر لا اعتبار اي فلا اعتبار بمها القوة القرابة ولا الولد العصبة
في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمدة لاب وامر اولي من ولد
الخال والخالة لاب وامر ولا لعدم اعتبار قوة قرابة ولد
العمدة وكذا بنت العمر لاب وامر ليست اولي من بنت الخال والخالة
لاب وامر لعدم اعتبار كون بنت العمر ولد العصبة قياسا على عمدة
لاب وامر فانما مع كونها ذات القرابتين وكونها ولد الوارث
من الجهتين اي عصبي الاب والامر فان اباهما جد صحيح وعصبة
وامم واحدة صحيحة ذات فرض ليست هي اولي من الخالة لاب
او لامر كما مر في المصنف الرابع فلا اعتبار فيها لقوة القرابة
ولا الولد العصبة فكذا فيما نحن فيه لكن الثلثين من يدلي
بقرابة الاب لقيامهم مقامه فيعتبر فيهما بين المدلين بقرابة
الاب مع التساوي في الدرجة قوة القرابة ثم ولد العصبة وذلك
لانهم لما اخذوا نصيبهم صاروا بالقياس الي ذلك النصيب متحدون

الخمسة بل يعتمدا مياينة فتركنا الخمسة بحالها ثم نظرنا الى الاثنين
 الذي هو وفوق رؤس فريق الاب والى هذه الخمسة فوجدناها
 متباينين فضمنا احدى في الاخر فصارت عشرة فصرنا في اصل
 المسئلة الذي هو ثلاثة صارت ثلثين ومنها نخرج المسئلة ثلثاها
 اعني عشرين كفريق الاب عشرة منها الابني بنت العمه لاب وعشرة
 للبنين وثلثها اعني عشرة لفريق الامم ثمانية منها اللاتي
 واثنان للبنين وعند محمد نخرج هذه المسئلة من ستة وثلثين
 لانه يقسم المال على اول بطن اختلف ويعين فيهم عدد الفرع
 والحيات ففي فريق الاب تحسب العمر لاب عمين هما كارب عات
 ونحسب كل واحدة من العمين لاب عمين فالجميع عثماني
 عات فاذا اختصر عدد الرؤس جعل العمر الذي هو كارب
 عات عثماني واحدا والاربع الباقية عثماني اخر فيعطى لكل واحد
 من هذين العمين واحدا من الثلثين اللذين هما اثنان وفي
 فريق الامم تحسب الخاله لاب كخالين هما كارب عات ونحسب
 كل واحدة من الخاليتين لاب كخاليتين بناء على اعتبار عدد الفرع
 والحيات في الاصول فالجميع عثماني ايضا عثماني خالات فاذا اختصر
 في عدد الرؤس جعل الخال الذي كارب عات خالات خالا واحدا
 وجعل الخالات الاربع الباقية منزلة خال اخر وما اصا بهم
 من اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا يستقيم على هذين الخالين

فيضرب

فيضرب عدددهما في اصل المسئلة وهو ثلاثة فيحصل ستة فيعطى
 فريق الاب من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنان من هذه
 الاربعة الى العمر لاب ويجعل كطائفة واحدة على حدة ويدفع
 نصيب الى اخر فروعه اعني بنتي بنته فكل واحد منهما
 واحد ويدفع الاثنان لافران من الاربعة الى العمين لاب
 ويجعلان كطائفة براسهما ثم ينظر الى اسفل العمين فيوجد
 ابن كابين وبنت كينتين لاخذهما العدد من فروعهما اذا
 اختصر في الرؤس جعلت البنات كابين فالجميع ثلثة بنين
 ونصيب العمين وهو اثنان لا يستقيم على الثلثة بل بينهما
 مياينة فيترك الثلثة بحالها ويعطى فريق الامم من الستة
 اثنان ويدفع من هذا الاثنين واحدا الى الخال ويجعل كطائفة
 وواحد اخر الى الخاليتين ويجعلان كطائفة واذا دفع نصيب
 الخال وهو واحد الى ابني بنته لم يستقيم عليهم فقررت عددهما
 بحاله ثم اذا نظر الى اسفل الخاليتين وجد ابن كابين وبنت
 كينتين واذا اختصر جعل الجميع كثلثة بنين ولا استقامة
 للواحد عليهم فتركنا الثلثة بحالها واذا نظر الى اعداد الرؤس
 والرؤس اعني الى الثلثة والاثنين والثلثة وجد بين الثلثة
 مماثلة فيلتقي باحدهما وجد بين الاثنين والثلثة مياينة
 فيضرب احدهما في الاخر فيحصل ستة ثم يضر ب هذه الستة

الى اعمار ابية ثم الى اعمار جده فكذا الحال في معنى تعصية
فصل الخنثي هو فعلي من الخنث وهو اللبس والتكسر يقال
 خنث الشيء فخنث اي عطفه فانعطف ومنه يسمى الخنث
 وجمع الخنثي الخنثاء بفتح الخاء كجلى وجبالى والميادى من له
 الة الرجل والة النساء معا وليس له شئ منهما اصلا على
 ما نقل من ان الشئ مسيل عن ميراث مولود ليس به شئ من
 الآتين ويخرج من سرته شبه يول غليظ ومثل هذا الخلق
 فيه لين وانعطاف الخنثى المشكل الاشكال في الخنثى من
 حيث انه لا يدان يكون ذكر او انثى لا يختار الانسان فيهما
 مع كون الذكورة والانوثة صفتين متضادتين لا يجتمعان
 ثم ان علامة التمييز بينهما عند الولادة وجود الالة الى ان يبين
 سائر العلامات بحسب الزمان والاشكال اعني الاشتباه حال
 الولادة اما بتعارض الآتين واما بفقدانها جميعا فان وقع
 الاشتباه بالتعارض والحكم للجمال لان منفعة الالة عند انفصال
 الولد من الام خروج البول فمن المنفعة الاصلية للالة وما سواه
 من المنافع تحدث بعد ذلك فان يال من الة الرجل فهو ذكر والالة
 الاخرى زيادة خفى في البدن وان يال من الة النساء فهو انثى
 والالة كقول في البدن روى ان عامر بن المظفر العدواني
 كان من حكماء العرب في الجاهلية رفع اليه هذه الحادثة فخير

صح
 الشئ

وكان

وكان هو رجل وامراة فلم يقلون مني قد دخل بيت الاستراحة
 وتقلب على فراشه ولم ياخذ النور فسأله جارئة صغيرة
 عن تخنثها فخيرها بذلك فقالت الجارية دع الحال وانع المالك
 وروى عن الحكم المالك اي اجعله حاكما فخرج وعلم عيدا فاستحسنوه
 فهو حكمها على وقد قرره النبي مع بارواه محمد عن ابي يوسف عن
 الكلبي عن صالح عن ابن عباس انه عم لما سئل كيف يؤتى مولود
 كذلك قال من حيث يولد وقد روى مثله عن علي وجابر عن قتادة
 وسعيد بن المسيب فان كان يولد من الآتين جميعا فالحكم لما هو
 اسبق في حاله لما خرج من احد يما حكم حال الخروج بايد على
 تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم خفى وجه من الاخرى كما اذا قام
 رجل بينة على نكاح امرأة يقضى له بما اثر اقام بينة اخرى لم
 يلتفت اليها وكذا اذا اقام بينة على نسب مولود فحكم له به ثم
 ادعاه اخر واقام البينة لا يلتفت الى الثاني فان لم يكن هناك
 سبق في الخروج فقد قال ابو حنيفة رحمه الله لا علم لي بذلك
 وقال لا يعتبر اكثرهما يولا لان الكثير يدل على زيادة قوة وروا
 ابو حنيفة عن ابي س وقال له هل رايت قاضيا يرضى البول بالاواني
 واذا استويا في المقدار فقد قال لا اعلم لتايد ذلك ومن المعلوم
 ان الاعتراف بعدم العلم دليل على فقه الرجل وديانته ولا نقص
 في ذلك على ابو حنيفة وصاحبيه واذا بلغ صاحب الآتين فلا يد

فلا يميز

ان يقول الاشكال يظهر علامة لانه ان جامع يذكره او ينسب له
 الحجة او اختلص كاختلام الرجال فهو رجل وان يفتد له ثديان كثندي
 المرأة او راي جفعا كالنساء او هو مع كما يجامعن او ظهر به حمل
 او ترك في ثديه لبن فهو امرأة فهذه علامات لا يدان يظهر عليه
 بعضها عند البلوغ وقوله مقبول فيما كان من هذه الامور باطنا
 لا يعلمه غيره فمن ثمة قلنا لا يبقى اشكال عند البلوغ ما ذكره
 الامام السرخسي في شرح كتاب المستمسك للخنثي وعند بعض الفقهاء
 انه لا اعتبار بتهود الثدي وبنات الحجية فاذا امني بفرج الرجال
 او بال منه وحاض بفرج النساء كان مشكلا وكذا اذا بال بفرج
 النساء وامني بفرج الرجال لان كل واحد منهما دليل على الانفراد
 فاذا اجتمعا تعارضا اذا اخير الخنثي بحض او امني او ميل الى
 الرجال والنساء يقبل قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك الا ان
 يظهر كذبه يقينا مثل ان يخبر بانه رجل ثم يلد فانه يترك
 العمل بقوله السابق وان وقع الاشتباه بفقدان الاثنين جميعا
 فقد قال هو عندنا والخنثي المشكل سواء والمدا انه مات قيل
 ان يدريك فتيين حاله بنبات الحجية او بتهود الثدي واختلف
 العلماء في حكم الخنثي المشكل في باب الارث فجعل المص
 له فضلا على حدة وبين حاله بقوله الخنثي المشكل اقل النصيبين
 اي نصيب الذكر والانثى اعني سواء الحالين عند اي خيفة واصحابه

رحمهم الله يعني عند محمد وابو يوسف في قوله الاول وهو قول
 عامة الصحابة وعليه الفتوى عندنا فان قيل لمذا لم يقل نصيب
 الانثى مع انه الاقل قلت لان نصيب الانثى قد يساوي نصيب
 الذكور كما في اولاد الاقرب قد يزيد عليه كما اذا تركت زواجا واما
 واختلاف الامر وخنثي الاب فالمسئلة من ستة وتصح هكذا اذا جعلت
 الخنثي ذكر او انزل الزوج نصفها وهو ثلثة وللامر سدسها وهو واحد
 ولو ولد الامر سدس اخر فيبقى واحد وهو الخنثي بالعصوبة لكونه
 اخا لاب وان جعلته انثى كان اختا لاب وح تقول المسئلة الى
 ثمانية ثلثة للزوج وواحد للامر وواحد اخري للاخت لامر
 وثلثة اخري للخنثي لكونها صاحب النصف ومن الظاهر المكشوف
 ان ثلثة من ثمانية اكثر من واحد من ستة فان قلت ما فائدة
 تفسيره اقل النصيبين يا سواد الحالين قلت فائدة انه لو لم يرد
 يا اقل النصيبين اسواء على الذكورة والانوثة لاشبهة الامر
 علينا علينا فيما اذا كان بحيث يورث في احدي الحالين ويحرم
 في الاخرى كما اذا تركت زواجا واختا لاب وامر وخنثي فانه اذا
 جعل انثى كان له سهم من سبعة وان جعل ذكر لم يكن له شيء
 فلما اريد يا اقل النصيبين اسواء الحالين كان الحكم شاملا لهذه
 الصورة بانه يجعل ذكر او لا يستحق شيئا كما اذا تركت ابنا وبناتا وخنثي
 للخنثي منها نصيب بنت لانه متيقن اي معلوم بثبوتها على تقريري

ذكر رته واتوته والزايه على هذا مشكوك فلا يستحقه لمجد
 الشك وعند عامي الشعبي وهو قول ابن عباس للخنثي نصف
 النصيبين بالمنازعة يداد محمد كتاب فرائض الخنثي بما رواه عن
 الشعبي من انه سئل عن ميراث مولد فاقد التين كما سبق
 ذكره فقال نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بما رواه على المنازعة
 التي بينه وبين باقي الورثة فانه يقول انا ذكر ولي نصيب
 الذكورة وهم يقولون انت خنثي ولك نصيب الانوثة
 فيدفع اليه نصيب نصف النصيبين باعتبار الحالين او لا يمكن
 ترجيح احدهما على الاخر فيجب ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك
 لما ذكرناه وروى ان العمل بما جمع بين الصفتين المتضادتين وهو
 محال فوجب العمل بالاقل لما قدسناه واختلقا اي ابو يوسف ومحمد
 في تخرج قول الشعبي وتقر به قال ابو يوسف في المثال المذكور
 للابن سهم والبنات نصف سهم والخنثي نصف النصيبين وهو
 ثلثة ارباع اسهم لان الخنثي يستحق سهمين كالابن ان كان ذكرا
 ويستحق نصف سهم كالبنات ان كان انثى وهذا اي استحقاقه
 لهم على تقدير ونصف سهم على تقدير آخر يتقن ولا ترجيح
 لاحد التقديرين على الآخر فيأخذ نصف مجموع النصيبين عملا
 بالتقديرين على حسب الامكان كما ذكرنا فافأخذ نصف سهم
 ونصف نصف سهم او نقول بعبارة اخرى يأخذ النصف المتيقن

يتقن
 صح

الذي هو ثابت على تقدير المذكورة والانوثة مع نصف
 النصف المتنازع فيه بينه وبين الورثة دفعا للمنازعة في
 شئ من هذا النصف على زعم انتفايه على زعم فصار له اي
 الخنثي ثلثة ارباع سهم وذلك لانه اي ابا يوسف يعتبر
 السهام والعول اي البسط الى الكسر ومجموع المسئلة المذكورة
 الذي تقر به سهمان وربع فاذا بسطنا السهمين يضيء في مخرج
 الربع مع الزيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل تسعة ارباع
 فيعلم اصحابها وتخرج منها المسئلة فلذلك **قال** وتخرج من تسعة
 قلا ابن اربعة والبنات اثنان والخنثي ثلثة فاما نصف مجموع
 مال الابن والبنات او نقول في تصحيح هذه المسئلة بوجه آخر
 ماله الى ما تقدم للابن سهمان والبنات سهم ونصف
 النصيبين وهو سهم ونصف سهم والمجموع اربعة اسهم
 ونصف فبسطنا السهام الى الكسر الذي هو النصف بان يضيء
 في مخرجه ويزيد عليه هذا الكسر فيحصل تسعة ارباع
 فتعلم اصحابها **وقال محمد** في تخرج قول الشعبي في الصورة
 المذكورة يأخذ الخنثي خمس المال في هذه المسئلة ان كان
 ذكرا لان الاولاد ايتان وبنات فالمسئلة من خمسة للابن اثنان
 والخنثي ايضا على تقدير المذكورة اثنان والبنات واحد والخنثي
 على هذا التقدير خمس المال ويأخذ الخنثي ربع المال ان كان

انثى لان الاولاد اثنان وبناتان فالمسئلة من اربعة فللاين
 اثنان ولكل واحد من البنين واحد فللخنثى على تقدير الانثى
 ربع المال في اخذ الخنثى نصف هذين نصيبين وذلك النصف
 خمس وثمانين باعتبار الحالتين فان الخمس نصف الخمسين والثلث
 نصف الربع ومجموعهما نصف النصيبين التابيتين باعتبار حالة
 الذكورة والانوثة وتسمى المسئلة على تخرج محمد من اربعين
 وهو العدد المجتمع من ضرب احدي المسئلتين وهي الاربعة
 هي مسئلة الانوثة في المسئلة الاخرى وهي الخمسة التي هي
 مسئلة الذكورة ثم ضرب الحاصل وهو عشرون في الحالتين اعني
 حالتي الذكورة والانوثة فيبلغ اربعين واخصر من هذا
 ان يقال اذا كان للخنثى خمس وثمانين واردا عدد ايها منه
 ان الكسر ان ضربنا مخرج احدهما في الآخر فحصل اربعين
 ثم انه اشار الى طريق تعيين نصيب كل وارث من الاربعين
 بقوله **فمن كان له شيء من الخمسة فمضرب** اي نصيبه مضرب
 في الاربعة ومن كان له شيء من الاربعة فمضرب في الخمسة
 قصار للخنثى من النصيبين ثلثة عشر سهمها وللانثى ثمانية عشر
 سهمها والبنات تسعة اسهم وبيان ذلك ان الخنثى من المسئلة
 المذكورة اثنتين فاذا ضربنا في الاربعة حصل ثمانية فهي له وكان
 نصيبه من مسئلة الانوثة واحد فاذا ضرب في الخمسة كان

خمساً

خمساً فهي ايضا له قصار نصيبه من الاربعين ثلثة عشر وللانثى
 من مسئلة المذكورة اثنان فاذا ضربنا في الاربعة حصل ثمانية
 وكان نصيبه من مسئلة الانوثة اثنتين ايضاً فاذا ضربنا في
 الخمسة حصل عشرة فهي ايضا له قصار نصيبه من الاربعين ثمانية
 عشر والبنات من مسئلة الذكورة واحد ضربناه في الاربعة فكان
 اربعة فهي لها وكان لها من مسئلة الانوثة ايضاً واحد ضربناه
 في الخمسة فكان خمسة فهي ايضاً لها قصار نصيبها من الاربعين
 تسعة ولا يذهب عليك ان نصيب الخنثى اعني ثلثة عشر
 في هذه المسئلة كما هو خمس وثمانين للاربعين كذلك هو نصف
 نصيبه بحسب حاله لان نصيبه في حالة الذكورة ستة
 عشر ونصفها ثمانية وفي حالة الانوثة عشرة ونصفها خمسة
 ومجموعها ثلثة عشر والخلاف بين التخرجين انما هو في الطريق
 لا في المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب احدي
 المسئلتين في الآخر وضرب ما كان لشخص من احدي المسئلتين
 في جميع الاخرى انما يكون على تقدير المباشرة بين المسئلتين اما
 اذا توقتا فيضرب وفق احداهما في الاخرى ويضرب الحاصل في عدد
 الحالتين ثم يفيض ما لكل شخص من احدي المسئلتين في وفق
 الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالقواعد السابقة وقد
 اشار المصنف اليه في الفصل الآتي كما استعرفه ان شاء الله تعالى واعلم

ان مذهب الشافعي هو ان يؤخذ الخنثى المشكل ومن معه باحسن
 التقديرات الى ان يتكشف الحال كما في المفقود والحمل فاذا ترك
 اخطايب وامرؤ ولدا خنثى فلا شيء للاخ لاحتمال كون الخنثى
 ذكر فوجب الاخ للخنثى نصف المال لان احسن احواله ان يكون
 انثى فيوقف النصف الباقي الى ان يتكشف حال الخنثى واذا
 ترك اخطايب وامرؤ ولدين خنثين فلكل واحد منهما ثلث
 المال لاحتمال ان يكون هو انثى وصاحبه ذكر او يوقف الثلث
 الباقي الى انكشف الحال او المصاحبة بينهما على شيء وقس سائر
 الصور على ذلك ولما كان الحمل ايضا مترددا بين الحالتين او رد
 فضله عقيب فصل الخنثى فقال **فصل في الحمل** اكثر مدة الحمل
 سنتان عند ابي حنيفة واصحابه وعند ليث بن سعد البهلي ثلث
 سنين وعند الشافعي اربع سنين وعند الزهري سبع سنين
 لنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت لا يبقى الولد في بطن
 امه اكثر من سنتين ولو بغلة مغرك ومثل هذا لا يعبر فيه قياسا
 بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وللشافعي ما روي ان الفحاة
 ولدا الاربع سنين وقد بنت ثناياه وهو يضحك فسمي حاكا
 وان عبيد العزير الملقب بنو ولد ايضا الاربع سنين وقد اشهر
 في نساء ما بين يمين اليمن ولدن كذلك وروي ان رجلا غاب عن
 امرأته سنتين ثم قدروا بي حامل فتعمر عمر رضي الله عنه بان

يرجها فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك علي
 ما في بطنها فنزك حتى ولدت ولدا وقد بنت ثناياه ويشبه
 اياه فقال الرجل هذا ابني ورب الكعبة فابنت عن امه مع
 انه ولد لاكثر من سنتين وقال لولا معاذ لهلك عمر والجواب
 عن الاول ان الفحاة وعبيد العزير ما كان يعرفان ذلك من
 انفسهما ولا جهة غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على ما في الرحم سوى الله
 تعالى فيجوز ان يكون ذلك لاسد ادم الرهم لمرض على سبيل
 التدبيرة فلا اعتبار به وعن الثاني ان المراد غيبته عنها فربما
 من سنتين واثبات النسب كان باقرار الزوج واقلمها ستة
 اشهر بالاتفاق لما روي من ان رجلا تزوج امرأة فولدت
 لسته اشهر فحرم عثمان رضي الله عنه يزوجها فقال ابن
 عباس رضي الله عنه اما انما لو خاضعتك بكتاب الله فحمتك
 اذ قال الله تعالى وحمله وقضاه ثلثون شهرا وقال وقضاه
 في عامين فاذا ذهب عامان لقضاه لم يبق للحمل الاستة
 اشهر فدر عثمان الحد عنها واثبت النسب من الزوج وروي
 مثله عن علي وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه ان الولد
 بعد ما مضى عليه اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعد ما ينفخ
 ينم خلقته في شهرين وح يتحقق انفصاله مستوي الخلق لسته
 اشهر ذكره شمس الايمة السيدي في شرح كتاب الطلاق

نسيه

فلا اعتبار

ويوقف الحمل عند أبي حنيفة رحمه الله عليه نصيب اثنين
 او نصيب اربع بنات إماما أكثر يعطي بقية الوحدة اقل الانصاف
 رواه عنه ابن المبارك وبه اخذ ذلك الاطيطاط قال
 شريك النخعي رأيت بالكوفة لابي اسحق اربعة بنين
 في بطن واحد ولم تنقل في المتقدمين ان امرأة ولدت أكثر
 من ذلك فالتفتينا به **وعن محمد رحمه الله** يوقف نصيب
 ثلاثة بنين او ثلاث بنات إماما أكثر رواه عنه ليث بن سعد
 وليست هذه الرواية موجودة في شرح الاصل ولا في
 عامة الروايات وفي رواية اخري عن موقوف نصيب اثنين
 او بنتين إماما أكثر وهو قول الحسن واحدي الروايتين عن
 ابي يوسف رواه عنه هشام وذلك لان ولادة اربعة
 في بطن واحد في غلبة النذرة فلا يبي الحكم عليه بل علي ما
 يعتاد في الحمل وهو ولادة اثنين وروي الحنفية عن ابي
 يوسف رحمه الله انه يوقف نصيب ابن واحد و بنت
 واحدة إماما أكثر هذا هو الاصل وعليه الفتوى وذلك
 لان المعتاد الغالب ان لا تلد امرأة في بطن واحد الا ولداً
 واحداً فيبني عليه الحكم ما لم يعلم خلافه وذكر في فتاوي
 اهل السمرقند ان الولادة ان كانت قريبة توقف القسمة
 لمكان الحمل اذ لو عجلت لسهل ما لم يفت بظهور الحمل علي خلاف

ما قدروا ان كانت بعيدة لم يوقف اذ فيه اضرار بباقي
 الوحدة ولربيعين للقرن حديد اهل على العادة وقيل هو
 مادون الشهرين اذ لو حلف ليقتضين حق فلان عاجلا
 كان محمولا على مادون الشهر وفي واقعات الناطقي انه يقسم
 التركة ولا يعزك نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل
 او لا فان ولدت تسانف القسمة وعند الشافعي انه لا يدفع
 الى احد من الوحدة شي الا من كان له فرض لا يتغير متعدد
 الحمل وعدم تعدده فانه يدفع اليه فرضه علي تقدير
 العول ان تصور عول وتركها الباقي الي ان يتكشف الحال
 لان الحمل لا ينضبط فقد روي عن الشيخ انه كان له عشرون
 ولداً كل خمسة منهم في بطن واحد ويؤخذ الكفيل من
 الوحدة علي قول ابي علي قول ابي يوسف في رواية الحنفية
 الي ان ياخذ القاضي منهم كفيلاً علي امر معلوم وهو الزيادة
 علي نصيب ابن واحد نظر الي من هو عاجز عن النظر
 لنفسه اعني الحمل كما اذا ترك ابنا وخنثي فعند ابي حنيفة
 و ابي سفيان في قول الاول يعطي الخنثي الثلث وللاثنين الثلثين
 ويؤخذ منه الكفيل عند ما جسه وقيل بل يختار بينهما
 فيؤخذ الكفيل عند هرجمعا لانه اذا تبين دلالة الاول
 في الخنثي كان مستحقا لما زاد علي النصف عما اخذه الاين هذا

فكذا في الحمل فان كان الحمل من الميت بان خلف امرأة حاملا
وجاءت تلك المرأة بالولد لتقام أكثر مدة الحمل اي سنتين
عندنا واربعة سنين عند الشافعي او اقل منها اي مدة المدة
التي هي أكثر زمان الحمل سواء جاءت به لستة اشهر او اقل
او أكثر ولم تكن المرأة مع ذلك اقرب بانقضاء العدة يرث
ذلك الولد من الميت واقاربه ويورث عنه لان وجود الولد
في البطن في وقت الموت شرط في استحقاق الارث فاذا لم يكن
اقرب بانقضاء عدتها مع قبوكة مدة الحمل حكم بان الحمل كان
موجودا في ذلك الوقت وان جاءت بالولد لا أكثر من أكثر
مدة الحمل لا يرث ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من
قبله اذ قد علم بحجبه وكذلك ان علوقه كان بعد الموت فلا
نسب ولا ميراث وكذا اذا اقربت المرأة في مدة الحمل بانقضاء
عدتها بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد
في تلك المدة فانه لا يرث ولا يورث عنه اذ قد علم باقاربها
ان الحمل لم يكن من الميت وان كان الحمل من غيره بان يترك
امرأة حاملا من ابيه او جده او غيرها من ورثته وجاءت
تلك المرأة بالولد لستة اشهر او اقل من زمان الموت يرث
ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال
الموت وان جاءت بالولد لا أكثر من اقل مدة الحمل لا يرث اذ لم

يتحقق

يتحقق علوقه ولا ضرورة مهمنا الى تقدير وجوده زمان
الموت بخلاف ما اذا كان الحمل منه فان العلوق هناك مستند
الى الثراوات فان الحمل لضرورة اثبات نسيه من الميت بعد
ارتفاع النكاح بالموت واما اذا كان الحمل من غيره فنسيه ثابت
من ذلك الغير فلا ضرورة مهمنا الى اثباته اكثر الاوقات بل
يجب الاقتصار على ما هو اقل مدة الحمل وما دونه حتى يتبين
بوجوده حال الموت وطريق معرفة حيوة الحمل وقت الولادة
ان يوجد منه ما يعلم منه الحيوة كصوت او عطاس او بكاء
او ضحك او تحريك عضو فان خرج اقل الولد فظهر منه شيء
من هذه العلامات ثمرات لا يرث لانه لما خرج أكثره ميت
فكانه خرج كله ميتا فلا يورث وان خرج أكثره ثمرات يرث
لان الأكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا والاصل في ذلك
ما رواه جابر رضي الله عنه من انه سمع قال اذا استعمل الصبي
ورث وصلي عليه والضابط في خروج الأكثر او الأقل ما ذكره
بقوله فان خرج الولد مستقيما وهو ان يخرج رأسه او فم المعبر
صدره اعني اذا خرج صدره كله وهو حي يرث اذ قد خرج أكثره
حيا وان خرج اقل من ذلك لم يرث وان خرج منكوسا وهو ان
يخرج رجله او لافا لمعتبر سرته فان خرج سرته وهو حي يرث
اذ قد خرج أكثره حيا وان لم يخرج في السرة لم يرث الاصل

[illegible]

مذکر الکلی

وهي ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد من الابوين
 ستة وثلاثون لان سهام كل واحد منهما من مسئلة الانثى
 اربعة ايضا فاذا ضربنا في وفق مسئلة الذكورة وهو
 ثمانية صار اثنين وثلاثين فنعطي للمرأة من المائتين والستة
 عشر اربعة وعشرون لاننا اقل نصيبها على تقدير
 ذكورة الحمل وانثى وتوقف من نصيبها ثلثة اسهم
 وهي الفضل بين النصيبين الى ان يتكشف حال الحمل
 وتوقف من نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم
 اي يعطى من المبلغ المذكور لكل منهما اقل النصيبين وهو
 اثنان وثلاثون ويوقف الفضل الذي سهما فقد جعل الحمل
 في حق الزوجه والابوين انثى ويعطى للبنت من ذلك
 المبلغ ثلثة عشر سهما وذلك لان الموقوف في حق اربعة
 بنين عند ابي يوسف رحمه الله لان اقل نصيبها انما يتحقق
 في مذهبه على هذا التقدير دون تقدير اربعة بنات
 واذ كان البنون اربعة فنصيبها مما بقي من ذوي الفروض
 في مسئلة الذكورة وهو اعني ذلك الباقي ثلثة عشر كما
 سلف سها اربعة اتساع سها لان اذا اعطينا كل ابن من الباقي
 لسهمين والبنت سها واحد ابقى اربعة اسهم فلكل ابن سهم
 اخر الاتساع فجمع للبنت اربعة اتساع سها من اربعة وعشرين

هي مسئلة الذكورة وهذا النصيب موقوف في سعة هي
 وفق مسئلة الانثى فصار حاصل هذا النصيب ثلثة عشر
 سها ففيها من المائتين والستة عشر والباقي منها بعد ما
 اعطى الابوان والزوجه والبنت موقوف وهو اي ذلك
 الباقي مائة وخمسة عشر سها لان المذهب مائة واحد
 فان ولد بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات وذلك
 لانا جعلنا الحمل انثى في حق الزوجه والابوين واعطينا كل
 واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير الانثى وقد استوفوا
 حقوقهم على تقدير الانثى فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم
 وهو مائة وثمانية وعشرون نصيب البنين او البنات الابوين
 ان نصيبين مسئلة الانثى اعني من سبعة وعشرين ستة
 عشر فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية بلغ مائة
 وثمانية وعشرين ففي حقهن وقد اخذت منها البنت ثلثة
 عشر فنضمها الى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ثم نقسم
 المبلغ سهمين على السوية فاذا استقام عليهن فذاك والافان
 كان بين السهام رؤسهن موافقة فاضرب وفق الرؤس
 في المائتين والستة عشر فما بلغ نصيب منه المسئلة وان لم
 يكن بينهما موافقة بل مباينة فاضرب جميع عدد الرؤس في
 جميع المائتين والستة عشر فما حصل كان نصيب المسئلة وان

ولدت ابناً واحداً أو أكثر فعطى للمرأة والأبوين ما كان
موقوفاً من نصيبهما ي يعطى للمرأة الثلثة التي كانت موقوفة
من نصيبها في مسئلة ذكورة الحمل فكلها ح سبعة وعشرون
وهي أكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الأبوين الأربعة
الموقوفة من نصيبه في مسئلة الذكورة فيتم لكل منهما أكثر
النصيبين وهو ستة وثلاثون وما بقي بعد اخذه هؤلاء
الثلثة وما اخذته البنت وهو مائة وأربعة ينضم اليه
الثلثة عشر التي اخذتها البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر
ويقسم هذا المبلغ بين الأولاد ان صح عليهم أي بين البنت
والبنين المولودين للذكر مثل حظ الأنثيين وان أنكر تصح بما
عمرته غير مرة وان ولدت ذكراً أو أنثى فالحال على قياس
ما إذا ولدت ذكراً كما لا يخفى وان ولدت ولداً أمثلاً فعطى
المرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهما ويعطى للبنت
إلى تمام النصف وهو أي ذلك التام خمسة وتسعون سهماً
لأنما كانت قد اخذت ثلثة عشر فيكمل لها ح نصف التركة
وهو مائة وثمانية والباقي من المائة والأربعة بعد تكميل
النصف لأب وهو تسعة أسهم لأنه عصبة على ما مر من أنه
مع البنت فرضاً وتصيباً وأعلم ان الميت اذا ترك من لا يتغير
فرضه بالحمل فإنه يعطى فرضه كما اذا ترك حيدة وامراً حاملاً

حاملاً فإنه يعطى الحيدة السدس وكذا اذا ترك امرأة حاملاً
وايلاً للمرأة الثمن وان الوارث اذا كان من يسقط في إحدى
حالات الحمل فإنه لا يعطى شيئاً لأن أصل استحقاقه مشكوك وللثمن
مع الشك كما اذا ترك امرأة حاملاً وأخاً وعماً فلا شيء للأخ
والعم لجواز ان يكون الحمل ابناً فاقدرناه سابقاً عما هو في غير
فرضه من الميراث **فصل في المفقود** وجهه مناسبة إيراد
هذا الفصل عقب فصل الحمل لوجه إيراد الحمل فصل الحمل عقب
فصل الخنثى والمفقود هو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري
حيوته من موته وحكمه ما أشار إليه بقوله المفقود هي في
ماله حتى لا يرث منه أحد لثبوت حيوته باستصحاب الحال
وهو معتبر في إيقاد ما كان على ما كان دون إثبات ما لم يكن
ولهذا لا يثبت استحقاقه في شيء عماله ولا يزوج امرأته عندنا
وهو مذهب علي وبوقف ماله حتى يصح موته أو يمضي عليه
مدة واختلفت الروايات في تلك المدة ففي ظاهر الرواية
أنه اذا لم يبق أحد من أقاربه حكم بموته فقبل المعتبر أقاربه في بلده وقيل أقاربه
في جميع البلدان والأولي الأصح كما ذكره في فرائض الإمام القمي
أن يعتبر أقاربه في بلده لأن الأعمار مما يتفاوت باختلاف الأقاليم
والبلدان وإيضاً اعتبار جميع الأقارب فيه يرح عظيم
وروي الحسن بن زياد عن أبي ح أن تلك المدة مائة وعشرون

سنة من يوم ولد فيه المفقود وهذا مبني على ما استشهد
 بين العامة من انه لا يعيش احد اكثر من هذه المدة وهو
 من الاكاذيب المشهورة فلا اعتبار به وقال مائة وعش
 سنين وقال ابو يوسف مائة وخمسين سنين وهاتان الروايتان
 لم يوقد في الكتب المعتمدة ويروي عن ابي يوسف انه اذا
 مضى مائة سنة من الولادة حكم بموته اذا لم يبق في زماننا
 انه لا يعيش احد اكثر من مائة سنة وكان محمد بن سلمه
 يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في نفسه انه
 خطأ فانه عاش مائة وسبع سنين **وقال بعضهم**
سنة لان الزيادة عليها في زماننا في غاية الندرة فلا يطاق
 بما الاحكام الشرعية التي مدارها على الغلب قال الامام
 القمي تاشي وعليه الفتوى وذنب بعضهم الى انما سبغ
 سنة لما ورد من الحديث المشهور في اعمار هذه الامة وقال
 بعضهم مال المفقود موقوف الى اجتهاد الامام في موته وهو
 مدفع الشافعي فانه قال اذا مضى مدة يقضي القاضي بان
 مثله لا يعيش اكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم ماله على
 ورثته الموهودين حال الحكم به ثم ان الالبق يطريق الفقه
 ان لا يقدر بشي كما في ظاهر الرواية اذ لا محل للقياس في نصب
 المقادير ولا نص في هذا حال على اعتبار اقارنه ونظائره كما في

في الممتلكات ومهر مثل النساء والمفقود موقوف الحكم في
 حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال موصيه كما في الحمل
 فان كان المفقود عن توجب الحاضر بن لم يصف اليهم شي بل
 يوقف المال كله وان كان لا يجزيهم يعطى كل واحد منهم ما هو
 الاقل من نصيبه على تقدير حيوة المفقود وعائده فاذا
 مضت المدة وحكم بموته فماله لورثته الموهودين عند الحكم
 بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط
 سحر التوى بقاء الوارث حيا بعد موت المورث وما كان موقفا
 لاهله من مال موصيه يرد الى وارث مورثه الذي وقف ذلك
 الموقوف من ماله كما في الحمل ان انفصل حيا استحق نصيبه
 وان انفصل ميتا اخذ الورثة ما كان موقفا من نصيبه هكذا
 ههنا ان ظهر المفقود حيا اخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق
 شيئا مما وقف له الاصل في تصحيح مسائل المفقود ان تصح
 المسئلة على تقدير حيوة ثم تصح المسئلة على تقدير وفاته
 وباقي العمل ما ذكرنا في الحمل وهو ان ينظر في مسئلة الحيوة
 والوفاة فان توافقا يضر به وفي احد يما في جميع الاخرى
 وان تبانيا يضر به احد يما في الاخرى فيحصل من الضرر على
 الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل واحد من التقديرين
 ثم ضرب بنصيب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة

الحيوة او في وفقيما نصيب من كان له شيء من مسئلة الحيوة
 في مسئلة الوفاة او في وفقيما ثمر ينظر في هذين الحاصلين من
 القسمة فيعطى الوارث الحاضر ما هو الاقل من الحاصلين ويجعل
 الفضل بينهما موقوفاً من نصيب ذلك الوارث الى ان يظهر حال
 المفقود فاذا انزكت مثلاً زوجاً حاضراً واختين لادب وامرأيتين
 واخالات وامر مفقود فعلى تقدير كون المفقود متناً يكون
 للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة من ستة لكنها
 تقول الى سبعة وعلى كونه حياً للزوج نصف غير عايل وللأختين
 الربع لأن المسئلة على هذا التقدير اثنان واحد للزوج واحد
 للاختين فالاختين يستقيم عليهما وهو كربع اخوات فيض الاربعة
 في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية اربعة منها للزوج واثنان للاختين
 واثنان اخرا للأختين لكل واحدة واحد فموت المفقود
 خير للأختين من حياته وهو ظاهر وحيوته خير للزوج اذ
 نصف من المال يلا عول فيعتبر حيوة المفقود في حق الأختين
 ولا يصرف اليهما الا ربع المال ويعتبر موته في حق الزوج فلا
 يعطى الا ثلثة اسباع المال ويوقف الباقي وهذه المسئلة
 تظهر من ستة وخمسين لان مسئلة الحيوة من ثمانية ومسئلة
 المات من سبعة وبينهما مباينة فيض احد في الباقي الاخرى
 فيبلغ ستة وخمسين كان للزوج من مسئلة الحيوة اربعة

فاذا

فاذا ضربت في مسئلة الوفاة وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون
 وكان له من مسئلة الموت ثلثة فاذا ضربت في مسئلة الحيوة
 وهي ثمانية بلغت اربعة وعشرين فيعطى للزوج اربعة
 وعشرين لانها اقل النصيبين الحاصلين وهو النصف العايل
 ويوقف من نصيبه اربعة وكان للأختين من مسئلة الحيوة
 اثنان فاذا ضربت في سبعة حصل اربعة عشر وكان لهما من
 مسئلة الوفاة اربعة فاذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنين
 وثلثين فيصرف اليهما اقل النصيبين الحاصلين وهو اربعة
 عشر وهو ربع الستة والخمسين فكل واحد منهما سبعة
 ويوقف من نصيبهما ثمانية عشر فيصير ما يصرف الى الزوج
 والأختين ثمانية وثلثون والباقي من الستة والخمسين
 وهو ثمانية عشر موقوف فاذا ظهر ان المفقود حي يدفع الى
 الزوج الاربعة الموقوفة ليتر له نصف المال وهو ثمانية
 وعشرون ويكون الباقي وهو اربعة عشر للاختين حتى يكون
 نصف الاخرين الا ان الاختين للذكر مثل حظ الانثيين وان
 ظهر انه ميت يدفع الى الاختين الثمانية عشر الموقوفة من
 نصيبها حتى يتر لها اسباع المال وهو اثنان وثلثون واما
 الزوج فقد اخذ نصيبه مكملاً وهو اربعة وعشرون **فصل في**
المرتد اذا مات الرجل المرتد على ارتداده او قتل او لحق

وحده من سبعة ابراهيم هذا الفصل
 عقبة فصل المفقود هو عدم
 صحة ما لها قبل ملك القاضى
 المفقود والحاق المرتد بالمرتد
 صواب

يدار الحرب وحكم القاضى بلحاظه فما اكتسب في حال اسلامه
 فهو لولى شته المسلمين وما اكتسبه في حال رده يوضع في
 بيت المال فكذلك حكمه عند ايج وعندهما الكيسان جميعا لولى شته
 المسلمين وهذا الشافعي الكيسان جميعا يوضع في بيت المال ففي
 احد قوليه بطريق انه في وفي قوله الاخر بطريق انه مال
 ضائع رضى المني في علي مدعيه في الخصم لا يبيح في حال المرتد
 يجبر على رده الى الاسلام فيحكم عليه في حق ورثته باحكامه
 فكل الكسبين ملك له ولهذا يقضي منهما ديونته مع الاختلاف
 في كيفية القضاء فكلهما لولى رثته ولا يبيح الفرق بين كسبيه
 بان حكم موته مستند الى وقت رده لانه صارها لكالمرتدة
 ممكن اسناد النوى في فيما اكتسبه في زمان الاسلام الى مثل
 ذلك الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون نوى ثل المسلم
 من المسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده ان يستند نوى شته
 الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان
 فلو قضى به لولى رثته لكان نوى ثل المسلم من الكافر فلا يجوز
 وما اكتسبه بعد الحق فهو في بالاجماع لانه اكتسبه وهو
 من اهل الحرب والمسلم لا يرث من الحربى وكسب المرتدة جميعا
 اي سواء اكتسبه في الاسلام او في ردها قبل الحق يدار الحرب
 لولى شته المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا وذلك لان المرتدة

في بيت المال
 في حال رده
 في حال رده
 في حال رده

لا تقتل

لا تقتل عندنا بل تحبس حتى تسلم او تموت لانه عم تمي عن قتل
 النساء وايضا الاصل تأخير العقوبة الى دار الجزاء وانما عدل
 عنه في الرجل لدفع شريته منده وهو اطر بخلاف المرأة
 واذ المرتد يار تدا دعامة نصيبها المرتد عصة مالها
 وكل واحد من الكسبين من ملكها فهو لولى شته الا انه لا ميراث
 منها لزوجها لانها بنفس الردة قد بانت منه ولم تعين مشقة
 على الهلاك فلا يكون كالقارة الميضية اذ الحقت بدار الحرب
 زال عصمتها في نفسها لانما استترق والاسترقاق اطلاق حكمها
 فيزول عصمة مالها ايضا الامام السخسي في شرح السير المغيرة
 وذكر في شرح السير الكبير ان الذي اذا انقض العمد والحق يدار
 الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد والحق بدار الحرب
 وذلك لانه من اهل ديارنا فيجوز عليه احكام المسلمين واما
 المرتد فلا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله لانه خان بارتداده
 فلا يستحق الصلة الشرعية التي هي من الارث بل يحرم عقوبة
 كالفاتل بغير حق وايضا المرتد لاملة له لان من ما انتقل اليها
 لا يقرر عليها ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه
 فليس المرتد ان يتزوج مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة
 لان النكاح يعتمد على ملة ولا ملة له وكذلك المرتدة لا ترث
 من احد لانما ليست ذات ملة الا اذا ارتد اهل ناحية باجمعهم

في يتوارثون اي يرت بعض من بعض لان ديارهم صارت دار
 حرب لظهور احكام الكفر فيها فقتل رجالهم ونسبي نسائهم
 وذا را عيهم كما فعله ابو بكر رضي الله عنه ببني حنيفة فاصاب
 الي علي من سيبتهم جارية فولدت له محمد بن حنيفة وسمي علي
 ذرية بني تاحية لما ارتدوا ثم رايهم من مغلله بن ميرة
 بمائة الف درهم واختلف الروايات في ان التي ارتد يعتبر
 في قسمة مال المرتد وروي الحسن عن ابي حنيفة ان من كان وارثه
 وقت رده وبقي الي موت المرتد فانه يرت ولا ميراث لمن
 حدث بعد ذلك حتي لو اسلم بعض قرابته بعد رده او ولد
 له من علوق حادث بعد الردة لم يرت منه وروي ابو يوسف
 عنه انه يعتبر ويحوز الوارث وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه
 بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه لو رثته وروي عنه وهو
 الاصح انه يعتبر من كان وارثا له حين قتل او مات سواء كان
 موجودا حال رده او حدث بعد **فصل في الاسير** حكم
 الاسير لحكم ساير الميراث ما لم يفارق دينه فيرت ويورث
 عنه لان المسلم من اهل دار الاسلام اينما كان الا ان يفر من وجهه
 التي في دار الاسلام لا تبين منه فالاسير كما لا يورث في قطع
 عصمة النكاح لا يورث ايضا في الميراث فان فارق دينه فحكمه
 حكم المرتد اذ لا فرق بين ان يرتد في الاسلام ثم يلحق بدار

في دار
 ودارهم

المسلمين في
 ص

الحرب

الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ويقيم فيها فانه علي
 التقديرين يصير هي بيا وان لم يعلم رده ولا حيوته ولا
 موته فحكمه حكم المفقود ولا يقسم ماله ولا تنجح امراته
 حتي يتكشف خبره فان ادعي وى شته انه ارتد في دار الحرب
 لم يقبل في ذلك الا شهادة مسلمين عدلين فاذا شهدوا
 حكم القاضى بغير حق في حقه بینه وبين امراته وقسم ماله
 بين ورثته وان لم يمت حكما عند قضاء القاضى فان جاء بعد
 قضائه وانكر الردة لم ينقض القاضي حكمه فلا يرده عليه امراته
 ولا ماله الا من كان قائما بعينه في يده وارثه كما في المرتد المعرف
 اذا جاء تايبا وان سمع القاضي شهادة العدلين ولم يحكم بها
 بعد في جاء تايبا وانكر الردة كان ماله له ارتد او لم يرتد
 لكن القاضي يترك الشاهد من فان عدلا بان مته امراته لان ذلك
 حكم يثبت بنفس الردة ولا يحكم بعق مديرة وامهات اولاده
 لانه حكم يثبت بالموت ولا يكون للرددة حكم الا اذا انقضت قضاء
 القاضي **فصل في الغني والحرقي والهدى** اذا مات جماعة بينهم
 قرابة ولا يدري ايهم مات او لا كما اذا غرقوا في السفينة معا
 او وقعوا في النار دفعة او سقط عليهم هدايا او سقط بيت
 او قتلوا في المعركة ولم يعلم المقدم والتأخير في موثر معلوا
 كانهم ماتوا معا فالكل واحد منهم لو شته الالباء ولا يرت بعض

هو الاموات من بعض وهذا هو المختار عندنا مالك نص على ذلك
في الموكلي وكذا عند الشافعي وهو مروي عن ابي بكر وعمر بن الخطاب
بن ثابت رضي الله عنهم كما سنده وقال علي بن ابي مسعود
رضي الله عنهما في الروايتين عنهما يرث بعضهما من بعض هذه
الاموات من الاموات كل واحد منهم من صاحبه فانه لا يرث
منه والآخر ان يرث كل واحد من صاحبه ولا شك في بطلانه
واليه ذهب ابن ابي ليلى والوجه في ذلك ان السبب في استحقاق
كل منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موت صاحبه وقد عرفت
حياته بيقين فيجب ان يتمسك وسبب الحرمان موته قبل موته
وهو مشكوك فيه فلا ثبت الحرمان بالشك الا فيما ورثه كل منهما
من صاحبه قبله فلا تصور ان يرث صاحبه مته لكن ما ثبت
للمضرة لا يعتدي عن محلهما فيما عدا ذلك من المال يتمسك
فيه بالاصل فان اليقين لا يزك بالشك من يتيقن بالطهارة في شك
في الحدث او بالعكس ولنا ان سبب استحقاق كل منهما ميراث
صاحبه غير معلوم يقينا والمتريقن بالسبب ليرث الاموات
اذا تصور ثبوتها بالشك وبيان ان السبب هو بقاءها
حياء بعد موت مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب
الحال دون اليقين اذا الظاهر بقاء ما كان عليه وهذا البقاء
لا يغد امر الدليل المزك لا لوجود الدليل البقي فيغند باستصحاب

الحال في بقاء ما كان لافي اثبات ما لم يكن كحيوة المفقود فيجعل ثابتة
في نفي التوريث عنه لافي استحقاق الميراث من مورثه وايضا
قد ظهر الموتان ولم يعلم السبق كاعنا وقعا كما اذا تزوج اختين
ولم يرد السابق منها فانه يجعل كاعنا وقعا فيفسد النكاحان
فكذا جعلنا على الاخوان مثلا كاعنا مائتا معا حقيقة فلا يرث
احدهما الآخر كما في صورة اجتماع الموتين حقيقة وقد
روي خارجية بن ثابت عن ابيه انه قال امرني ابو بكر الصديق
رضي الله عنه بتقوى بيت اهل اليمامة فوثن الائمة من الاموات
بعضهم من بعض وامرني عمر بنوتى بيت اهل طاعون عمواس
وكانت القبيلة تموت ياسر بها فوثن الائمة من الاموات
ولم اورث الاموات بعضهم من بعض وهكذا نقل عن علي
في قتل الجمل وصفين فاذا عرق اخوان البر واصغر وخلف
كل منهما اما وبنوا ومولي وترك منهما تسعين درهما فعندنا
يقسم تركته كل منهما فتعطي ام كل منهما سدس تركته وهو خمسة
عشر ولبنات كل منهما النصف وهو خمسة واربعون ومولاه
ما بقي وهو ثلثون وعند علي وابن مسعود في اخوي الروايتين
عنهما يحكم بموت الاكبر او لا فيقسم تركته فللام السدس خمسة
عشر وللأبنة النصف خمسة واربعون وللأصغر ما بقي ثم يحكم
بموت الاصغر فيقسم تركته كذلك فقد بقي من تركته كل منهما

! 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841

عقب نصیب ابا ویکم الکرام و التماسی صاحب دعاتم عهده دایم اوردی بسیار دینم قدما و خبری که عتداف بسیار دینم صورته :

حسب هراوی سطر. تحسنا برنا تو اسلحه جفا جبهه. و مود و اهرم کلا عارف. و جانا و انارها
و انتم نقور عی فر. القاب فاسب به البریه صیت یا اهل انار. صفا و اما مدحه اعدان عارف انما هو نقور و انما هو نقور

ولا يقيم العيب وما الداعي لهذا التاخير . امور المديرة هذه السنة اتمت كثير من تلك السبل الماضية

مسلوبه كذا في الأصل وقد نأظم الجدية حيث أنه محال له كونه يدأكل. فلو عرفنا ذلك لنعلم كذا

كس. فقام من ركبكم تقدمكم والهم وافرة. وكذا بعد الجهاد وجنبه وزبيب وصوت / وقد مدحوا

رجوع مائده اعمال و صلوات الله عليه . يا رب العالمين . ما هذه الدنيا / رقصه الدواب و رقصه
لاوا و خفايا الارواح و علم الدنيا

ومصلحة ~~بخدمتهم~~ الماخاه
التي لا تروى لها روى ما هم ا
التي لا تروى لها روى ما هم ا

يا ارحم الراحمين يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم يا ذا الشان والهيبة يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم يا ذا الشان والهيبة

رضا علی رازا ^{بیات} محمد رفیع خان رازا و خدا خدایا دبی و کلهم اجمعین

سید بنیاد هذه السنة في حقكم لا يزيدوا علينا شيئا بل ارفعوا الحائلنا يا اهل بيتنا

المصطفى في الأثر به حكمكم في السماء. استحقوا علينا نفوسنا ووجوهنا

اصالة عمومًا ضرراً. لا يحتمل قسطنطين و دحرير صفا ضرراً

۱- ری اکبر
 ۲- برای
 ۳-

حالی و حال دعاي زندگي | اخلاص و تقواي حق | بزرگوارم امم انعم
نقد صرها و البريد باقرها و خنده يکبار بريد و سنگم مهند
مدره انکم لا تشاؤن و عيشه اي کتار بر . غبار ابرار بر سر بخير
هنا و قرا قدام ~~و در کتب~~ و قل لکم عيشه طمنا صبه
قافيه انکار کند سيارتم